

رَمِي الْأَصَابَاتِ

عَلَى

رِيَاءَاتِ الْعَصَابَاتِ

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَبَّهُمَا

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ، مَنَهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ، فِي كَشْفِ دِيَانَاتِ الْجَمَاعَاتِ
الْحَزْبِيَّةِ الْمُسْتَوْرَدَةِ، مِنْ دَوْلِ الْعُرْبِ، وَالَّتِي غَشَّتِ الْمُسْلِمِينَ
الْيَوْمَ بِدِيَانَاتِهَا الْبَدْعِيَّةِ، وَكَانَتْ سَبَبًا فِي نَشْرِ أَفْكَارِ الْخَوَارِجِ،
وَتَبْنِيهَا الْبِدْعِ الدَّعْوِيَّةِ، وَبَسَبَهَا تَفَرَّقَتِ الْأُمَّةُ فِي دِينِهَا،
وَعَزَلَهَا عَنِ عُلَمَائِهَا الرِّبَانِيِّينَ، وَتَعَلَّقَهَا بِرُؤُوسِ الضَّلَالَةِ الَّذِينَ
كَانُوا سَبَبًا، فِيمَا نَحْنُ فِيهِ الْيَوْمَ مِنْ بَلَاءٍ عَظِيمٍ فِي الْبُلْدَانِ
الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَمَعَهُ:

فَتَاوَى أَهْلِ الْعِلْمِ فِي دَمِّ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنَّهَا مِنْ
الْيَاثِنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَذَلِكَ بِأَدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ.

كـ «العصَابَةُ التُّرَاثِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْإِخْوَانِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الرَّبِيعِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ
السُّرُورِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْقُطَيْبِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الصُّوفِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الدَّاعِشِيَّةُ»،
وَ«العصَابَةُ التَّبْلِيغِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْبَابِضِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ
الرَّافِضِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْحَمَاسِيَّةُ»، وَ«العصَابَةُ الْقَسَامِيَّةُ»، وَغَيْرِهِمْ.

﴿أَوْلَيْكَ الْآخِرَابُ﴾ [ص: ١٣]



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

رَمِيَّ الإِصَابَاتِ

عَلَى

رِيَّانَاتِ الْعِصَابَاتِ

تَأَلُفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهَا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

وَمَا الدِّينُ إِلَّا وَاحِدٌ وَالَّذِي نَرَى

صَلَالَاتٌ أَتْبَاعُ الْهَوَى تَتَقَارَعُ

وَمَا تَرَكَ الْمُخْتَارُ أَلْفَ دِيَانَةٍ

وَلَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ هَذَا التَّنَازُعُ

فِيَا لَيْتَ أَهْلَ الدِّينِ لَمْ يَتَفَرَّقُوا

وَلَيْتَ نِظَامَ الدِّينِ لِلْكَلِّ جَامِعُ

* فَمَضْمُونٌ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ: **إِنْكَارُ الْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ، وَالِدَّعْوَةُ إِلَى تَرْكِهَا، وَأَنَّ**

هَذَا لَيْسَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].



(١) انظر: «البيان» للشيخ الفوزان (ص ١٦٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ: كَشَفَ زَيْغَ هَذِهِ
 الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ
 وَكَانُوا شِيَعًا، لِذَلِكَ: فَاحْذَرُوهَا؛ بِأَنَّهَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣١ و٣٢].

* فَهَذِهِ الْجَمَاعَاتُ الْحَزْبِيَّةُ: تَدْخُلُ فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا، كَمَا فَعَلَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ إِذْ تَفَرَّقُوا فِرْقًا وَأَحْزَابًا ... فَتَبَرَّأَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْهُمْ وَحَذَرَ أُمَّتَهُ مِنْ مِثْلِ فِعْلِهِمْ حَيْثُ أَخَذُوا بَعْضَ الْكِتَابِ، وَتَرَكُوا بَعْضًا: ﴿أَفَتَوْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْمَرَاغِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ٨٤): (الْمُرَادُ بِالَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا: هُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ بَرَاءَةِ الرَّسُولِ مِنْهُمْ تَحْذِيرُ أُمَّتِهِ مِنْ مِثْلِ فِعْلِهِمْ، لِيُعْلَمَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ فِعْلَهُمْ، وَحَدَا حَدْوَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَالرَّسُولُ مِنْهُ بَرِيءٌ.^(١))

(١) فَالرَّسُولُ ﷺ، تَبَرَّأَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ مِنْ أَهْلِ التَّحْزُبِ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ.

* إِذْ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ الْكُفَّارِ، وَأَفْعَالِهِمْ لَيْسَ خَاصًّا بِهِمْ، بَلْ إِذَا اتَّصَفَ الْمُسْلِمُونَ بِمِثْلِ مَا اتَّصَفُوا بِهِ، كَانَ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُبِيحُ لِلْمُسْلِمِينَ الْبِدَعَ وَالضَّلَالَاتِ، وَالتَّفَرُّقَ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ هَدْمًا لِأُسُسِ الدِّينِ، وَخُرُوجًا مِنْ سُنَنِ الْمُهْتَدِينَ). اهـ

قُلْتُ: وَلَدَى التَّحْقِيقِ نَجِدُ أَنَّ سَبَابَ التَّفَرُّقِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي دِينِهَا تَرْجِعُ إِلَى أُمُورٍ:

- (١) التَّنَازُعُ عَلَى الْمَنَاصِبِ الدُّنْيَوِيَّةِ.
- (٢) حُبُّ الرِّيَاسَةِ، وَالزَّرْعَامَةِ، وَالْمَالِ.
- (٣) الْعَصَبِيَّةُ الْجَنْسِيَّةُ، وَالنَّعْرَةُ الْقَوْمِيَّةُ، وَالنَّعْرَةُ الْحَزْبِيَّةُ فِي كُلِّ شَعْبٍ.
- (٤) عَصَبِيَّةُ الْمَذَاهِبِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.
- (٥) الْقَوْلُ فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ الْمَذْمُومِ.
- (٦) دَسَائِسُ أَعْدَاءِ هَذَا الدِّينِ، وَكَيْدُهُمْ لَهُ، وَتَعَاوُنُهُمْ مَعَ أَهْلِ التَّحْزُبِ!، ضِدُّ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

(٧) الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(٨) اتِّبَاعُ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ج ٢ ص ٥١٠):

(يَتَوَعَّدُ تَعَالَى الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ، أَي: شَتَّتُوهُ وَتَفَرَّقُوا فِيهِ، وَكُلُّ أَحَدٍ أَخَذَ لِنَفْسِهِ نَصِيبًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُفِيدُ الْإِنْسَانَ فِي دِينِهِ شَيْئًا، «كَالْيَهُودِيَّةِ»، وَ«النَّصْرَانِيَّةِ» وَ«الْمَجُوسِيَّةِ»). أَوْ لَا يُكْمَلُ بِهَا إِيمَانُهُ، بَأَنْ يَأْخُذَ مِنَ الشَّرِيعَةِ شَيْئًا، وَيَجْعَلَهُ دِينَهُ،

وَيَدَعُ مِثْلَهُ، أَوْ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، كَمَا هُوَ حَالٌ: أَهْلِ الْفُرْقَةِ، مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالضَّلَالِ
وَالْمُفْرَقِينَ لِلْأُمَّةِ^(١).

وَدَلَّتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: أَنَّ الدِّينَ يَأْمُرُ بِالِاجْتِمَاعِ وَالِائْتِلَافِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّفَرُّقِ
وَالِاخْتِلَافِ فِي أَهْلِ الدِّينِ، وَفِي سَائِرِ مَسَائِلِهِ: الْأُصُولِيَّةِ، وَالْفُرُوعِيَّةِ.
* وَأَمْرُهُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّنْ فَرَّقُوا دِينَهُمْ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾؛ أَي:
لَسْتَ مِنْهُمْ وَلَيْسُوا مِنْكَ، لِأَنَّهُمْ خَالَفُوكَ، وَعَانَدُوكَ. ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾؛ يَرُدُّونَ
إِلَيْهِ، فَيَجَازِيهِمْ بِأَعْمَالِهِمْ: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. اهـ



(١) كـ «الْفِرْقَةُ التَّرَائِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْإِخْوَانِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الشُّرُورِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْقُطَيْبِيَّةُ»،
وَ «الْفِرْقَةُ الصُّوفِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الدَّاعِشِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ التَّلْبِغِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْإِبَاضِيَّةُ»،
وَ «الْفِرْقَةُ الرَّافِضِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْحَمَاسِيَّةُ»، وَ «الْفِرْقَةُ الْقَسَامِيَّةُ»، وَغَيْرِهِمْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احذَرُ

أَنْ تَصْحَبَ أَتْبَاعَ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ الرَّعَاعِ وَالْهَمَجِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُتَّهَمِينَ فِي دِينِهِمْ: ﴿وَيُنْسِ الْوَرْدُ الْمَوْزُودُ﴾ لِهَوْدٍ: ١٩٨؛ أَي: قَبْحُ الْمَدْخَلِ الَّذِي يَدْخُلُونَ فِيهِ مَعَ الْمُتَحَرِّبَةِ

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ: كَانَ فَتًى يُعْجِبُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فَرَأَهُ يَوْمًا، وَهُوَ يُمَاشِي رَجُلًا مُتَّهَمًا، فَقَالَ لَهُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام:

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ

وَأِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

فَكَمْ مِنْ جَاهِلٍ أَرَدَى

حَلِيمًا حِينَ آخَاهُ

يُقَاسُ الْمَرْءُ بِالْمَرْءِ

إِذَا مَا هُوَ مَا شَاهُ

وَلِلشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ

مَقَاسٌ وَأَشْبَاهُ

وَلِلْقَلْبِ عَلَى الْقَلْبِ

دَلِيلٌ حِينَ يَلْقَاهُ^(١)

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «رَوْضَةِ الْعُقَلَاءِ» (ص ١٦٥).

وَأَنْظَرُ: «تَذَكُّرَةُ السَّامِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ» لِابْنِ جُمَاعَةَ (ص ٩٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَنَوَى

الْعَلَامَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازِ رَحِمَهُ اللَّهُ،

مُفْتِيَّ عَامِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ،

وَرَأْسِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ،

وَرَأْسِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ،

فِي أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ

فِرْقَةَ الَّتِي هِيَ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

* سئلَ سَمَاحَتُهُ: أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي افْتِرَاقِ الْأُمَّمِ فِي قَوْلِهِ

«سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً إِلَّا وَاحِدَةً». فَهَلْ جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عَلَى مَا

عِنْدَهُمْ: مِنْ شُرُكِيَّاتٍ وَبِدَعٍ، وَجَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنْ تَحَزُّبٍ،

وَشَقَّ الْعَصَا عَلَى وُلاةِ الْأُمُورِ، وَعَدَمِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، هَلْ هَاتَانِ الْفِرْقَتَانِ تَدْخُلَانِ فِي

الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (تَدْخُلُ فِي «الْإِثْنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ»، مَنْ خَالَفَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ،

دَخَلَ فِي «الْإِثْنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ»^(١)، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «أُمَّتِي»؛ أَي: أُمَّةُ الْإِسْتِجَابَةِ. أَي:

(١) كَذَلِكَ الْجَمَاعَاتُ الْأُخْرَى: تَدْخُلُ فِي الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، الَّتِي قَالَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّارِ،

كَالْإِخْوَانِيَّةِ، وَالتُّرَاثِيَّةِ، وَالرَّبِيعِيَّةِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَالدَّاعِشِيَّةِ، وَالسُّرُورِيَّةِ، وَالْقُطَيْبِيَّةِ، وَالأَشْعَرِيَّةِ،

وَالحَمَاسِيَّةِ، وَالتَّبْلِيغِيَّةِ، وَالإِبَاضِيَّةِ، وَالقَسَامِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.

اسْتَجَابُوا لَهُ، وَأَظْهَرُوا اتِّبَاعَهُمْ لَهُ؛ «ثَلَاثٌ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً. النَّاجِيَةُ السَّلِيمَةُ: الَّتِي اتَّبَعَتْهُ، وَاسْتَقَامَتْ عَلَى دِينِهِ، وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِرْقَةً: فِيهِمُ الْكَافِرُ، وَفِيهِمُ الْعَاصِي، وَفِيهِمُ الْمُبْتَدِعُ، أَقْسَامٌ.

فَقَالَ السَّائِلُ: يَعْنِي: هَاتَانِ الْفِرْقَتَانِ مِنْ ضَمَنِ الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ؟

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: نَعَمْ، مِنْ ضَمَنِ: «الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ»، وَالْمُرْجِئَةَ وَعَيْرِهِمْ: «الْمُرْجِئَةَ»، وَ«الْخَوَارِجَ» بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرَى الْخَوَارِجَ الْكُفَّارَ خَارِجِينَ، لَكِنْ دَاخِلِينَ فِي عُمُومِ الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ^(١). اهـ
وَيُؤَيِّدُهُ:

فَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي قَلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، أَهْلَ الضَّلَالَةِ، وَلَا أَرَى مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارِ)^(٢).

قُلْتُ: فَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي قَلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، أَهْلَ الضَّلَالَةِ، وَلَا أَرَى

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَاغُوا أَرَاغَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، أَي: انصَرَفُوا عَنِ الْحَقِّ بِقُصْدِهِمْ، فَأَرَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ، عُقُوبَةٌ لَهُمْ عَلَى زَيْغِهِمُ الَّذِي اخْتَارُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ؛ وَرَضُوهُ لَهَا، وَلَمْ يُورَفِقْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى لِلْهُدَى؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَلِيقُ بِهِمُ الْخَيْرُ، وَلَا يُصْلِحُونَ؛ إِلَّا لِلشَّرِّ فِي حَيَاتِهِمْ.

(١) ضَمْنُ شَرِيْطٍ: دُرُوسُ الْإِمَامِ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَقِي» فِي الطَّائِفِ، رَاجِعٌ أَيْضًا: «الْمُجَلَّةُ السَّلَفِيَّة» (ص ٤٧) الْعَدَدُ: السَّابِعُ، لِعَامِ: «١٤٢٢هـ».

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٣١)، وَابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبَدَعِ» (١٣٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (٩٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ١٣٤)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارِ؛ فَهَؤُلَاءِ مُتَوَعَّدٌ لَهُمْ بِالنَّارِ، لِأَنَّهُمْ رَكَّزُوا فِي نَشْرِ الْبَاطِلِ،
وَنُصْرَةِ الْبِدْعِ، وَطَعَنُوا فِي أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَقَدْ بَلَغَتِ الْجُرْأَةُ بَعْضَهُمْ إِلَى
تَكْذِيبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (دِينُنَا لَيْسَ دِينُ فَوْضَى،
دِينُنَا دِينُ انْضِبَاطٍ، دِينُ نِظَامٍ، وَدِينُ سَكِينَةٍ، وَالْمُظَاهَرَاتُ لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ
الْمُسْلِمِينَ، وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَعْرِفُونَهَا، وَدِينُ الْإِسْلَامِ دِينُ هُدُوءٍ، وَدِينُ رَحْمَةٍ لَا
فَوْضَى فِيهِ، وَلَا تَشْوِيشٍ، وَلَا إِثَارَةَ فِتْنٍ، هَذَا هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، وَالْحَقُوقُ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا
دُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، بِالْمُطَالَبَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ، هَذِهِ الْمُظَاهَرَاتُ تُحْدِثُ
فِتْنًا، وَتُحْدِثُ سَفْكَ دِمَاءٍ، وَتُحْدِثُ تَخْرِيبَ أَمْوَالٍ، فَلَا تَجُوزُ هَذِهِ الْأُمُورُ^(١)). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُظَاهَرَاتُ فِي الطَّرِيقَاتِ مِنْ دِينِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، لَيْسَتْ مِنْ دِينِ
الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ
الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].



(١) «الفتاوى المهمة في تبصير الأمة» (ص ١٢٠)، سنة (١٤٢٤هـ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

مُفْتِي عَامِّ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

وَرَأْسِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

وَرَأْسِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ

فِي

التَّحْنِيزِ مِنَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ، وَالْجَمَاعَاتِ الْهَالِكَةِ

وَالْجَمْعِيَّاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ

* سُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. مَا وَاجِبُ عُلَمَاءِ

الْمُسْلِمِينَ حِيَالَ كَثْرَةِ الْجَمْعِيَّاتِ، وَالْجَمَاعَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغَيْرِهَا،

وَاخْتِلَافِهَا فِيمَا بَيْنَهَا حَتَّى إِنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ تُضَلُّ الْأُخْرَى. أَلَا تَرَوْنَ مِنَ الْمُنَاسِبِ

التَّدْخُلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ بِإِضَاحِ وَجْهِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْخِلَافَاتِ، خَشِيَّةَ تَفَاقُمِهَا،

وَعَوَاقِبِهَا الْوَحِيمَةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هُنَاكَ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (إِنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بَيْنَ لَنَا دَرْبًا وَاحِدًا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

أَنْ يَسْلُكُوهُ، وَهُوَ صِرَاطُ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمَنْهَجُ دِينِهِ الْقَوِيمِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا

صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(١).

* كَمَا نَهَى رَبُّ الْعِزَّةِ، وَالْجَلَالِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنِ التَّفْرِقِ، وَاخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْفَسْلِ، وَتَسَلُّطِ الْعَدُوِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾^(٣).

* فَهَذِهِ دَعْوَةُ إِلَهِيَّةٌ إِلَى اتِّحَادِ الْكَلِمَةِ، وَتَأَلُّفِ الْقُلُوبِ، وَالْجَمْعِيَّاتِ إِذَا كَثُرَتْ فِي أَيِّ بَلَدٍ إِسْلَامِيٍّ مِنْ أَجْلِ الْخَيْرِ، وَالْمُسَاعَدَةِ، وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَنْ تَخْتَلِفَ أَهْوَاءُ أَصْحَابِهَا^(٤)؛ فَهِيَ خَيْرٌ، وَبَرَكَةٌ، وَفَوَائِدُهَا عَظِيمَةٌ.

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ؛ آيَةٌ: «١٥٣».

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ؛ آيَةٌ: «١٠٣».

(٣) سُورَةُ الشُّورَى؛ آيَةٌ: «١٣».

(٤) وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَهْوَاءُ أَصْحَابِهَا بِالْإِنْتِصَارِ - بِالْحَمِيَّةِ الْحِزْبِيَّةِ - لِلْجَمْعِيَّةِ، أَوْ الْحِزْبِ، أَوْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَنْتَسِبُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَمْعِيَّتِهِ، أَوْ حِزْبِهِ، أَوْ جَمَاعَتِهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ عَلَى خَطَأٍ أَوْ خَطِيئَةٍ!!! * وَالْوَيْلُ أَشَدُّ الْوَيْلِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَمْعِيَّتِهِ، أَوْ حِزْبِهِ، أَوْ جَمَاعَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ مِنْهُ النُّصْرَةَ حَتَّى فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ!.

قُلْتُ: وَكُلُّ جَمْعِيَّةٍ تَخْطُ لِنَفْسِهَا خُطَّةً تَأْبَى عَلَى غَيْرِهَا... أَنْ تُنَازِعَهَا إِيَّاهَا، فَهِيَ مُمْسِكَةٌ بِفَهْمٍ مَنْ أَنْشَأَهَا، وَقَدْ تَدْعِي لِنَفْسِهَا أَنَّهَا بِذَلِكَ تَتَمَسَّكُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الْجَمْعِيَّاتِ الْحِزْبِيَّةَ الْمُرْعُومَةَ لَا تَتَعَاوَنُ مَعَ بَعْضِهَا؛ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ: ﴿تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الْحَشْرُ: ١٤]؛ لِأَنَّ كُلَّ جَمْعِيَّةٍ مِنْ حِزْبٍ آخَرَ!... بَلْ الْجَمْعِيَّةُ الْفُلَانِيَّةُ تَطْعُنُ فِي الْجَمْعِيَّةِ الْآخَرَى؛ كَأَنَّهَا غَيْرُ إِسْلَامِيَّةٍ!.

أَمَا إِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تُضِلُّ الْأُخْرَى، وَتَنْقُدُ أَعْمَالَهَا^(١) فَإِنَّ الضَّرَرَ بِهَا حِينئِدٍ عَظِيمٌ، وَالْعَوَاقِبَ وَخِيمَةٌ. فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَوْضِيحُ الْحَقِيقَةِ، وَمُنَاقَشَةُ كُلِّ جَمَاعَةٍ، أَوْ جَمْعِيَّةٍ، وَنُصْحُ الْجَمِيعِ؛ بِأَنْ يَسِيرُوا فِي الْخَطِّ الَّذِي بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ، وَدَعَا إِلَيْهِ نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَمَنْ تَجَاوَزَ^(٢) هَذَا، وَاسْتَمَرَ فِي عِنَادِهِ لِمَصَالِحِ شَخْصِيَّةٍ، أَوْ لِمَقَاصِدَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ التَّشْهِيرُ بِهِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ مِمَّنْ عَرَفَ الْحَقِيقَةَ^(٣)، حَتَّى يَتَجَنَّبَ النَّاسُ طَرِيقَهُمْ، وَحَتَّى لَا يَدْخُلَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ فَيُضِلُّوهُ، وَيَصْرِفُوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٤).

* وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ كَثْرَةَ الْفِرْقِ وَالْجَمَاعَاتِ، فِي الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ مِمَّا يَحْرُصُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أَوَّلًا، وَأَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِنْسِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَوَحْدَتِهِمْ، وَإِدْرَاكِهِمْ الْخَطَرَ الَّذِي يُهْدِدُهُمْ، وَيُسْتَهْدِفُ عَقِيدَتَهُمْ يَجْعَلُهُمْ

(١) هَذَا الْحَاصِلُ مِنَ الْجَمْعِيَّاتِ - الْمَرْعُومَةِ بِأَنَّهَا خَيْرِيَّةٌ - وَالْجَمَاعَاتِ، وَالْأَحْزَابِ!.

(٢) تَأَمَّلْ جَيِّدًا هَذَا الْكَلَامَ ... فَلَقَدْ تَجَاوَزَتْ هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتُ الْمَرْعُومَةُ، وَاسْتَمَرَّتْ فِي عِنَادِهَا لِمَصَالِحِ حِزْبِيَّةٍ، فَالْوَاجِبُ التَّشْهِيرُ بِهَا، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهَا مِمَّنْ عَرَفَ حَقِيقَتَهَا، حَتَّى يَتَجَنَّبَ النَّاسُ طَرِيقَهُمْ، وَحَتَّى لَا يَدْخُلَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ فَيُضِلُّوهُ، وَيَصْرِفُوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّبَاعِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٣) وَلِلَّهِ الْحَمْدُ نَحْنُ نَعْرِفُ حَقِيقَتَهُمْ الْحِزْبِيَّةَ، وَلِلَّذَلِكَ نُحَدِّثُ مِنْهُمْ؛ كَمَا ذَكَرَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ؛ آيَةٌ: «١٥٣».

يَنْشُطُونَ لِمُكَافَحَةِ ذَلِكَ، وَالْعَمَلِ فِي صَفِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَرءِ الْخَطَرِ عَنْ دِينِهِمْ، وَبِلَادِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ، وَهَذَا مَسْلُكٌ لَا يَرْضَاهُ الْأَعْدَاءُ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَلِذَا هُمْ يَحْرِصُونَ عَلَى تَفْرِيقِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَشْتِيتِ شَمْلِهِمْ، وَبَدْرِ أَسْبَابِ الْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمْ، نَسَأَلُ اللَّهَ: أَنْ يَجْمَعَ كَلِمَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُزِيلَ مِنْ مُجْتَمَعِهِمْ كُلَّ فِتْنَةٍ وَضَلَالٍ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ^(١). اهـ

* وَسُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ، مِنَ الْخِلَافَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْمُتَشْرِعَةِ بَيْنَ الْأَحْزَابِ، وَالْجَمَاعَاتِ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْزَمَ الْحَقَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ يُوَالِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُعَادِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَكُلَّ حِزْبٍ، أَوْ مَذْهَبٍ يُخَالِفُ الْحَقَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ، وَعَدَمُ الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ).

* فَدِينُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَاتِّبَاعُ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

* فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَلْزَمَ هَذَا الْحَقَّ، وَأَنْ يَسْتَقِيمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَاتِّبَاعُ شَرِيعَتِهِ الَّتِي جَاءَ بِهَا نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مَعَ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمِ صَرْفِ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَكُلُّ مَذْهَبٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَكُلُّ حِزْبٍ لَا يَدِينُ بِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ يَجِبُ أَنْ يَتَّعَدَّ عَنْهُ، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ،

(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ» لِلشَّيْخِ بْنِ بَازٍ (ج ٥ ص ٢٠٢ و ٢٠٤).

وَأَنْ يَدْعُوَ أَهْلَهُ إِلَى الْحَقِّ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ الرَّفْقِ، وَتَحَرِّيِ الْأَسْلُوبِ الْمُفِيدِ،
وَيُبَيِّنَ لَهُمُ بِالْحَقِّ^(١). اهـ

* وَسُئِلَ سَمَاحَتُهُ عَنِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ: نَسَمِعُ يَا سَمَاحَةَ الشَّيْخِ عَنِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ
وَمَا تَقُومُ بِهِ مِنْ دَعْوَةٍ، فَهَلْ تَنْصَحُنِي بِالْإِنْخِرَاطِ فِي هَذِهِ الْجَمَاعَةِ؟ أَرْجُو تَوْجِيهِي
وَنُصْحِي أَعْظَمَ اللَّهُ مَثُوبَتَكُمْ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (كُلُّ مَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ مُبْلَغٌ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(٢))؛ لَكِنَّ
جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ الْمَعْرُوفَةَ الْهِنْدِيَّةَ عِنْدَهُمْ خُرَافَاتٌ، عِنْدَهُمْ بَعْضُ الْبِدَعِ وَالشَّرَكِيَّاتِ،
فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مَعَهُمْ، إِلَّا إِنْسَانٌ عِنْدَهُ عِلْمٌ يَخْرُجُ لِيُنْكَرَ عَلَيْهِمْ وَيُعَلِّمَهُمْ، أَمَّا إِذَا
خَرَجَ يُتَابِعُهُمْ، لَا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ خُرَافَاتٍ وَعِنْدَهُمْ غَلَطٌ، عِنْدَهُمْ نَقْصٌ فِي الْعِلْمِ، لَكِنَّ
إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةٌ تَبْلِيغٌ غَيْرُهُمْ أَهْلُ بَصِيرَةٍ، وَأَهْلُ عِلْمٍ يَخْرُجُ مَعَهُمْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، أَوْ
إِنْسَانٌ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَبَصِيرَةٌ يَخْرُجُ مَعَهُمْ لِلتَّبَصِيرِ، وَالْإِنْكَارِ وَالتَّوْجِيهِ إِلَى الْخَيْرِ.

* وَسُئِلَ سَمَاحَةَ الشَّيْخِ: حَرَكَةُ: «الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ»، دَخَلَتِ الْمَمْلَكَةَ مُنْذُ
فَتْرَةٍ، وَأَصْبَحَ لَهَا نَشَاطٌ وَاضِحٌ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، مَا رَأَيْتُمْ فِي هَذِهِ الْحَرَكَةِ؟، وَمَا مَدَى
تَوَافُقِهَا مَعَ مَنْهَجِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (حَرَكَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ يَتَّقِدُهَا خَوَاصُّ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ عِنْدَهُمْ نَشَاطٌ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَإِنْكَارِ الشَّرِكِ، وَإِنْكَارِ الْبِدَعِ، لَهُمْ

(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ» لِلشَّيْخِ بْنِ بَازٍ (ج ٥ ص ١٥٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٦١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

أَسَالِبُ خَاصَّةٌ، يَنْقُصُهَا: عَدَمُ النَّشَاطِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَدَعْمُ التَّوَجُّهِ إِلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَيُنْبَغِي لِلْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ: أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُمْ عِنَايَةٌ بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، الدَّعْوَةُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَإِنْكَارِ عِبَادَةِ الْقُبُورِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالْأَمْوَاتِ وَالِاسْتِغَاثَةِ بِأَهْلِ الْقُبُورِ كَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، أَوْ الْبَدَوِيِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ عِنَايَةٌ بِهَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ بِمَعْنَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، الَّتِي هِيَ أَصْلُ الدِّينِ، وَأَوَّلُ مَا دَعَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَّةَ، دَعَا إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، إِلَى مَعْنَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

* فَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَنْتَقِدُونَ عَلَى «الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ» هَذَا الْأَمْرُ، أَيْ: عَدَمُ النَّشَاطِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَالِإِخْلَاصِ لَهُ، وَإِنْكَارِ مَا أَحَدَثَهُ الْجُهَالُ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْأَمْوَاتِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ، وَالنَّذْرِ لَهُمْ، وَالذَّبْحِ لَهُمْ؛ الَّذِي هُوَ «الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ».

* وَكَذَا يَنْتَقِدُونَ عَلَيْهِمْ عَدَمَ الْعِنَايَةِ بِالسُّنَّةِ، وَتَتَبُعِ السُّنَّةَ، وَالْعِنَايَةَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ فِي أَحْكَامِهِمُ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَنَّاكَ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ، أَسْمَعُ الْكَثِيرَ مِنَ الْإِخْوَانِ يَنْتَقِدُونَ فِيهَا، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوفِّقَهُمْ^(١). اهـ



(١) «مُجَلَّةُ الْمُجَلَّةِ»، الْعَدَدُ (٨٠٦)، التَّارِيخُ (٢٥/٢/١٤١٦هـ)، (ص ٢٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعُلَمَاءُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ؛
بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي
جَمَاعَاتٍ، وَأَحْزَابٍ، وَجَمْعِيَّاتٍ حَزْبِيَّةٍ فِي الدِّينِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدُ:

(فَمَعْلُومٌ لَدَى كُلِّ أَحَدٍ مَا يَجْرِي فِي السَّاحَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ ظُهُورِ الْجَمَاعَاتِ
الْمُتَفَرِّقَةِ الْمُتَحَزِّبَةِ الَّتِي طَفَتْ عَلَى سَطْحِ الْمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ، بَيْنَمَا كَانَ اتِّجَاهُ
الشَّبَابِ قَبْلَ سَنَوَاتٍ اتِّجَاهًا سَلِيمًا؛ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْآخَرَ مُضَادٌّ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ
فِي جَانِبٍ وَغَيْرُهُ فِي جَانِبٍ آخَرَ، لَكِنْ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ شَبَابِنَا،
فَنَفَثَ فِيهِمُ التَّحَزُّبَ وَالتَّحَمُّسَ لِطَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ لِشَخْصٍ مَعَيَّنٍ، حَتَّى صَارَ الْوَلَاءُ، أَوْ
الْبِرَاءُ مِنَ النَّاسِ عِنْدَ الْبَعْضِ تَبَعًا لِمَوْقِفِ هَؤُلَاءِ النَّاسِ مِمَّنْ يُحِبُّهُ هَذَا الشَّخْصُ، أَوْ لَا
يُحِبُّهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ وَصْمَةٌ عَظِيمَةٌ، وَمَرَضٌ فَتَّاكٌ، يُذِيبُ الْأُمَّةَ، وَيَمَزِّقُ شَمْلَهَا،
وَيُفَرِّقُ شَبَابَهَا.

فَنَصِيحَتِي إِلَى أبنَائِي الشَّبَابِ وَإِخْوَانِي:

أَنْ يَدْعُوا هَذَا التَّحَزُّبَ، وَأَنْ يَدْعُوا تَصْنِيفَ النَّاسِ، وَأَلَّا يَهْتَمُّوا بِالشَّخْصِ
الْمُعَيَّنِ، وَيَجْعَلُوا الْوَلَاءَ وَالْبِرَاءَ مَوْقُوفًا عَلَى مَوَالِيَتِهِ، أَوْ الْبِرَاءَ مِنْهُ، وَأَنْ يَأْخُذُوا
بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كَانَ، وَيَدْعُوا الْبَاطِلَ أَيْنَمَا كَانَ ... وَأَقُولُ لِلشَّبَابِ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ هَذَا

التَّفَرُّقُ قُرَّةُ عَيْنِ الْمُلْحِدِينَ مِنَ الْعُلَمَائِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهَمْ يَقُولُونَ: كُفِينَا بغيرنا؟! *
 * وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُلْحِدِينَ، بَلْ لَوْ أَنَّ أُمَّةً مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُلْحِدِينَ أَرَادُوا
 أَنْ يُفَرِّقُوا شَبَابَ الْإِسْلَامِ هَذَا التَّفْرِيقَ، وَهَذَا التَّمْزِيقَ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا لَوْ
 خَلَصَتِ النِّيَّةُ، وَصَلَحَ الْعَمَلُ.

* أَمَّا الْآنَ... فَالشَّبَابُ فِي الْوَأَقِعِ فِي وَضْعٍ يُؤَسَفُ لَهُ لِهَذَا نَنَاشِدُهُمُ اللَّهُ ﷻ:
 ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] وَأَنْ لَا يَهْتَمَّ الْإِنْسَانُ
 بِالتَّحَرُّبِ لِفُلَانٍ، أَوْ لِلطَّائِفَةِ الْفُلَانِيَّةِ، أَوْ الطَّائِفَةِ الْفُلَانِيَّةِ، بَلْ عَلَى الشَّابِّ أَنْ يُشْغَلَ
 بِمَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ ثُمَّ طَرِيقِهِ إِلَى اللَّهِ.

* وَهَذِهِ التَّحَرُّبَاتُ، وَهَذِهِ الْمُجَادَلَاتُ لِأَنَّهَا تَصُدُّ الْإِنْسَانَ عَنِ دِينِ
 اللَّهِ.^(١) اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: هَلْ هُنَاكَ نُصُوصٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ فِيهِمَا إِبَاحَةٌ تَعَدُّ
 الْجَمَاعَاتِ أَوْ الْإِخْوَانَ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (نَعَمْ... أَقُولُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يُبِيحُ تَعَدُّ
 الْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ، بَلْ إِنَّ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ مَا يَذُمُّ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
 فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا
 يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:
 ٥٣] وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْزَابَ تَتَنَافَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، بَلْ مَا حَثَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

(١) «فتاوى الأحزاب والجماعات الإسلامية» (ص ٧)، سنة (١٤٢٣هـ).

﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] (١). اهـ
 وَقَالَ فَضِيلَتُهُ: (لَيْسَ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يُبِيحُ الْجَمَاعَاتِ وَالْأَحْزَابِ،
 بَلْ إِنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَمٌ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ
 بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْزَابَ تُنَافِي مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ،
 بَلْ مَا حَثَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾
 [الأنبياء: ٩٢] (٢). اهـ



(١) شَرِيْطُ بَعْنُوَانٍ: «مَجْمُوعُ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ» الْوَجْهُ الثَّانِي، سَنَةَ (١٤١٨هـ).

(٢) «الْفَتَاوَى الْمُهَمَّةُ فِي تَبْصِيرِ الْأُمَّةِ» (ص ١٢٠)، سَنَةَ: «١٤٢٤هـ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعَلَمَةَ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ النَّابَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ،
فِي تَحْرِيمِ تَعَدُّدِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ

* سُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا هُوَ رَأْيُكُمْ بِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ حَيْثُ قِيَامُ الدَّوْلَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ بِمُفْهُومِ إِسْلَامِيٍّ صَحِيحٍ؟، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعَاتُ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، وَكَيْفَ
يُمْكِنُ تَوْحِيدُ الْمُسْلِمِينَ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (مِنْ نَاحِيَةِ أَيِّ حِزْبٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ عَلَى أَسَاسِ
التَّثْقِيفِ الْإِسْلَامِيِّ الصَّحِيحِ الَّذِي يَدُورُ عَلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَيْسَ السُّنَّةُ
فَقَطُ، وَلَيْسَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فَقَطُ، وَإِنَّمَا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
الصَّحِيحَةِ مَقْرُونًا بِفَهْمِهَا عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، لَيْسَ هُنَاكَ دَعْوَةٌ تَقُومُ عَلَى هَذَا
الْمَنْهَاجِ إِلَّا الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ، وَمِنْهَا: مَا يُسَمَّى بِأَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ
بِقَدْرِ مَا يَهُمُّ مَضَامِينُهَا)^(١). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا رَأْيُكُمْ فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ؟، وَهَلْ يَجُوزُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ، أَوْ
غَيْرِهِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُمْ بِدَعْوَى الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ لَا تَقُومُ عَلَى مَنْهَجِ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ

(١) «فَتَاوَى الْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص ٢٨)؛ سَنَةِ: «١٤٢٣».

عَلَيْهِمُ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفَنَا الصَّالِحِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مَعَهُمْ، لِأَنَّهُ يُنَافِي مَنَهَجَنَا فِي تَبْلِيغِنَا لِمَنَهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَفِي سَبِيلِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ يَخْرُجُ الْعَالِمُ، أَمَّا الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ؛ فَهَؤُلَاءِ وَاجِبُهُمْ أَنْ يَلْزِمُوا بِلَادَهُمْ، وَأَنْ يَتَدَارَسُوا الْعِلْمَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، حَتَّى يَتَخَرَّجَ مِنْهُمْ عُلَمَاءٌ يَقُومُونَ بِدَوْرِهِمْ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَمَا دَامَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَعَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذْنٌ أَنْ يَدْعُو هَؤُلَاءِ فِي عَقْرِ دَارِهِمْ، إِلَى تَعَلُّمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا. وَهُمْ -أَيُّ: جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ- لَا يَعْنُونَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَبْدَأٍ عَامٍّ، بَلْ إِنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ، هَذِهِ الدَّعْوَةَ مُفَرِّقَةً، وَلِذَلِكَ فَهُمْ أَشْبَهُ مَا يَكُونُونَ بِجَمَاعَةٍ: الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ^(١). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا هُوَ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي تَعَدُّدِ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ، وَالْأَحْزَابِ، وَالتَّنْظِيمَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ مَعَ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا فِي مَنَاهِجِهَا وَأَسَالِبِهَا، وَعَدَوَاتِهَا وَعَقَائِدِهَا، وَالْأُسُسِ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا، وَخَاصَّةً أَنَّ جَمَاعَةَ الْحَقِّ وَاحِدَةٌ؛ كَمَا دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَنَا كَلِمَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَعَدِيدَةٌ حَوْلَ الْجَوَابِ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ؛ وَلِذَلِكَ فَنُوجِزُ الْكَلَامَ فِيهِ.

فَنَقُولُ: لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَارِفٍ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُنَا الصَّالِحِ ﷺ، أَنَّ التَّحْزُبَ، وَالتَّكْتُلَ فِي جَمَاعَاتِ مُخْتَلِفَةِ الْأَفْكَارِ أَوْلَا، وَالْمَنَاهِجِ وَالْأَسَالِبِ ثَانِيًا، فَلَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ، بَلْ ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ رَبُّنَا ﷻ فِي أَكْثَرِ

(١) «فتاوى الأحزاب والجماعات الإسلامية» (ص ١٣٧)؛ سنة (١٤٢٣).

مِنْ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣١ و ٣٢]؛ فَرَبُّنَا ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هُودٌ: ١١٨، ١١٩]؛ فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اسْتَشَى مِنْ هَذَا الْخِلَافِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ كَوْنِيًّا، وَلَيْسَ شَرْعِيًّا، اسْتَشَى مِنْ هَذَا الْإِخْتِلَافِ الطَّائِفَةِ الْمَرْحُومَةِ حِينَ قَالَ: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾.

* وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَيَّ جَمَاعَةٍ يُرِيدُونَ بِحِرْصٍ بَالِغٍ، وَإِخْلَاصٍ لِلَّهِ ﷻ فِي أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ الْمُسْتَشْنَاءَةِ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ الْكَوْنِيِّ، إِنَّ ذَلِكَ لَا سَبِيلَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَلِتَحْقِيقِهِ عَمَلِيًّا فِي الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ؛ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ، وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُنَا الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

* وَلَقَدْ أَوْضَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْمَنْهَجَ، وَالطَّرِيقَ السَّلِيمَ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثُ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ خَطَّ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْأَرْضِ خَطًّا مُسْتَقِيمًا وَخَطًّا حَوْلَهُ خُطُوطًا قَصِيرَةً عَنْ جَانِبَيْ الْخَطِّ الْمُسْتَقِيمِ؛ ثُمَّ قرَأَ: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣]؛ وَمَرَّ بِأَصْبُعِهِ عَلَى الْخَطِّ الْمُسْتَقِيمِ، وَقَالَ هَذَا صِرَاطُ اللَّهِ، وَهَذِهِ طُرُقٌ عَنْ جَوَانِبِ الْخَطِّ، قَالَ ﷺ: (وَعَلَى رَأْسِ كُلِّ طَرِيقٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ)^(١).

* لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الطَّرُقَ الْقَصِيرَةَ هِيَ الَّتِي تُمَثِّلُ الْأَحْزَابَ، وَالْجَمَاعَاتِ

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ، يَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

الْعَدِيدَةَ. وَلِذَلِكَ فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَرِيصٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَقًّا مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ أَنْ يَنْطَلِقَ سَالِكًا الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، وَأَنْ لَا يَأْخُذَ يَمِينًا وَيَسَارًا، وَلَيْسَ هُنَاكَ حِزْبٌ نَاجِحٌ إِلَّا حِزْبُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الْمُجَادَلَةُ: ٢٢].

فَإِذَا، كُلُّ حِزْبٍ لَيْسَ هُوَ حِزْبُ اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حِزْبِ الشَّيْطَانِ، وَلَيْسَ مِنْ حِزْبِ الرَّحْمَنِ، وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ السُّلُوكَ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ يَتَطَلَّبُ مَعْرِفَةَ هَذَا الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ التَّكْتُلِ وَالتَّحْرُوبِ الْأَعْمَى عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ الْحَقِّ لَكِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ مِنْ هَذَا الْإِسْلَامِ؛ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

* لِهَذَا كَانَ مِنْ عَلَامَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الَّتِي صَرَّحَ النَّبِيُّ ﷺ - بِهَا حِينَما سُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ: (هِيَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي) (١).

* فَإِذَا هَذَا الْحَدِيثُ يُشْعِرُ الْبَاحِثَ الْحَرِيصَ عَلَى مَعْرِفَةِ صِرَاطِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ بِأَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ هَامَيْنِ جِدًّا:
الأول: مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ -.

وَالْآخَرُ: مَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ هُمُ الَّذِينَ نَقَلُوا إِلَيْنَا أَوَّلًا: هَدْيَهُ ﷺ - وَسُنَّتَهُ، وَثَانِيًا: هُمُ الَّذِينَ أَحْسَنُوا تَطْبِيقَ هَذِهِ السُّنَّةِ تَطْبِيقًا عَمَلِيًّا، فَلَا يُمَكِّنُنَا - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - أَنْ نَعْرِفَ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً سُنَّةَ النَّبِيِّ -

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ، يَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

ﷺ -؛ إِلَّا بِطَرِيقِ أَصْحَابِهِ ... فَالشَّاهِدُ: مِنْ هَذَا وَذَلِكَ أَنَّ فَهَمَ الْإِسْلَامَ فَهَمًا صَحِيحًا لَا سَبِيلَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ، وَتَطْبِيقِهِمْ لِهَذَا الْإِسْلَامِ الْعَظِيمِ الَّذِي تَلَقَّوهُ عَنْهُ - ﷺ -: إِمَّا بِقَوْلِهِ، وَإِمَّا بِتَقْرِيرِهِ.

* لِذَلِكَ نَعْتَقِدُ جَازِمِينَ أَنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ لَا تَقُومُ قَائِمَتَهَا عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ دَرَأَسَةً وَاسِعَةً جِدًّا مُحِيطَةً بِكُلِّ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ كَبِيرِهَا، وَصَغِيرِهَا، أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا، فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ مِنَ الَّتِي تَسِيرُ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ - ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

* وَإِذَا فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ أَحْزَابًا، وَإِنَّمَا هِيَ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَمَنْهَجُهَا مَنْهَجٌ وَاحِدٌ، وَطَرِيقُهَا وَاحِدٌ، فَتَفَرُّقُهُمْ فِي الْبِلَادِ لَيْسَ تَفَرُّقًا فِكْرِيًّا عَقْدِيًّا مَنْهَجِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَفَرُّقٌ بِتَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ؛ بِخِلَافِ الْجَمَاعَاتِ وَالْأَحْزَابِ الَّتِي تَكُونُ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

هَذِهِ الْأَحْزَابُ لَا نَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، بَلْ نَجْزِمُ بِأَنَّهَا عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ الَّتِي عَلَى رَأْسِ كُلِّ طَرِيقٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ. وَلَعَلَّ فِي هَذَا جَوَابًا لِمَا سَبَقَ^(١). اهـ



(١) انظر: «فتاوى الشيخ الألباني» لعكاشة الطيبي (ص ١٠٦ و ١١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَمَاءَ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغُدْيَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ، عُضْوَ هَيْئَةِ كِبَارِ
الْعُلَمَاءِ، وَعُضْوِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ
السُّعُودِيَّةِ، فِي أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةَ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ فِي الْإِسْلَامِ

* سُئِلَ فَضِيلَتُهُ: عَنِ الْفِرَقِ وَالْجَمَاعَاتِ الْمُتَشْرِعَةِ فِي بِلَادِنَا؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الرَّسُولُ - ﷺ - قَالَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَفَتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ
وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ كَانَ
عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١)، هَذَا يَكْفِينَا، مَا الدَّاعِي إِلَيَّ أَنْ الْبَلَدَ يَكُونَ فِيهَا
خَمْسُ جَمَاعَاتٍ، سِتُّ جَمَاعَاتٍ، عَشْرُ جَمَاعَاتٍ؟، وَكُلُّ جَمَاعَةٍ تُعَادِي الْجَمَاعَةَ
الْأُخْرَى، وَتَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى بَاطِلٍ، هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مَا كَانَ مَعْرُوفٌ عِنْدَنَا فِي الْبَلَدِ هَذِهِ،
الْمَمْلَكَةُ كُلُّهَا مَا كَانَ مَعْرُوفٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا جَاءَنَا نَاسٌ مِنْ غَيْرِ جِلْدَتِنَا، هُمْ الَّذِينَ بَدَرُوا
هَذِهِ السُّمُومَ عِنْدَنَا، لَكِنْ أَنَا لَا أَدْرِي مَا الَّذِي سَلَطَهُمْ عَلَى هَذَا الْبَلَدِ يُجِئُونَ وَيَفْرُقُونَ

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٢٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٢٨)، وَالْأَجْرِيُّ فِي
«الشَّرِيعَةِ» (ص ١٥)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (١٤٧)، وَالْمَرْزِيُّ فِي «السَّنَةِ» (ص ١٨)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي
«الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٢٦٤)، وَ(٢٦٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

بَيْنَ شَبَابِنَا!، إِذَا كَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَدْعُوا إِلَى الْحَقِّ لِمَاذَا لَا يَذْهَبُونَ إِلَى إِسْرَائِيلَ!
 حَقِيقَةً يَذْهَبُونَ، وَيَدْعُونَ الْيَهُودَ، وَيَدْعُونَ النَّصَارَى، لَا يَجِئُونَ وَيَدْعُونَ أَنَا سَأَ
 مَتَمَسِّكِينَ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَبِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، يَقُولُونَ أَنْتَ: خَلِّكَ تَبْلِيغِي، أَوْ خَلِّكَ
 إِخْوَانِي، أَوْ خَلِّكَ كَذَا أَوْ كَذَا مِنَ الْجَمَاعَاتِ، مِنْ جَمَاعَةِ الْمُرْجِيَّةِ، أَوْ الْخَوَارِجِ، لِأَنَّ
 كُلَّ الْمُبَادِيءِ الْقَدِيمَةِ كُلَّهَا ظَهَرَ لَهَا بُدُورٌ الْآنَ، بُدُورٌ عَمَلِيَّةٌ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ مُنْغَمَسَةً،
 لَكِنْ ظَهَرَ لَهَا نَاسٌ الْآنَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، وَهُمْ كُلُّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، كُلُّهُمْ جَاءُوا
 مِنْ الْخَارِجِ^(١). اهـ



(١) «الإجابات المهمة في المشاكل المدلهممة» (ص ١٣٩)، سنة: (١٤٢٥هـ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ، عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَعَضُو
اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ؛ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ فِي دَمَّ
الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

* سُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا وَجْهُ صِحَّةِ نَسْبَةِ الْجَمَاعَاتِ الْمَوْجُودَةِ الْيَوْمَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ
وَصَفَهُمْ بِالْإِسْلَامِيَّةِ، وَصِحَّةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْجَمَاعَاتِ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ
وَاحِدَةٌ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الْجَمَاعَاتُ فِرْقٌ تَوْجَدُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، لَيْسَ هَذَا بَغَرِيبٍ، قَالَ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ
وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَفْتَرَقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا
وَاحِدَةً»^(١)؛ فَوْجُودُ الْجَمَاعَاتِ، وَوُجُودُ الْفِرَقِ هَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ، وَأَخْبَرْنَا عَنْهُ رَسُولُ

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٣٩٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٥٩٦)، وَالْمُرُوزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (ص ١٧)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٤٠)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٦٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١
ص ١٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٩١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى»
(٢٥٢).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

الله - ﷺ -: «مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ؛ فَسِيرِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(١)؛ وَلَكِنْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ السَّيْرُ مَعَهَا، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهَا وَالْإِنْصِمَامُ إِلَيْهَا هِيَ: جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ - ﷺ - لَمَّا بَيَّنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ؛ قَالَ - ﷺ -: «كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً قَالُوا: مَنْ هِيَ؟ قَالَ - ﷺ -: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢) هَذَا هُوَ الضَّابِطُ؛ فَالْجَمَاعَاتُ إِنَّمَا يَجِبُ الْإِعْتِبَارُ بِمَنْ كَانَ مِنْهَا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ - ﷺ - وَأَصْحَابُهُ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠] هَؤُلَاءِ هُمْ الْجَمَاعَةُ؛ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، لَيْسَ فِيهَا تَعَدُّدٌ وَلَا انْقِسَامٌ، مِنْ أَوَّلِ الْأُمَّةِ إِلَى آخِرِهَا، هُمْ

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَمَّا لَفْظُ: «كُلُّهَا فِي النَّارِ»؛ فَجَاءَ فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْهَا عَنْ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٩٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٥٩٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (٢)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٢٦٨)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (١٥٠) وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٠ و ٢٠١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٧) مِنْ حَدِيثِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ أَلْفَاظِ أَحَادِيثِ الْإِفْتِرَاقِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ أَحَادِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٣، ٢٤)، وَالْحَاكِمِيُّ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٤١)، وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله.

جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ ، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الْحَشْرُ: ١٠]؛ هَذِهِ هِيَ الْجَمَاعَةُ الْمُمْتَدَّةُ مِنْ وَقْتِ الرَّسُولِ - ﷺ - إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَأَمَّا مَا خَالَفَهُمْ مِنَ الْجَمَاعَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَا اعْتِبَارَ بِهَا، وَإِنْ تَسَمَّتْ بِالْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِنْ تَسَمَّتْ جَمَاعَةَ الدَّعْوَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَكُلُّ مَا خَالَفَ الْجَمَاعَةَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ - ﷺ -؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْفِرَقِ الْمُخَالِفَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْتَمِيَ إِلَيْهَا أَوْ نَنْتَسِبَ إِلَيْهَا؛ فَلَيْسَ عِنْدَنَا انْتِمَاءٌ إِلَّا لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالتَّوْحِيدِ، وَالَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٩]؛ فَالْجَمَاعَةُ الَّتِي اتَّخَذَتْ مِنْهَا مَنَاجِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - ﷺ -، وَعَمِلَتْ بِقَوْلِهِ - ﷺ -: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَيَسِيرُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ مِنْ بَعْدِي؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ»^(١)؛ هَؤُلَاءِ هُمُ الْجَمَاعَةُ الْمُعْتَبَرَةُ، وَمَا عَدَاهَا مِنَ الْجَمَاعَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِهَا، بَلْ هِيَ جَمَاعَةٌ مُخَالِفَةٌ، وَتَخْتَلِفُ فِي بُعْدِهَا عَنِ الْحَقِّ وَقُرْبِهَا مِنَ الْحَقِّ، وَلَكِنْ كُلُّهَا تَحْتَ الْوَعِيدِ، كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، نَسَّأَلُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ. وَكَوْنُهَا فِي النَّارِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْكُفْرُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْوَعِيدِ، وَمَنْ كَانَتْ فِرْقَتُهُ مُكْفَّرَةً فَهُوَ خَالِدٌ فِي

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ.

النَّارِ، وَمَنْ كَانَتْ فِرْقَتُهُ مُضَلَّلَةً فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ بِالنَّارِ^(١). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا رَأَيْكُمْ فِي الْجَمَاعَاتِ كَحُكْمِ عَامٍّ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (كُلُّ مَنْ خَالَفَ جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ ضَالٌّ، مَا عِنْدَنَا جَمَاعَاتٌ إِلَّا جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ - وَنَقُولُ أَيْضًا: كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْمُخَالَفَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّضَلُّيلِ، أَوْ بِالتَّكْفِيرِ حَسَبِ بُعْدِهَا، وَقُرْبِهَا مِنَ الْحَقِّ).^(٢) اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: هَلْ هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ تَدْخُلُ فِي الْإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً

الْهَالِكَةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (نَعَمْ كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِمَّنْ يَتَسَبَّبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي الدَّعْوَةِ، أَوْ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي: «الْإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً، وَيَشْمَلُهُ الْوَعِيدُ، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الدَّمِّ، وَالْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مُخَالَفَتِهِ)^(٣). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا رَأَيْكُمْ فِي قِيَامِ الْأَحْزَابِ ذَاتِ التَّوَجُّهِ الْإِسْلَامِيِّ؟ وَمَا

مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ الَّذِي يَخْتَارُ الْحَيَادَ طَرِيقًا لَهُ؟

(١) «الْإِجَابَاتُ الْمُهَيِّمَةُ فِي الْمَشَاكِلِ الْمُدْلِهِمَةِ» (ص ١٢٦)، سَنَةٌ: (١٤٢٥هـ).

(٢) «الْإِجَابَاتُ الْمُهَيِّمَةُ فِي الْمَشَاكِلِ الْمُدْلِهِمَةِ» (ص ١٢٩)، سَنَةٌ: (١٤٢٥هـ).

(٣) «الْإِجَابَاتُ الْمُهَيِّمَةُ فِي الْمَشَاكِلِ الْمُدْلِهِمَةِ» (ص ١٣٠)، سَنَةٌ: (١٤٢٥هـ).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٩] وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المَائِدَةُ: ٢] وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النَّحْلُ: ١٢٥] فَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتَقِيمَ فِي نَفْسِهِ، وَأَنْ يَقُومَ بِمَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ سَوَاءً كَانَ مُنْفَرِدًا، أَوْ مَعَ إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِجْتِمَاعَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، وَلِزُومَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ مِنَ الْمُسْلِمِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَكُونَ مَعَ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَهْدَافٌ دُنْيَوِيَّةٌ، وَلَا أَعْرَاضٌ دُنْيَوِيَّةٌ، وَالَّتِي تَسِيرُ عَلَى الْمَنْهَجِ النَّبَوِيِّ، وَعَلَى هَدْيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا الْجَمَاعَاتُ الْمَشْبُوهَةُ، وَالْجَمَاعَاتُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَالْمُخَالَفَةُ لِهَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ - فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَابْتَعِدْ عَنْهَا وَالزَّمِ الْجَمَاعَةَ الَّتِي تَدْعُو إِلَى إِصْلَاحِ الْعَقِيدَةِ، وَتَحْقِيقِ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَنْهَى عَنِ الشَّرْكِ، لِأَنَّهَا هِيَ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»^(١) وَهِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: «وَهُمْ مَنْ كَانَ مِثْلَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ - ﷺ وَأَصْحَابُهُ»^(٢) (٣) اهـ

(١) جَاءَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ: مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٧)، وَعَنْ تَوْبَانَ رضي الله عنه: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٢٠)، وَالْمُعِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٤٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٢١).

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ، تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

(٣) «الْإِجَابَاتُ الْمُهَمَّةُ فِي الْمَسْأَلِ الْمُدْلِهِمَةِ» (ص ١٢٩)، سَنَةٌ: (١٤٢٥هـ).

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: مَا حُكْمُ وُجُودِ مِثْلِ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ: التَّبْلِيغِ، وَالْإِخْوَانِ، وَحِزْبِ التَّحْرِيرِ، وَغَيْرِهَا فِي بِلَادِنَا خَاصَّةً، وَبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (بِلَادِنَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ كَانَتْ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةً؛ وَلَا تَزَالُ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةً بِكُلِّ أَفْرَادِهَا: حُكَّامِهَا، وَشَعْبِهَا، وَكُلِّ حَاضِرَتِهَا وَبَادِيَتِهَا، تَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَحْكُمُ بِالشَّرِيعَةِ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَقِيمُ الْحُدُودَ، وَيُؤَالِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُحِبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أَمَّا هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ الْوَافِدَةُ فَيَجِبُ أَنْ لَا تَتَقَبَّلَهَا، لِأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَنْحَرِفَ بِنَا أَوْ تَفَرِّقَنَا، وَتَجْعَلَ هَذَا تَبْلِيغِيًّا وَهَذَا إِخْوَانِيًّا، وَهَذَا كَذَا ... لِمَ هَذَا التَّفَرُّقُ؟ هَذَا كُفْرٌ بِعَمَّةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ وَعَلَى بَيْتِهِ مِنْ أَمْرِنَا، لِمَاذَا نَسْتَبْدِلُ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ؟ لِمَاذَا نَتَنَازَلُ عَمَّا أَكْرَمَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ مِنَ الْاجْتِمَاعِ، وَالْأُلْفَةِ وَالطَّرِيقِ الصَّحِيحِ، وَنَنْتَمِي إِلَى جَمَاعَاتٍ تَفَرِّقَنَا، وَتَشْتَتِ شَمْلَنَا، وَتَزْرَعُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَنَا؟!، هَذَا لَا يَجُوزُ أَبَدًا) (١). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَتُهُ: إِضَافَةً لِحَالَةِ التَّرْدِي، تَعِيشُ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةَ حَالَةَ اضْطِرَابٍ فِكْرِيٍّ خُصُوصًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ، فَقَدْ كَثُرَتِ الْجَمَاعَاتُ، وَالْفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي تَدَّعِي أَنْ نَهْجَهَا هُوَ النَّهْجُ الْإِسْلَامِيُّ الصَّحِيحُ الْوَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ حَتَّى أَصْبَحَ الْمُسْلِمُ فِي حَيْرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ أَيُّهَا يَتَّبِعُ، وَأَيُّهَا عَلَى الْحَقِّ؟

(١) «الْإِجَابَاتُ الْمُهَيَّمَةُ فِي الْمَشَاكِلِ الْمُدْلَهَمَةِ» (ص ١٤٥)، سَنَةٌ: (١٤٢٥هـ).

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (التَّفَرُّقُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ الدِّينَ أَمْرِنَا بِالْإِجْتِمَاعِ، وَأَنْ نَكُونَ جَمَاعَةً وَاحِدَةً، وَأُمَّةً وَاحِدَةً عَلَى عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ، وَعَلَى مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ)، وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٩٢]، وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٠٣]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٩] فَدِينُنَا دِينُ الْجَمَاعَةِ، وَدِينُ الْأُلْفَةِ وَالْإِجْتِمَاعِ، وَالتَّفَرُّقُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، فَتَعَدُّدُ الْجَمَاعَاتِ هَذِهِ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ الدِّينَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَكُونَ جَمَاعَةً وَاحِدَةً، وَالنَّبِيُّ ﷺ - يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ لِلْمُسْلِمِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»^(١)، وَيَقُولُ - ﷺ -: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ»^(٢)؛ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبُنْيَانَ، وَأَنَّ الْجَسَدَ شَيْءٌ وَاحِدٌ مُتَمَاسِكٌ لَيْسَ فِيهِ تَفَرُّقٌ، لِأَنَّ الْبُنْيَانَ إِذَا تَفَرَّقَ سَقَطَ، كَذَلِكَ الْجِسْمُ إِذَا تَفَرَّقَ فَقَدَ الْحَيَاةَ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجْتِمَاعِ، وَأَنْ نَكُونَ جَمَاعَةً وَاحِدَةً أَسَاسُهَا التَّوْحِيدُ، وَمَنْهَجُهَا دَعْوَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسَارُهَا عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣] فَهَذِهِ الْجَمَاعَاتُ، وَهَذَا التَّفَرُّقُ الْحَاصِلُ عَلَى السَّاحَةِ الْيَوْمَ لَا يُقِرُّهُ دِينُ الْإِسْلَامِ؛ بَلْ يَنْهَى عَنْهُ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَيَأْمُرُ بِالْإِجْتِمَاعِ عَلَى عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ، وَعَلَى مَنْهَجِ الْإِسْلَامِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٨١)، وَ (٢٤٤٦)، وَ (٦٠٢٦)، وَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٨٥) بِلَفْظٍ:

«إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٨٦) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جَمَاعَةً وَاحِدَةً، وَأُمَّةً وَاحِدَةً، كَمَا أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذَلِكَ. وَالتَّفَرُّقُ وَتَعَدُّدُ الْجَمَاعَاتِ إِنَّمَا هُوَ كَيْدُ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، فَمَا زَالَ الْكُفَّارُ، وَالْمُنَافِقُونَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ يَدُسُّونَ الدَّسَائِسَ لِتَفْرِيقِ الْأُمَّةِ، قَالَ الْيَهُودُ مِنْ قَبْلُ: ﴿أَمِنُوا بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧٢]؛ أَي: يَرْجِعُ الْمُسْلِمُونَ عَنْ دِينِهِمْ إِذَا رَأَوْكُمْ رَجَعْتُمْ عَنْهُ، وَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ٧] ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٧].

أَقُولُ: وَفِي الْجُمْلَةِ فَعُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ، وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ فِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لَا يُجِيزُونَ هَذَا التَّفَرُّقَ، وَلَا هَذَا التَّحَرُّبَ، وَلَا هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ فِي مَنَاهِجِهَا وَعَقَائِدِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ رَسُولُهُ ﷺ -، وَالْأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ وَقَدْ سَبَقَ سَرْدُهَا فِي مَوَاطِنِهَا^(١). اهـ



(١) انظر: «مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري» للرفاعي (ص ٤٤-٤٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ اعْتَصَمَ بِاللَّهِ تَعَالَى نَجَا
الْمُقَدِّمَةُ

فَإِنَّ الْحَدِيثَ: عَنِ الْفِرَقِ الصَّالَةِ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ؛ أَلَا وَهُوَ الْحَذَرُ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الْفِرَقِ وَمِنْ مُحَدَّثَاتِهَا، وَالْحَثُّ عَلَى لُزُومِ فِرْقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

* وَتَرَكَ مَا عَلَيْهِ الْفِرْقُ الْمُخَالَفَةُ، لَا يَحْصُلُ عَفْوًا لِلْمُسْلِمِ، لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ الدَّرَاسَةِ السَّلَفِيَّةِ الْأَثَرِيَّةِ، وَمَعْرِفَةِ مَا عَلَيْهِ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ، وَهِيَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ^(١).

* قَدْ بَيَّنَّ حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانَ رضي الله عنه: (فِي مَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)، فَقَالَ رضي الله عنه: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي... الْحَدِيثُ»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته الله: (فَافْتَرَقَ النَّاسُ أَحْزَابًا؛ فَلَا يَتَّبِعُ أَحَدًا فِي الْفِرْقَةِ، وَيَعْتَزِلُ الْجَمِيعَ إِنْ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ خَشْيَةً مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ)^(٣). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرَقِ الصَّالَةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٤٧).

قُلْتُ: لَا نَجَاةَ مِنْ هَذَا الْخَطَرِ إِلَّا بِالتَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا تَحْسَبَنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَحْصُلُ بِسُهُولَةٍ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَشَقَّةٌ، لَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ، وَثَبَاتٍ.

وَأَنْظُرْ: «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرَقِ الصَّالَةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٢٤).

(٣) «فَتَنَحُّ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٣٧).

قُلْتُ: وَالنَّبِيُّ ﷺ تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى بِيضَاءٍ، لَيْلَهَا كَنْهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ.
 قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفُوزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «لَمَحَةٍ عَنِ الْفِرَقِ
 الصَّالَّةِ» (ص ٢٧): (فَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ أَوْلَا؛ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَالْعِلْمِ
 بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ.

* وَيَحْتَاجُ التَّمَسُّكُ بِهَذَا إِلَى صَبْرٍ عَلَى مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْأَذَى فِي ذَلِكَ،
 وَلِذَلِكَ يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سُورَةُ الْعَصْرِ]، ﴿وَتَوَاصَوْا
 بِالصَّبْرِ﴾؛ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ سَيَلِقُونَ مَشَقَّةً فِي إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِمْ، وَتَوَاصِيهِمْ
 بِالْحَقِّ، سَيَلِقُونَ عِتًّا مِنَ النَّاسِ، وَلَوْماً مِنَ النَّاسِ وَتَوْبِيخًا، وَقَدْ يُلَاقُونَ تَهْدِيدًا، أَوْ
 قَدْ يُلَاقُونَ قِتْلًا وَضَرْبًا، وَلَكِنْ يَصْبِرُونَ، مَا دَامُوا عَلَى الْحَقِّ، يَصْبِرُونَ عَلَى الْحَقِّ،
 وَيَثْبُتُونَ عَلَيْهِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٣٣): (فَالثَّوَابُ
 عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَالنُّصْرَةُ لِمَنْ نَصَرَهُ، وَالسَّعَادَةُ لِمَنْ اتَّبَعَهُ، وَصَلَوَاتُ اللَّهِ،
 وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، وَالْمُعَلِّمِينَ النَّاسِ دِينَهُ، وَالْحَقُّ يَدُورُ مَعَهُ ﷺ: حَيْثَمَا
 دَارَ). اهـ

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٣): (الِاتِّبَاعُ عِنْدَ
 الْعُلَمَاءِ هُوَ الْأَخْذُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا) (١). اهـ

(١) قُلْتُ: وَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ سَيَكُونُ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ، وَنَفَرٌ، وَأَوْصَى عِنْدَ ذَلِكَ بِالتَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ ﷺ، وَبِالزُّومِ جَمَاعَةً

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه قَالَ: (فَإِنِّي أَخْشَىٰ إِن تَرَكَتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ أَزِيغَ) ^(١).

قُلْتُ: وَالْعَجِيبُ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الْفِرْقِ؛ أَنَّهُ مَهْمَا يَحْصُلُ لَهَا مِنْ انْحِرَافٍ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهَا تَبْقَىٰ عَلَى الْإِسْمِ الَّذِي تَسَمَّتْ بِهِ قَبْلَ انْحِرَافِهَا فِيهِ؛ فَمَثَلًا: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ»؛ كَانَتْ تَسَمَّى بِ«السَّلَفِيَّةِ»، ثُمَّ انْحَرَفَتْ، أَوْ بَانَ انْحِرَافُهَا فِي «الْإِرْجَاءِ»، وَغَيْرِهِ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الْبَاطِلَةِ، حَتَّىٰ إِنَّهَا تَتَجَارَىٰ بِهَا الْأَهْوَاءُ إِلَىٰ ضَلَالَاتٍ مُهْلِكَاتٍ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا إِلَى الْآنَ تَسَمَّى بِ«السَّلَفِيَّةِ»، وَتَبْجَحُ بِتَمَسُّكِهَا بِاعْتِقَادِ السَّلَفِ ^(٢)، وَهَذَا هُوَ الْجَهْلُ الْمُبِينُ، جَهْلُ الْخَلْفِ فِي الدِّينِ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨ و١٤٩]، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ فِي إِمْكَانٍ مَنْ شَاءَ أَنْ يَقُولَ مَا شَاءَ، وَفِي هَذَا مِنْ مَفَاسِدِ أَشْيَاءَ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الدِّينِ بِالْحَقَائِقِ، لَا بِالْمُسَمِّيَّاتِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قُلْتُ: وَمِنَ الْبَدِيهِيِّ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ يُعَدُّ سَاقِطًا مَرْفُوضًا حَتَّىٰ يُقَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وَالدَّعَاوَىٰ إِنْ لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا بَيِّنَاتٍ أَصْحَابُهَا أَدْعِيَاءُ

المُسْلِمِينَ الْحَقِيقِيَّةِ، وَتَرَكَ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الضَّالَّةِ، فَإِنَّ هَذَا طَرِيقُ النِّجَاةِ.

وَأَنْظُرْ: «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٨).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ١٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٥٩).

(٢) كَمَا فَعَلَتْ الْفِرْقُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا؛ كَ«الْفِرْقَةِ الشُّرُورِيَّةِ»، وَ«الْفِرْقَةِ التَّرَائِيَّةِ»، وَ«الْفِرْقَةِ الْقُطَيْبِيَّةِ»، وَغَيْرِهَا مِنَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ.

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنْ حُصُولَ هَذَا التَّفَرُّقِ، وَالِإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ هُوَ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَإِلَّا فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْمَعَهُمْ عَلَى الْحَقِّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٥].

قُلْتُ: فَاقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ بِوُجُودِ التَّفَرُّقِ، وَالِإِخْتِلَافِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَمَيَّزَ طَالِبُ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ؛ مِنْ طَالِبِ الْهَوَى وَالْتَعَصُّبِ.

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ٣٥): (التَّسْمِي: «بِالسَّلَفِيَّةِ»، إِذَا كَانَ حَقِيقَةً لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُجَرَّدَ دَعْوَى؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّسَمَى: «بِالسَّلَفِيَّةِ»^(١)، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَنْهَجِ السَّلَفِ، فَلِأَشَاعِرَةٍ - مَثَلًا - يَقُولُونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ لَيْسَ هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَذَلِكَ «الْمُعْتَزِلَةُ» يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ «بِالْمَوْحِدِينَ».

كُلُّ يَدْعِي وَصَلًا لِلْيَلَى وَلَيْلَى لَا تُقَرُّ لَهُمْ بِذَاكَ

* فَالَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُ طَرِيقَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَتْرُكُ الْمُخَالِفِينَ، أَمَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ «الضَّبِّ وَالنُّونِ» - كَمَا يَقُولُونَ، أَي: يَجْمَعُ بَيْنَ دَوَابِّ الصَّحْرَاءِ، وَدَوَابِّ الْبَحْرِ؛ فَلَا يُمَكِّنُ هَذَا، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ النَّارِ، وَالْمَاءِ فِي كَفَّةٍ؛ فَلَا يَجْتَمِعُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ مَذْهَبِ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ؛ «كَالْحَوَارِجِ»، وَ«الْمُعْتَزِلَةِ»، وَ«الْحَزْبِيِّينَ»، مِمَّنْ يُسَمُّونَهُمْ: (الْمُسْلِمَ الْمُعَاصِرَ)، وَهُوَ

(١) قُلْتُ: فَالْفَرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ جَمَعَتْ صَلَالَاتٍ كَثِيرَةً، وَمَا زَالَتْ تَتَّبَعُ بِالسَّلَفِيَّةِ، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَّسَمَى بِالسَّلَفِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ ضَلَالَاتِ أَهْلِ الْعَصْرِ مَعَ مَنْهَجِ السَّلَفِ، فَ«لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا»؛ فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِ الْأُمُورِ، وَتَمْحِصِهَا. اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (مَنْ ادَّعَى السَّلَفِيَّةَ ... أَمَّا الْأَحْزَابُ الْأُخْرَى فَيَنْتَمُونَ إِلَى أَشْخَاصٍ غَيْرِ مَعْصُومِينَ، قَدْ يَكُونُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ صَالِحِينَ، وَقَدْ يَكُونُونَ فِي ذَوَاتِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَلَكِنْ أَتْبَاعَهُمْ لَيْسُوا كَذَلِكَ^(١)).

* أَخِيرًا وَخِتَامًا، «فَلَانٌ سَلَفِيٌّ»، أَوْ «الْجَمَاعَةُ الْفُلَانِيَّةُ سَلَفِيَّةٌ»، لَكِنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ بِالدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالتَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَإِلَّا فَهُمْ خَارِجُونَ عَنِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ وَالذَّلِيلُ الَّذِي أَخْتِمَ بِهِ هَذَا الْجَوَابَ، هُوَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

* وَلِذَلِكَ: فَكُلُّ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تَدَّعِي الْإِنْتِسَابَ إِلَى السَّلَفِ، إِذَا لَمْ يَعْمَلُوا بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُ الْحُكَّامِ، وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَى يَدَّعُونَهَا. هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَاضِحَةٌ الْبُطْلَانِ جِدًّا^(٢). اهـ

(١) قُلْتُ: كَمَا هُوَ حَالُ بَعْضِ أَتْبَاعِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «الْأُرْدُنِّ»؛ فَإِنَّهُمْ انْحَرَفُوا بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي كُتُبِهِمُ الْأَخِيرَةِ، خَاصَّةً الْمَدْعُوَّ «عَلِيِّ الْحَلْبِيِّ الْمُرْجِيَّ»!، اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.

(٢) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ بَعْضُ تَلَامِيذِ شَيْخِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ: «الْفِرْقَةُ السُّرُورِيَّةُ»، فِي عُنْبُزَةٍ وَعَبَّرَهَا، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مُنْحَرِفِينَ عَنِ مَنْهَجِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مِنْ دَعَاةِ الضَّلَالَةِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣): (وَعَلَبَ عَلَى أَهْلِ الزَّمَانِ هَوَى النُّفُوسِ، فَلَمْ يُبْقِ مِنَ الدِّينِ إِلَّا الرَّسْمَ، وَلَا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا الْإِسْمَ، حَتَّى تَصَوَّرَ الْبَاطِلُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الزَّمَانِ بِصُورَةِ الْحَقِّ^(١)، وَالْجَهْلُ بِصُورَةِ الْعِلْمِ، وَظَهَرَ فِيهِمْ تَحْقِيقُ قَوْلِ الرَّسُولِ - ﷺ -: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتِرَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَأَصْلُوا وَأَصْلُوا»^(٢)). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْكِي ذَلِكَ فِي زَمَانِهِ، فَكَيْفَ لَوْ اطَّلَعَ عَلَى أَفْكَارِ: «رَبِيعٍ وَاتَّبَاعِهِ» فِي هَذَا الزَّمَانِ لَطَارَ لُبُّهُ!.

قُلْتُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى الْبِدْعِ الْمُضِلَّةِ^(٣).

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنْ ادَّعَى السَّلْفِيَّةَ وَالتَّيِّ هِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسِيرَ مَسِيرَةَ السَّلَفِ، وَإِلَّا الْإِسْمَ لَا يُغْنِي عَنْ حَقِيقَةِ الْمُسَمَّى).

* قَدْ ذَكَرْتُ آنفًا بَأَنَّ مِنْ دَعْوَةِ الْعُلَمَاءِ قَاطِبَةً، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ، وَلَا يَجُوزُ

انظُرْ: «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ الْأَكْبَارِ» (ص ٩٧).

(١) قُلْتُ: كَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَصِفُ لَنَا حَالَ: «الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ» وَأَشْكَالَهَا فِي زَمَانِنَا هَذَا، الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ الْجَهْلُ، وَقَلَّ فِيهِ الْعِلْمُ، وَاتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا فَضْلُوا وَأَصْلُوا، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرٍو رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٣) وَانظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٣١).

التَّكْفِيرُ، فَمَنْ خَرَجَ عَنِ دَعْوَةِ هَؤُلَاءِ لَا نُسَمِّيهِ بِأَنَّهُ «سَلَفِيٌّ»!

كَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يُسَمِّي نَفْسَهُ مُسْلِمًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِالْإِسْلَامِ، وَلِذَلِكَ قَالَ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٥].

* الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ هِيَ تُحَارِبُ الْحِزْبِيَّةَ بِكُلِّ أَشْكَالِهَا وَأَنْوَاعِهَا، وَالسَّبَبُ وَاضِحٌ

جِدًّا الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ تَنْتَهِي إِلَى شَخْصٍ مَعْصُومٍ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ: نَسَمِعُ كَثِيرًا عَمَّا

يُسَمِّي بِالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ فِي مُخْتَلِفِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ؛ فَمَا أَصْلَ هَذَا التَّسْمِيَةِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ الذَّهَابُ مَعَهُمْ وَمُشَارَكَتُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِمْ بَدْعَةٌ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَنَا وَبَيَّنَ لَنَا كَيْفَ نَعْمَلُ، مَا تَرَكَ شَيْئًا يُقَرِّبُ

أُمَّتَهُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا وَبَيْنَهُ، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا يُبَعِّدُهُمْ مِنَ اللَّهِ إِلَّا وَبَيْنَهُ ﷺ، وَمِنْ ذَلِكَ هَذِهِ

الْمَسْأَلَةُ، قَالَ ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»، لَكِنْ مَا هُوَ الْعِلَاجُ عِنْدَ

حُدُوثِ ذَلِكَ؟، قَالَ ﷺ: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي،

تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ،

وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

(١) قُلْتُ: لِذَلِكَ فَإِنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ لَا تَنْتَهِي إِلَى شَخْصٍ: «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ»، فَدَعْوَةُ هَذَا الرَّجُلِ مُفْصَلَةٌ عَنِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَبَّهَ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ الْأَكْبَارِ» (ص ٩٧).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

* فَهَذِهِ الْجَمَاعَاتُ^(١) مَنْ كَانَ مِنْهَا عَلَى هَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، وَخُصُوصًا الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ وَالْقُرُونَ الْمُفْضَلَةَ، فَأَيُّ جَمَاعَةٍ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ فَخُنْ مَعَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ؛ نَتَسَبُّ إِلَيْهَا، وَنَعْمَلُ مَعَهَا.

* وَمَا خَالَفَ هَدْيَ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّا نَتَجَنَّبُهُ وَإِنْ كَانَ يَتَسَمَّى: «جَمَاعَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ»، الْعِبْرَةُ لَيْسَتْ بِالْأَسْمَاءِ، الْعِبْرَةُ بِالْحَقَائِقِ، أَمَّا الْأَسْمَاءُ فَقَدْ تَكُونُ ضَحْمَةً، وَلَكِنَّهَا جَوْفَاءٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، أَوْ بَاطِلَةٌ -أَيْضًا-.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَفَتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً) قُلْنَا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: (مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي)^(٢).

* الطَّرِيقُ وَاضِحٌ، الْجَمَاعَةُ الَّتِي فِيهَا هَذِهِ الْعَلَامَةُ نَكُونُ مَعَهَا، مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَةَ «سُنَنِهِ» (٣٤).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) يُحْسَنُ أَنْ نُسَمِّيَ كُلَّ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَمَنْهَجَ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِالْفِرْقِ، وَهُوَ الْإِسْمُ الشَّرْعِيُّ لَهَا، كَمَا سَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْفُرْقِ الْآتِي، وَأَمَّا الْجَمَاعَاتُ فَلَيْسَتْ إِلَّا جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْحَدِيثِ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٤١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٢٩)، وَتَشْهَدُ لَهُ رِوَايَةٌ: «هِيَ الْجَمَاعَةُ» وَأَخْرَجَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٩٢). وَهِيَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٥٩٧).
وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ الْأَخْوَدِيِّ» لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ (ج ٧ ص ٣٩٨).

مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ فَهُمْ الْجَمَاعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْحَقَّةُ.

* أَمَّا مَنْ خَالَفَ هَذَا الْمَنْهَجَ وَسَارَ عَلَى مَنْهَجٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا وَلَسْنَا مِنْهُ، وَلَا نَنْتَسِبُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْتَسِبُ إِلَيْنَا، وَلَا يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَإِنَّمَا يُسَمَّى فِرْقَةً مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ، فَهُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَأَمَّا الْبَاطِلُ فَإِنَّهُ يُفْرَقُ وَلَا يُجْمَعُ^(١)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] ^(٢). اهـ

وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللهُ: أَيُّهُمَا أَشَدُّ عَذَابًا، الْعَصَاةُ أَمْ الْمُبْتَدِعَةُ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الْمُبْتَدِعَةُ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الْبِدْعَةَ أَشَدُّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَالْبِدْعَةُ أَحَبُّ إِلَى الشَّيْطَانِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الْعَاصِيَ يُتُوبُ^(٣)، أَمَّا الْمُبْتَدِعُ فَقَلِيلًا مَا يُتُوبُ؛ لِأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ، بِخِلَافِ الْعَاصِيَ؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَاصٍ، وَأَنَّهُ مُرْتَكِبٌ لِمَعْصِيَةٍ، أَمَّا الْمُبْتَدِعُ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ مُطِيعٌ، وَأَنَّهُ عَلَى طَاعَةٍ؛ فَلِذَلِكَ صَارَتِ الْبِدْعَةُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- شَرًّا مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَلِذَلِكَ يُحَدِّثُ السَّلَفُ مِنْ مُجَالَسَةِ الْمُبْتَدِعَةِ^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ يُؤَثِّرُونَ عَلَى مَنْ جَالَسَهُمْ، وَخَطَرُهُمْ شَدِيدٌ. لَا شَكَّ أَنَّ الْبِدْعَةَ شَرٌّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَخَطَرُ الْمُبْتَدِعِ

(١) كَمَا فَرَّقَ «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» الْبَاطِلَ الَّذِي يَدُورُ فِيهَا بَيْنَهُمْ، اللَّهُمَّ عَفِّرْ.

(٢) «الْأَجْوِبَةُ الْمُفِيدَةُ» (ص ٢٥).

(٣) وَانظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١١ ص ٤٧٢).

(٤) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ١٥٨): (فَإِنَّ فِرْقَةَ النَّجَاةِ -وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ- مَأْمُورُونَ بِعِدَاوَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالتَّشْرِيدِ بِهِمْ، وَالتَّنْكِيلِ بِمَنْ أَنْحَاشَ إِلَى جِهَتِهِمْ بِالْقَتْلِ فَمَا دُونَهُ، وَقَدْ حَدَّرَ الْعُلَمَاءُ مِنْ مُصَاحِبَتِهِمْ وَمُجَالَسَتِهِمْ). اهـ

أَشَدُّ عَلَى النَّاسِ مِنْ خَطَرِ الْعَاصِي). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ٤١٤): (وَالدَّاعِي إِلَى الْبِدْعَةِ مُسْتَحَقُّ الْعُقُوبَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَعُقُوبَتُهُ تَكُونُ تَارَةً بِالْقَتْلِ، وَتَارَةً بِمَا دُونَهُ، كَمَا قَتَلَ السَّلْفُ: «جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ»، وَ«الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ»، وَ«عَيْلَانَ الْقَدْرِيَّ»، وَغَيْرَهُمْ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ أَوْ لَا يُمْكِنُ عُقُوبَتُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ بَدْعَتِهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا، فَإِنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، الَّذِي أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَرَفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرُوقِ» (ج ٤ ص ٢٠٧): (أَرْبَابُ الْبِدْعِ، وَالتَّصَانِيفِ الْمُضِلَّةِ، يَنْبَغِي أَنْ يُشْهَرَ النَّاسُ فَسَادَهَا وَعَيْبَهَا، وَأَنَّهُمْ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ لِيَحْذَرَهَا النَّاسُ الضُّعَفَاءُ فَلَا يَقَعُوا فِيهَا، وَيَنْفَرُوا عَنْ تِلْكَ الْمَفَاسِدِ مَا أُمْكِنَ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِ» (ص ٣٩): (فَالرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبَاطِلِ، وَمُجَادَلَتِهِمْ، وَمُنَازَرَتِهِمْ حَتَّى تَنْقَطِعَ شُبُهَتُهُمْ، وَيَزُولَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ضَرَرُهُمْ: مَرْتَبَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ مَنَازِلِ الْجِهَادِ بِاللِّسَانِ، وَالْقَلَمِ أَحَدَ اللَّسَانَيْنِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٢٢١): (وَإِذَا كَانَ مُبْتَدِعًا يَدْعُو إِلَى عَقَائِدٍ تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، أَوْ يَسْلُكُ طَرِيقًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيَخَافُ أَنْ يُضِلَّ الرَّجُلَ النَّاسَ بِذَلِكَ بَيْنَ أَمْرِهِ لِلنَّاسِ لِيَتَّقُوا ضَلَالَهُ وَيَعْلَمُوا، وَهَذَا كُلُّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ النُّصْحِ، وَابْتِغَاءِ وَجْهِ اللهِ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: فَتَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ رُؤُوسَ الْجَمَاعَاتِ^(١)، الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ
لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ، هُمْ: مِنْ أَشْرِّ الْمُبْتَدِعَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

قُلْتُ: وَقَدْ فَسَّرَتِ الْفِتْنَةُ هُنَا بِأَشْيَاءٍ: مِنْهَا التَّفَرُّقُ وَالْإِخْتِلَافُ، فَأَيُّ جَمَاعَةٍ قَائِمَةٌ
عَلَى الْبَاطِلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ فِيهِمْ الْفِتْنَةُ، وَهَذَا عِقَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ١٤٤): (وَبَنُو آدَمَ
جُهَالٌ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ يَسْتَعَجِلُ أَحَدُهُمْ مَا تَرَعْبَهُ نَفْسُهُ، وَيَتْرُكُ مَا تَكْرَهُهُ نَفْسُهُ مِمَّا هُوَ
لَا يَصْلُحُ لَهُ، فَيَعْقِبُهُمْ ذَلِكَ مِنَ الْأَلَمِ، وَالْعُقُوبَاتِ؛ إِمَّا فِي الدُّنْيَا، وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ، مَا
فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْعَذَابِ، وَالْهَلَاكِ الْأَعْظَمِ). اهـ

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِيَمْلِي
لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَفْلِتْهُ)^(٣).

قُلْتُ: الْمُبْتَدِعُ هَذَا ظَلَمَ نَفْسَهُ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ، وَتَكَبَّرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ،

(١) قُلْتُ: وَقَدْ صَلَّتْ هَذِهِ الْفِرْقِ الْآتِي تَدْعِي نُصْرَةَ السُّنَّةِ، وَالِدَعْوَةَ إِلَيْهَا فِي زَمَانِنَا هَذَا، فَيَحْمِلُ هَؤُلَاءِ
أَوْزَارَهُمْ، وَأَوْزَارَ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥].

(٢) وَانظُرْ: «رُوحَ الْمَعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ١٠ ص ٢٥٤)، وَ«الْفِتْنُ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٢٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٨٣).

وَأَصْرَ عَلَى بَاطِلِهِ خَشِيَّةَ تَفَرُّقِ قُلُوبِ أَتْبَاعِهِ عَنْهُ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بَيَانِ فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ» (ص ٥٣): (وَمِنْ عِلَامَاتِ ذَلِكَ عَدَمُ قَبُولِ الْحَقِّ، وَالْإِنْقِيَادِ إِلَيْهِ، وَالتَّكْبَرِ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ خُصُوصًا إِنْ كَانَ دُونَهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ. وَالْإِضْرَارُ عَلَى الْبَاطِلِ خَشِيَّةَ تَفَرُّقِ قُلُوبِ النَّاسِ عَنْهُمْ). اهـ

وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ، وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا مَا لَهُمْ)^(٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُتَاوَى» (ج ١٠ ص ٢١٤): (وَكَثِيرًا مَا يُخَالِطُ النَّفُوسَ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْخَفِيَّةِ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهَا تَحْقِيقَ مَحَبَّتِهَا لِلَّهِ وَعُبُودِيَّتَهَا لَهُ، وَإِخْلَاصَ دِينِهَا لَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْفِرْقُ قَامَتْ عَلَيْهَا الْحُجَّةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ إِلَّا أَمَرَهُمْ بِهِ ﷺ، وَمَا تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا نَهَاَهُمْ عَنْهُ ﷺ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يَدْرِي هَذَا الْمَسْكِينُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ بِالْمِرْصَادِ، فَشَتَّتَ اللَّهُ تَعَالَى شِمْلَهُ، هُوَ وَأَتْبَاعُهُ، فَتَفَرَّقُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَالَّذِي كَانَ يُخَافُ مِنْهُ وَقَعَ وَلَا بَدَّ، وَهَذَا هُوَ مَكْرُ اللَّهِ تَعَالَى الْخَفِيِّ لِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالضَّلَالَةِ، فَاللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٦٨٣): (مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ: اتِّبَاعُ الْهَوَى). اهـ

(٢) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ١٩)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٣). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ؛ إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا بَقِيَ شَيْءٌ يَقْرَبُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَبَاعِدُ مِنَ النَّارِ؛ إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَّ لَكُمْ).^(١)

قُلْتُ: وَأَتَّبَعُ الْجَمَاعَاتِ مَا وَقَعُوا فِي اعْتِقَادَاتِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ؛ إِلَّا لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤَهَّلِينَ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ دِرَاسَتَهُمْ دِرَاسَةً جَامِعِيَّةً أَكَادِيمِيَّةً غَيْرَ تَأْصِيلِيَّةٍ فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى يَدِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ، فَهَوَّلَاءِ حَفِظُوا النُّصُوصَ بِدُونِ فَهْمٍ لِمَعَانِيهَا، فَهَذَا لَا يُؤْهَلُ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.^(٢)

قُلْتُ: فَالْعِلْمُ هُوَ حِفْظُ النُّصُوصِ، وَفَهْمُ مَعَانِيهَا، فَلَا يَكْفِي حِفْظُ النُّصُوصِ فَقَطْ، لَا يَكْفِي أَنَّ الْعَبْدَ يَحْفَظُ نُّصُوصَ الْقُرْآنِ فَقَطْ، وَنُّصُوصَ السُّنَّةِ، بِدُونِ فَهْمٍ لِمَعَانِيهَا، لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا الصَّحِيحَةِ.^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «النُّونِيَّةِ» (ص ٩٧):

وَلَهُمْ نُّصُوصٌ قَصَرُوا فِي فَهْمِهَا فَاتُوا مِنَ التَّقْصِيرِ فِي الْعِرْفَانِ

قُلْتُ: فَهَوَّلَاءِ اسْتَدَلُّوا بِنُّصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُمْ لَا يَفْهَمُونَهَا؛ وَلَا يَفْقَهُونَ

(١) حديث حسن.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٦٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٣٤١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٥٣ وَ ١٦٢). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) قُلْتُ: فَالِدِّرَاسَةُ الْجَامِعِيَّةُ هَذِهِ أَوْرَدَتْهُمْ الْمَوَارِدَ الْمُهْلِكَةَ، وَالْعِبَادَةَ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: خَاصَّةً مَا يُسَمَّى بِ«الدُّكْتُورَاةِ!»، وَ«الْمَاجِسْتِيرِ!»، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٣) وَانظُرْ: «الْأَجُوبَةُ الْمُفِيدَةُ عَنْ أَسْئَلَةِ الْمَنَاهِجِ الْجَدِيدَةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٣٩).

مَعْنَاهَا، وَلَمْ يَرْجِعُوا فِيهَا إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا.^(١)

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْمُفِيدَةِ»

(ص ٤٠): (الدَّعْوَةُ لَا يَقُومُ بِهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ!). اهـ

قُلْتُ: لِيَدْلِكَ مَا تَرَفَّعَتْ «الْفِرْقُ الضَّالَّةُ» مُنْذُ اجْتِمَاعِهَا عَلَى أَبَاطِيلِ رُؤُوسِ

الضَّالَّةِ!، فَهِيَ دَائِمًا فِي شِقَاقٍ، وَاخْتِلَافٍ، وَفَشَلٍ، حَتَّى تَرَاهَا فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فِيهَا

انْشِقَاقٌ، كَمَا حَصَلَ لَهَا فِي الْيَمَنِ، وَالْأُرْدُنِّ، وَالْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَالْكُوَيْتِ، وَالْجَزَائِرِ،

وَعَيْرِهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «لَمَحَّةٍ عَنِ الْفِرْقِ

الضَّالَّةِ» (ص ٣٠): (فَالْإِنْسَانُ إِذَا تَرَكَ الْحَقَّ؛ فَإِنَّهُ يَهِيمُ فِي الضَّلَالِ، كُلُّ طَائِفَةٍ تُحَدِّثُ

لَهَا مَذْهَبًا، وَتَنْشِقُ بِهِ عَنِ الطَّائِفَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، هَذَا شَأْنُ أَهْلِ الضَّلَالِ؛ دَائِمًا فِي انْشِقَاقٍ،

وَدَائِمًا فِي تَفَرُّقٍ، وَدَائِمًا تُحَدِّثُ لَهُمْ أَفْكَارًا وَتَصَوُّرَاتٍ مُخْتَلِفَةً مُتَضَارِبَةً.^(٢)

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَلَا يُحَدِّثُ عِنْدَهُمْ اضْطِرَابٌ وَلَا اخْتِلَافٌ، لِأَنَّهُمْ

مُتَمَسِّكُونَ بِالْحَقِّ الَّذِي جَاءَ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، فَهُمْ مُعْتَصِمُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ

وَبِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؛ فَلَا يَحْصُلُ عِنْدَهُمْ افْتِرَاقٌ وَلَا اخْتِلَافٌ، لِأَنَّهُمْ يَسِيرُونَ عَلَى مَنْهَجِ

وَاحِدٍ). اهـ

قُلْتُ: وَمَا زَالَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَمَكَانٍ يَنْهَوْنَ عَنِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ،

(١) وَانظُرْ: «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٣٥).

(٢) قُلْتُ: لِيَدْلِكَ تَرَى أَتْبَاعَ الْجَمَاعَاتِ الْآنَ فِي هَذِهِ الْبُلْدَانِ عَلَى أَفْكَارٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَدَعْوَةٍ مُضْطَرِبَةٍ.

وَالْتَفَرُّقِ، وَيُوصُونَ بِالتَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فِي كُتُبِهِمُ الَّتِي بَقِيَتْ بَعْدَهُمْ، كَكُتُبِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكُتُبِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَكُتُبِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَيْرِهِمْ^(١).
قُلْتُ: وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا بَيَانُ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ، إِذْ وَقَعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ مِنَ التَّفَرُّقِ، وَالِاخْتِلَافِ، وَأَوْصَى بِالتَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ نَعْمَلَ بِمَا أَوْصَانَا بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

قُلْتُ: فَالْمُخَالَفُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ الْأَمَّارَةَ بِالسُّوءِ، وَكَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِالْكَثْرَةِ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْمُوَافَقَةِ لِلْحَقِّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا قَلَّةٌ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِ الْأَرْزَامَانِ؛ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ؛ فَهُوَ عَلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْجَمَاعَةُ^(٢)، وَمَنْ خَالَفَهُ، فَهُوَ الشَّاذُّ.

قُلْتُ: فَالْنُّصُوصُ الَّتِي سَبَقَتْ تَأْمُرُ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَالْوَعِيدُ عَلَى فِرَاقِهَا^(٣).
* فَمَا الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ الْمَأْمُورِ بِلُزُومِهَا وَعَدَمِ مُفَارَقَتِهَا؟ فَالْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ لِهَذِهِ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُنْذُ بَدَايَةِ الْمَعَارِكِ مَعَ رُؤُوسِ الْحِزْبِ وَاتِّبَاعِهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا لَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ السُّنَّةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَمْ يَنْشَقُّوا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي الدِّينِ، قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا، لِأَنَّهُمْ يَسِيرُونَ عَلَى مِنْهَجِ وَاحِدٍ، وَطَائِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَدْفُهُمُ الصَّوَابُ.
* وَأَمَّا الْمُتَبَدِّعَةُ؛ فَهُمْ دَائِمًا فِي شِقَاقٍ، وَتَفَرُّقٍ، وَاخْتِلَافٍ سَوْفَ تَنْقُضِي أَعْمَارَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَالْوَيْلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ لَا تَنْفَعُ النَّدَامَةُ.

(٢) انظُرْ: «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرْقِ الصَّالَةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٢٢).

(٣) وَانظُرْ: «الْكُوكَبُ الدَّرَارِيُّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَرْمَانِيِّ (ج ٢٥ ص ٢٨)، وَ«الإِشَاعَةُ فِي بَيَانِ مَنْ نُهِيَ عَنِ فِرَاقِهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ» لِلصَّنْعَائِيِّ (ص ٤٢).

اللَّفْظَةَ: الطَّائِفَةُ مِنَ النَّاسِ، كَمَا ذَكَرَ أَهْلُ اللُّغَةِ^(١)، إِلَّا أَنَّهُ هُنَا يُرَادُ طَائِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ كَمَا بَيَّنَّا فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ، وَنَذَكُرُ هُنَا كَذَلِكَ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ تَكْمَلَةً لِلْفَائِدَةِ فِي الْفَهْمِ الصَّحِيحِ لِلْجَمَاعَةِ.

(١) فَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَقَعَ حُبَّهُ فِي قَلْبِي، فَلَزِمْتُهُ حَتَّى وَارَيْتُهُ فِي التُّرَابِ بِالشَّامِ، ثُمَّ لَزِمْتُ أَفْقَهُ النَّاسِ بَعْدَهُ: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَ يَوْمًا عِنْدَهُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا، فَقَالَ: (صَلُّوْهَا فِي بُيُوتِكُمْ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً).

قَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: فَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَكَيْفَ لَنَا بِالْجَمَاعَةِ؟! فَقَالَ لِي: (يَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ، إِنَّمَا الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ).

وَفِي لَفْظٍ: (أَتَدْرِي مَا الْجَمَاعَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هُمُ الَّذِينَ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ، الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الْحَقَّ وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ).

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: (فَضْرَبَ عَلَيَّ فَخِذِي، وَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنَّ جُمْهُورَ النَّاسِ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ، وَإِنَّ الْجَمَاعَةَ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى).^(٢)

(١) انظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٨ ص ٥٣).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٤١٩)، وَفِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٢٤)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٨٤)، وَ(ق/٨٠/ط)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَ(ج ٢ ص ٤٦٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»

(٢) وَعَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَوْ سَأَلْتَ الْجُهَّالَ عَنِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ، قَالُوا: جَمَاعَةُ النَّاسِ! وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ عَالِمٌ مُتَمَسِّكٌ بِأَثَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَرِيقِهِ، فَمَنْ كَانَ مَعَهُ وَتَبِعَهُ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ، وَمَنْ خَالَفَهُ فِيهِ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ).

وَفِي لَفْظٍ: (وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ عَالِمٌ مُتَمَسِّكٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٥ ص ٣٨٨): (وَأَعْلَمَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ وَالْحُجَّةَ وَالسَّوَادَ الْأَعْظَمَ، هُوَ الْعَالِمُ صَاحِبُ الْحَقِّ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ أَهْلُ الْأَرْضِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٢٦٧): (فَانظُرْ فِي حِكَايَةِ بَيِّنَاتٍ غَلَطَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ جَمَاعَةُ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَالِمٌ، وَهُوَ فَهْمُ الْعَوَامِّ، لَا فَهْمُ الْعُلَمَاءِ، فَلْيَتَّبِعِ الْمُؤَفَّقُ فِي هَذِهِ الْمَرْزَلَةِ قَدَمَهُ، لِئَلَّا يَضِلَّ عَنِ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَا تَوْفِيقَ إِلَّا بِاللَّهِ). اهـ

(ج ٣٣ ص ١٥٤)، و(ج ٤٦ ص ٤٠٨ و ٤٠٩)، وَالْمِرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ٢٦٤). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ» (ج ١ ص ٨٥).

(١) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٩ ص ٢٣٩) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا أَبِي قَالَ قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ الطُّوسِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّائِبِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٦٣)، وَدَائِنَالُ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ق/٨ ط) مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٢ ص ١٩٦).

قُلْتُ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُشْتَرَطُ لَهَا كَثْرَةٌ، وَلَا قِلَّةٌ، بَلْ هِيَ مُوَافِقَةٌ الْحَقِّ، وَإِنْ خَالَفَهُ أَعْظَمُ النَّاسِ، وَأَكْثَرُهُمْ.^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِذَا فَسَدَتْ الْجَمَاعَةُ فَعَلَيْكَ بِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، قَبْلَ أَنْ تَفْسُدَ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ حَيْثُ دِدَ).^(٢)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (اتَّبِعُوا آثَارَنَا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفَيْتُمْ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ).^(٣)

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَهْمَا تَلَاعَبْتَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَلَاعَبَنَّ بِأَمْرِ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِئِي (ج ٢ ص ٢٦٧).

(٢) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٢٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤ ص ٤٠٩)، وَالْمِزْبُورِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ٢٦٤)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَدَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ص ٨٥)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْحَوَادِثِ وَالْبِدَعِ» (ص ١٩).

(٣) أَنْتَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ وَكَيْعٌ فِي «الرُّهْدِ» (ج ٢ ص ٥٩٠)، وَابْنُ بَطَّةٌ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ» (١٦٢)، وَابْنُ وَصَّاحٍ فِي «الْبِدَعِ» (١٠)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٨٨)، وَابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ فِي «أُصُولِ

السُّنَنِ» (١١)، وَأَبُو حَيْثِمَةَ فِي «الْعِلْمِ» (٥٤)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ص ٢٣)، وَبَحْشَلٌ فِي «تَارِيخِ وَاسِطِ» (ص ١٩٨)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْبَاعِثِ» (٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١٦٨)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي

«التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (٤٦٠)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْأَعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٨٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٠٤)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (٢٠٢)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي

«مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» (٣٨٣)، وَالذَّانِي فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٩٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

دينك). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا يَحْمَلِنَ النَّاسَ عَلَى ظَهْرِكَ، وَمَا كُنْتَ لَاعِبًا بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَلَا تَلْعَبَنَّ بِدِينِكَ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ فِي «الْحَوَادِثِ وَالْبِدَعِ» (ص ٢٠): (حَيْثُ جَاءَ الْأَمْرُ بِلزومِ الْجَمَاعَةِ: فَالْمُرَادُ بِهِ لَزُومُ الْحَقِّ وَاتِّبَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَمَسِّكُ بِالْحَقِّ قَلِيلًا، وَالْمُخَالَفُ كَثِيرًا، لِأَنَّ الْحَقَّ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا نَظَرَ إِلَى كَثْرَةِ أَهْلِ الْبِدَعِ: بَعْدَهُمْ). اهـ
قُلْتُ: وَلِهَذَا نَجِدُ أحيانًا بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يُفَسِّرُونَ الْجَمَاعَةَ بِأَشْخَاصٍ تَمَثَّلُ فِيهِمْ الْمَنْهَجُ الْحَقُّ وَالِاتِّبَاعُ، وَظَهَرَتْ لَهُمْ ثَمَرَةٌ وَبَارَكَ اللَّهُ فِيهَا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٧٧٦): (وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمِيعَ اتَّفَقُوا عَلَى اعْتِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِاجْتِهَادِ، سَوَاءً ضَمُّوا إِلَيْهِمُ الْعَوَامَّ أَمْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَضْمُوا إِلَيْهِمْ، فَلَا إِشْكَالَ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ إِنَّمَا هُوَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِ اجْتِهَادُهُمْ، فَمَنْ شَدَّ عَنْهُمْ فَمَاتَ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَإِنْ ضَمُّوا إِلَيْهِمُ الْعَوَامَّ فَبِحُكْمِ التَّبَعِ؛ لِأَنََّّهُمْ غَيْرُ عَارِفِينَ بِالشَّرِيعَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رُجُوعِهِمْ فِي دِينِهِمْ إِلَى الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّهُمْ

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (٢٤٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٥٧٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٥٤٩)، وَاللَّكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٢٦١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٠)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٨٣)، وَالغَضَائِرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٢١).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

لَوْ تَمَالَوْا عَلَى مُخَالَفَةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا حَدُّوا لَهُمْ، لَكَانُوا هُمُ الْغَالِبَ وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، لِقَلَّةِ الْعُلَمَاءِ وَكَثْرَةِ الْجُهَّالِ.

فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: إِنَّ اتِّبَاعَ جَمَاعَةِ الْعَوَامِّ هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ الْمُفَارِقُونَ لِلْجَمَاعَةِ وَالْمَذْمُومُونَ فِي الْحَدِيثِ. بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ وَإِنْ قُلُوا، وَالْعَوَامُّ هُمُ الْمُفَارِقُونَ لِلْجَمَاعَةِ إِنْ خَالَفُوا، فَإِنْ وَافَقُوا فَهُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ). اهـ

قُلْتُ: أَفَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ؟ هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا.

إِذَا فَالْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ: مَنْ كَانَ عَلَى طَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ. (١)
قُلْتُ: وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ عَمَلٍ، أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهِ شَرْطَانِ، لِيَكُونَ مَقْبُولًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُثَابًا عَلَيْهِ صَاحِبُهُ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ تَعَالَى.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الْمُتَابَعَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

وَإِسْلَامُ الْوَجْهِ؛ يَعْنِي: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَإِلْحْسَانٌ؛ هُوَ الْمُتَابَعَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ. (١)

(١) انظر: «الإشاعة في بيان من نهي عن فراقه من الجماعة» للصنعاني (ص ٧٥).

قُلْتُ: وَالشَّيْطَانُ مَعَ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ يَرْكُضُ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: فَمَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ كَأَنَّ مَنْ كَانَ!
 قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «لَمَحَةٍ عَنِ الْفَرَقِ
 الضَّالَّةِ» (ص ١٩) عَنِ الضَّالِّينَ: (وَهُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَيَجْتَهِدُونَ فِي
 الْعِبَادَةِ، لَكِنَّهُمْ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الرَّسُولِ ﷺ، كَالْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُخَرِّفِينَ، الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ
 فِي الْعِبَادَةِ، وَالزُّهْدِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَإِحْدَاثِ عِبَادَاتٍ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ،
 وَيَتَّبِعُونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَشْيَاءٍ لَمْ يَأْتِ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ. هَؤُلَاءِ ضَالُّونَ، عَمَلُهُمْ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ،
 هَؤُلَاءِ هُمُ الضَّالُّونَ، وَمِنْهُمْ: النَّصَارَى، وَكُلُّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ عَلَى جَهْلٍ وَضَلَالٍ، وَإِنْ
 كَانَتْ نِيَّتُهُ حَسَنَةً وَمَقْصَدُهُ طَيِّبًا، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لَيْسَتْ بِالْمَقَاصِدِ فَقَطْ، بَلْ الْعِبْرَةُ
 بِالِاتِّبَاعِ». اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأَجُوبَةِ
 الْمُفِيدَةِ» (ص ٣٥): هَلْ هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ تَدْخُلُ فِي الْإِنْتِنِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً الْهَالِكَةِ؟
 فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (نَعَمْ، كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى
 الْإِسْلَامِ فِي الدَّعْوَةِ، أَوْ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي:

(١) قُلْتُ: وَ«أَتْبَاعُ الْجَمَاعَاتِ» لَمْ يَخْلُصُوا لِلَّهِ تَعَالَى دِينَهُمْ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يُحْسِنُوا إِسْلَامَهُمْ فِي
 مُتَابَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَيْفَ يُقْبَلُ مِنْهُمْ، وَيَتَابُوا عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُنَاوِي» (ج ١٠ ص ٢١٤): (وَكَثِيرًا مَا يُخَالِطُ النَّفُوسَ مِنَ
 الشَّهَوَاتِ الْخَفِيَّةِ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهَا تَحْقِيقَ مَحَبَّتِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَعُبُودِيَّتِهَا لَهُ، وَإِخْلَاصِ دِينِهَا لَهُ). اهـ

(٢) أَنْظِرْ: «الْإِشَاعَةَ فِي بَيَانِ مَنْ نَهَى عَنْ فِرَاقِهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٧٥).

قُلْتُ: وَالشَّيْطَانُ مَعَ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ يَرُكُّضُ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

«الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً^(١)، وَيَشْمَلُهُ الْوَعِيدُ، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الذَّمِّ وَالْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مُخَالَفَتِهِ. اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ٢٨): (كُلُّ مَنْ خَالَفَ جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ ضَالٌّ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، هُمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ: فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ، كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْمُخَالَفَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّضْلِيلِ، أَوْ بِالتَّكْفِيرِ حَسَبَ كِبَرِهَا وَصِغَرِهَا، وَبُعْدِهَا وَقُرْبِهَا مِنَ الْحَقِّ). اهـ

* وَسُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ: هَلْ مِنْ أَنْتَمَى إِلَى الْجَمَاعَاتِ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعًا؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (هَذَا حَسَبَ الْجَمَاعَاتِ، فَالْجَمَاعَاتُ الَّتِي عِنْدَهَا مُخَالَفَاتٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُعْتَبَرُ الْمُتَّبِعِيُّ إِلَيْهَا: مُبْتَدِعًا).^(٢) اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «لَمَحَّةٍ عَنِ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ» (ص ٢٠): (فَاللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - أَمَرَ بِالِاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَهَانَا عَنِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ).

* وَالنَّبِيُّ ﷺ: كَذَلِكَ أَمَرْنَا بِالِاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَهَانَا عَنِ التَّفَرُّقِ

(١) قُلْتُ: وَالْجَمَاعَاتُ الْحَرْبِيَّةُ تَدْخُلُ فِي «الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً بِلَا شَكِّ، لِمُخَالَفَتِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْأُصُولِ، كَمَا أَوْصَحَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ.

(٢) «الْأَجْوِبَةُ الْمُفِيدَةُ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمَنَاهِجِ الْجَدِيدَةِ» (ص ٢٧).

وَالِإِخْتِلَافِ. لِمَا فِي الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنَ الْخَيْرِ الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ، وَلِمَا فِي التَّفَرُّقِ، مِنَ الْمَضَارِّ^(١) الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

* فَالْأَمْرُ يَحْتَاجُ إِلَى اهْتِمَامٍ شَدِيدٍ، لِأَنَّهُ كُلَّمَا تَأَخَّرَ الزَّمَانُ كَثُرَتِ الْفِرْقُ، وَكَثُرَتِ الدَّعَايَاتُ، كَثُرَتِ النَّحْلُ وَالْمَذَاهِبُ الْبَاطِلَةُ، كَثُرَتِ الْجَمَاعَاتُ الْمُتَفَرِّقَةُ.

* لَكِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْظُرَ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ: أَخَذَ بِهِ، مِمَّنْ جَاءَ بِهِ، كَائِنًا مَنْ كَانَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ صَالَةُ الْمُؤْمِنِ.

* أَمَّا مَا خَالَفَ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَتَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَ مَعَ جَمَاعَتِهِ، أَوْ مَعَ مَنْ يُنْتَمِي إِلَيْهِمْ، مَا دَامَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُرِيدُ النَّجَاةَ، لَا يُرِيدُ الْهَلَاكَ لِنَفْسِهِ.

* وَالْمُجَامَلَةُ لَا تَنْفَعُ فِي هَذَا، الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ، وَالْإِنْسَانَ لَا تَأْخُذُهُ الْمُجَامَلَةُ، أَوْ يَأْخُذُهُ التَّعَصُّبُ، أَوْ يَأْخُذُهُ الْهَوَى فِي أَنْ يَنْحَازَ مَعَ غَيْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَضُرُّ نَفْسَهُ، وَيُخْرِجُ نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقِ النَّجَاةِ إِلَى طَرِيقِ الْهَلَاكِ.

* وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ سَوَاءً كُنْتَ مَعَهُمْ، أَوْ خَالَفْتَهُمْ. إِنْ كُنْتَ مَعَهُمْ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَهُمْ يَفْرَحُونَ بِهِذَا، لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْخَيْرَ لِلنَّاسِ، وَإِنْ خَالَفْتَهُمْ فَأَنْتَ لَا تَضُرُّهُمْ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ

(١) قُلْتُ: لِذَلِكَ مَا تَرَقَّعَتْ: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» مُنْذُ اجْتِمَاعِهَا عَلَى أَبِي طَيْلٍ: رَبِيعِ الْمُدَحْلِيِّ!، فَهِيَ فِي شِقَاقٍ، وَاجْتِنَابٍ، وَقَشَلٍ، حَتَّى تَرَاهَا فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فِيهَا انْشِقَاقٌ، كَمَا حَصَلَ لَهَا فِي الْأُرْدُنِّ، وَالْيَمَنِ، وَالْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَالْكُوَيْتِ، وَالْجَزَائِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَهُمْ كَذَلِكَ»^(١). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَالْقَاصِي وَالِدَانِي يَعْلَمُ أَنَّ لَا نُؤِيدُ كُلَّ هَذِهِ التَّكْتُلَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، بَلْ نَعْتَقِدُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).^(٢) اهـ
قُلْتُ: فَيُؤَخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ وَالْهُدَى وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، وَلَا يَخْتَلِفُ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «حَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ؛ ثُمَّ حَطَّ حُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾»^(٣).^(٤)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٧٥٥): (إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِلَّا وَاحِدَةً»؛ قَدْ أُعْطِيَ بِنَصِّهِ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ، إِذْ لَوْ كَانَ لِلْحَقِّ فِرْقٌ أَيْضًا لَمْ يَقُلْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَلِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ مَنَفِيٌّ عَنِ الشَّرِيعَةِ بِإِطْلَاقٍ، لِأَنَّهَا الْحَاكِمَةُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٥٢)، وَفِيهِ: (لَا يَصْرُهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ).

(٢) وَأَنْظَرُ: «مَاذَا يَنْفَعُونَ مِنَ الشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ» (ص ٢).

(٣) سُورَةُ [الْأَنْعَامِ: ١٥٣].

(٤) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٩٩٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٠٤)،

وَالطَّبَّالِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٩). بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَالرَّسُولِ ﴿النِّسَاءُ: ٥٩﴾؛ إِذْ رُدُّ التَّنَازُعِ إِلَى الشَّرِيعَةِ، فَلَوْ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ تَقْتَضِي
 الْخِلَافَ لَمْ يَكُنْ فِي الرَّدِّ إِلَيْهَا فَائِدَةٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي شَيْءٍ﴾؛ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ
 الشَّرْطِ، فَهِيَ صِيغَةٌ مِنْ صِيغِ الْعُمُومِ. فَتَنْتَظِمُ كُلُّ تَنَازُعٍ عَلَى الْعُمُومِ، فَالرَّدُّ فِيهَا لَا
 يَكُونُ إِلَّا لِأَمْرٍ وَاحِدٍ؛ فَلَا يَسَعُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْحَقِّ فِرْقًا. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا
 صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣]، وَهُوَ نَصٌّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ،
 فَإِنَّ السَّبِيلَ الْوَاحِدَ لَا يَقْتَضِي الْإِفْتِرَاقَ، بِخِلَافِ السُّبُلِ الْمُخْتَلِفَةِ. اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ١٦٢): (وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ
 مُشْعَرَةٌ، بِتَفَرُّقِ الْقُلُوبِ الْمُشْعِرِ بِالْعِدَاوَةِ وَالْبُغْضَاءِ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ
 جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٠٣]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ التَّأْلِيفَ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْإِتِّلَافِ
 عَلَى التَّعَلُّقِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَتْ كُلُّ شِيعَةٍ بِحَبْلِ غَيْرِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأُخْرَى؛
 فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفَرُّقِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا
 تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣] إِنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ إِنْ كَانَتْ افْتَرَقَتْ
 بِسَبَبِ مَوْجِعٍ فِي الْعِدَاوَةِ وَالْبُغْضَاءِ... إِنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ يَحْتَمِلُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنْ يَكُونُوا
 خَارِجِينَ عَنِ الْمِلَّةِ بِسَبَبِ مَا أَحْدَثُوا؛ فَهُمْ قَدْ فَارَقُوا أَهْلَ الْإِسْلَامِ بِإِطْلَاقٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
 إِلَّا لِكُفْرٍ، إِذْ لَيْسَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ تُتَّصَرُّوْهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ إِنَّمَا افْتَرَقَتْ
 بِحَسَبِ أُمُورٍ كَلِيَّةٍ اخْتَلَفُوا فِيهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ١٨٠): (وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ

فِي فِرْقِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَنَّ التَّفَرُّقَ^(١) فِيهِمْ حَاصِلٌ مَعَ كَوْنِهِمْ هُودًا، وَنَصَارَى). اهـ.
 وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ٢٠٤): (وَهَكَذَا ابْتَدَعَتْ
 كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ بَدْعًا، تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ بَدْعَتِهَا الَّتِي هِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَا، وَبَدْعًا لَا
 تَتَعَلَّقُ لَهَا بِهَا). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ١٦٢): (وَإِنَّمَا يَرَادُ افْتِرَاقٌ
 مُقَيَّدٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ نَصٌّ عَلَيْهِ، فَفِي الْآيَاتِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ
 فَرِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ
 فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وَمَا أَشْبَهَ تِلْكَ الْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى التَّفَرُّقِ الَّذِي صَارُوا بِهِ
 شِيَعًا، وَمَعْنَى: صَارُوا شِيَعًا، أَي: جَمَاعَاتٍ بَعْضُهُمْ قَدْ فَارَقَ الْبَعْضَ، لَيْسُوا عَلَى
 تَأْلَفٍ، وَلَا تَعَاوُدٍ، وَلَا تَنَاصُرٍ، بَلْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ وَاحِدٌ، وَأَمْرُهُ وَاحِدٌ،
 فَاقْتَضَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ عَلَى الْإِتِّلَافِ التَّامِّ، لَا عَلَى الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَمَرَادُ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الْحَدِيثِ بِتَفَرُّقِ أُمَّتِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَانْتَبَهَ.
 قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ٢٦٢): (وَصَارَ حَدِيثُ:
 «الْفِرْقِ»؛ بِهَذَا التَّفْسِيرِ صَادِقًا عَلَى أَمْثَالِ الْبِدَعِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّ
 هَذِهِ الْأُمَّةَ تَبْتَدِعُ فِي دِينِ اللهِ، مِثْلَ تِلْكَ الْبِدَعِ، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بَدْعَةً لَمْ تَقَدَّمْهَا فِيهَا

(١) وَهَذِهِ الْفِرْقُ مِنَ الْأُمَّةِ، لِكَيْتَها ضَلَّتْ فِي الدِّينِ، وَالْفِرْقَةُ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا هَذِهِ الْفِرْقُ؛ إِنَّمَا هِيَ بِسَبَبِ
 الْإِبْتِدَاعِ فِي الشَّرْعِ عَلَى الْخُصُوصِ.

انظُرْ: «الْإِعْتِصَامِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٣ ص ١٨٠).

وَاحِدَةً مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (هَذِهِ الأَحْزَابُ لَا نَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى الصَّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، بَلْ نَجْرِمُ بِأَنَّهَا عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ الَّتِي عَلَى رَأْسِ كُلِّ طَرِيقٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ ذَكَرَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ مِنَ الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً.

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ بَعْدَمَا: سُئِلَ عَنْ جَمَاعَةِ الإِخْوَانِ المُسْلِمِينَ، وَعَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ: (مَنْ خَالَفَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ دَخَلَ فِي «الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً... وَأَظْهَرُوا ابْتِدَاعَهُمْ مِنَ «الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ» ... وَالْفَرْقُ فِيهِمُ الكَافِرُ، وَفِيهِمُ العَاصِي، وَفِيهِمُ المُبْتَدِعُ...).

السَّأَلُ: هَلْ هَاتَانِ الفِرْقَتَانِ -يَعْنِي التَّبْلِيغَ وَالْإِخْوَانَ- مِنَ الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؟

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (مِنَ الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً^(٢)) ... وَالخَوَارِجُ مِنَ الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً...^(٣)). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللهُ: (وَمَا الْجَمَاعَاتُ

(١) «فتاوى الشيخ الألباني» (ص ١٠٦-١١٤).

(٢) فأدخل الشيخ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ اللهُ، جَمَاعَةَ الإِخْوَانِ، وَجَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ فِي «الإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً، فَافْطَنَ لِهَذَا، وَأَلْحَقَ بِهِمُ الْجَمَاعَاتِ الأُخْرَى، كَ«جَمَاعَةِ رَبِيعِ المَدْخَلِيِّ»، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ!

(٣) «أَسْئَلَةُ الطَّائِفِ» فِي «شَرِيحَةِ مُسَجَّلٍ»، سَنَةِ: «١٤٢٩هـ».

الْمُعَاصِرَةَ الْآنَ، الْمُخَالَفَةَ لِجَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ إِلَّا امْتِدَادٌ لِهَذِهِ الْفِرْقِ، وَفُرُوعٌ عَنْهَا. (١) اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ حَفِظَهُ اللهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ١٦): (نَعَمْ كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ، مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي الدَّعْوَةِ، أَوْ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي «الْإِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ» فِرْقَةً، وَيَشْمَلُهُ الْوَعِيدُ، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الدَّمِ، وَالْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مُخَالَفَتِهِ). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ حَفِظَهُ اللهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْمُفِيدَةِ» (ص ٧): (مَنْ خَالَفَ هَذَا الْمَنْهَجَ -يَعْنِي مَنْهَجَ السَّلَفِ- وَسَارَ عَلَى مَنْهَجٍ آخَرَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا، وَلَسْنَا مِنْهُ، وَلَا نَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْتَسِبُ إِلَيْنَا، وَلَا يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَإِنَّمَا يُسَمَّى: فِرْقَةً مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ، فَهُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ النَّاسُ.

وَأَمَّا الْبَاطِلُ فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ، وَلَا يُجَمِّعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ (٢). اهـ

قُلْتُ: فَالْإِذْنُ بِالْأَحْزَابِ فِي الْإِسْلَامِ، فِيهِ فَتْحُ بَابٍ لَا يُرَدُّ، بِدُخُولِ أَحْزَابٍ تَحْمِلُ شِعَارَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ حَرْبٌ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

* ثُمَّ وَكَمَ التَّفَّ حَوْلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا لَا يُحْصِيهِمْ إِلَّا اللهُ، فَأَخْرَجَهُمْ مِنْ نُورِ

(١) «لَمَحَّةٌ عَنِ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ» (ص ٦٠).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: «١٣٧».

الإسلام، إِلَى الضَّلَالِ الْبَعِيدِ.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حُكْمِ الْإِنْتِمَاءِ» (ص ١٤): (فَلْنَعْبُرُ بِ«الْفِرْقِ»، لَا بِشَعَارِ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ: «عَلَى مِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ»، وَمَا عَدَا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ مِنَ «الْفِرْقِ»، مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلْنَعْبُرُ بِالْبِدْعَةِ: أَمَامَ السُّنَّةِ، وَأَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَمَامَ: أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٤٤): (فَعَلِمَ أَنَّ شَعَارَ أَهْلِ الْبِدْعِ، هُوَ تَرَكَ اتِّبَاعِ السَّلَفِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٤٠٩): (وَإِنَّمَا يُرَادُ افْتِرَاقُ مُقَيَّدٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ -يَعْنِي: حَدِيثِ افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ- نَصٌّ عَلَيْهِ، فَفِي الْآيَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٩] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّفَرُّقِ الَّذِي صَارُوا بِهِ شِيَعًا.

وَمَعْنَى: «صَارُوا شِيَعًا»؛ أَي: جَمَاعَاتٍ بَعْضُهُمْ قَدْ فَارَقَ الْبَعْضَ، لَيْسُوا عَلَى تَأْلُفٍ، وَلَا عَلَى تَعَاصُدٍ، وَلَا تَنَاصُرٍ، بَلْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ وَاحِدٌ، وَأَمْرُهُ وَاحِدٌ، فَافْتَضَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ عَلَى الْإِئْتِلافِ التَّامِّ لَا عَلَى الْإِخْتِلَافِ.

(١) انظر: «حُكْمُ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْفِرْقِ وَالْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِأَبِي زَيْدٍ (ص ١٣٩).

* وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ مُشْعَرَةٌ بِتَفْرِيقِ الْقُلُوبِ الْمُشْعِرِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَلِذَلِكَ قَالَ:
 ﴿واعتصموا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تفرقوا﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ١٠٣]؛ فَيَبِينُ أَنَّ التَّأْلِيفَ إِنَّمَا
 يَحْصُلُ عِنْدَ الْإِتِّلَافِ عَلَى التَّعْلُقِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَتْ كُلُّ شَيْعَةٍ بِحَبْلِ غَيْرِ
 مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأُخْرَى فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْرِيقِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي
 مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣]. اهـ

قُلْتُ: فَالْحِزْبِيَّةُ ذَاتُ الْمَسَارَاتِ، وَالْقَوَالِبِ الْمُسْتَحَدَّةِ -الَّتِي لَمْ يَعْهَدْهَا
 السَّلَفُ- مِنْ أَعْظَمِ الْعَوَاقِقِ عَنِ الْعِلْمِ، وَالتَّفْرِيقِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، فَكَمْ أَوْهَنْتْ حَبْلَ
 الْإِتِّحَادِ الْإِسْلَامِيِّ، وَغَشِيَتِ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِهَا الْغَوَاشِي.

فَاحْذَرِ رَحِمَكَ اللهُ: أَحْزَابًا، وَطَوَائِفَ طَافَ طَائِفُهَا، وَنَجَمَ بِالشَّرِّ نَاجِمُهَا، فَمَا
 هِيَ إِلَّا كَالْمِيَازِيبِ تَجْمَعُ الْمَاءَ كَدْرًا، وَتَفْرِقُهُ هَدْرًا؛ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، فَصَارَ عَلَى
 مِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حُكْمِ الْإِنْتِمَاءِ» (ص ١٤٢): (هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ
 مُتَعَدِّدَةٌ، بَلِ الْجَمَاعَةُ فِي نَفْسِهَا مُتَعَدِّدَةٌ إِلَى جَمَاعَاتٍ غَالِبًا، وَالتَّعَدُّدُ دَلِيلٌ عَلَى
 الْإِخْتِلَافِ، وَتَعَدُّدِ التَّعَدُّدِ دَلِيلٌ عَلَى ضَرَاوَةِ الْخِلَافِ، وَالْإِخْتِلَافُ نَتِيجَةُ حَتْمِيَّةِ
 لِاضْطِرَابِ الْأُصُولِ الَّتِي تَنْفَرِدُ بِهَا كُلُّ جَمَاعَةٍ، وَتَدْعُوا إِلَيْهَا، وَتُقِيمُ جَمَاعَتَهَا عَلَيْهَا،
 وَهَذَا يُنَاقِضُ قَاعِدَةَ الشَّرْعِ الْمُطْرَدَةِ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ تُقِيمُ

(١) انظر: «حُكْمِ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْفِرْقِ وَالْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِأَبِي زَيْدٍ (ص ١٠٩).

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يَرَى النَّاطِرُ فِي مَرِّ الْعُصُورِ، وَكُرِّ الدُّهُورِ أَنَّ بَدْءَ الشَّقَاقِ، وَالتَّرَاعِ فِي الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَبَقَ
 نَقْضَ اعْتِقَادِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَظُهُورَ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ بِنَقْضِ وَاحِدَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ الْحَقِيقِيَّةِ.

حَرَبَ التَّشْكِيكَ بِمَا لَدَى الْأُخْرَى، مُدْعِيَةً أَنَّ مَا لَدَيْهَا هُوَ الْحَقُّ، وَمَا لَدَى الْأُخْرَى هُوَ الْبَاطِلُ كُلًّا أَوْ بَعْضًا). اهـ

قُلْتُ: فَتَعَدَّدِ الْأَحْزَابِ تَعَدُّدٌ فِي الْمَنَاهِجِ الْفِكْرِيَّةِ لَهَا، وَهَذَا اضْطِرَابٌ فِي الْحَيَاةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي وَسْطِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَكَمْ لِهَذَا مِنْ آثَارٍ فِي فَسَادِ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ إِثَارَةِ الشَّغْبِ، وَالِاضْطِرَابِ، وَالتَّهَارُجِ عَلَى أَنْقَاضِ انْهِيَارِ وَحْدَةِ الْأُمَّةِ، فِي مَنْهَجِهَا الْعِلْمِيِّ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ.^(١)

* وَمَعَاذَ اللَّهِ: أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ عَلَى سُنَنِ الْإِسْلَامِ مَظْلَلَةً يَدْخُلُ تَحْتَهَا أَيُّ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، فَيَعُضُّ النَّظْرَ عَنْ بَدْعِهِمْ، وَأَهْوَائِهِمْ عَلَى حِسَابِ الدَّعْوَةِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ١ ص ٣٧): (كُلُّ مَا أَوْجَبَ فِتْنَةً وَفُرْقَةً؛ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ، سِوَاءِ كَانَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا). اهـ

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ مَهْمَا كَانَتْ عَرِيْقَةً فِي الضَّلَالِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَجَاسَرُ عَنِ الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكُلُّ مُبْتَدِعٍ مَهْمَا أَبْطَنَ الْإِنْحِرَافَ، لَا يَسْتَطِيعُ إِلَّا بِمَذْهَبِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَكُلُّ فِرْقَةٍ تَحْتَجُّ بِطُرُقٍ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَالْخَوَارِجُ: تَحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِمْ: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ).

وَالْمُرْجِيَّةُ: تَحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِمْ: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ).

(١) انظر: «حُكْمُ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْفِرْقِ وَالْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِأَبِي زَيْدٍ (ص ١٠٩).

(٢) انظر: «حُكْمُ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْفِرْقِ وَالْأَحْزَابِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِأَبِي زَيْدٍ (ص ١٥٣).

وَالْقَدْرِيةُ: تَحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِمْ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ).
وَالشَّيعَةِ: تَحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِمْ: (لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَقْوَامٌ ثُمَّ لَيَخْتَلِجَنَّ دُونِي)،
وَعَيْرُهُمْ هَكَذَا.

قُلْتُ: وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ جَمَعُوا الْحَقَّ مِنْ أَطْرَافِهِ، وَالْإِسْلَامَ بِحَدَافِيرِهِ،
فَخَرَجَ سَبِيلُهُمْ مِنْ بَيْنِ إِفْرَاطٍ، وَتَفْرِيطٍ، وَالْمَحَجَّةُ بِيضَاءَ نَفِيَّةٍ، وَاضِحَةٌ لِلسَّالِكِينَ.

* وَكَذَلِكَ: أَنَّ الْفِرْقَ إِذَا ذُكِرَتْ؛ لَا تُذَكَّرُ إِلَّا مَقْرُونَةً بِالرِّجَالِ.

فَإِذَا ذُكِرَتْ الْمُعْتَزِلَةُ؛ ذُكِرَ الصَّالُّ الْمُعْتَزِلِيُّ، وَهُوَ «وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الْجَهْمِيَّةُ؛ ذُكِرَ الْمُجْرِمُ الْجَهْمِيُّ، وَهُوَ «الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الْقَدْرِيةُ؛ ذُكِرَ الْهَالِكُ الْقَدْرِيُّ، وَهُوَ «مَعْبُدُ الْجَهْنِيِّ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الْإِخْوَانِيَّةُ؛ ذُكِرَ الْمُلْحِدُ، وَهُوَ «حَسَنُ الْبَنَاءِ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الدَّاعِشِيَّةُ؛ ذُكِرَ الْمُنَافِقُ السَّلُولِيُّ، وَهُوَ «أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ السُّرُورِيَّةُ؛ ذُكِرَ الْمُبْتَدِعُ الْقُطَيْبِيُّ، وَهُوَ «مُحَمَّدُ بْنُ سُرُورٍ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الْقُطَيْبِيَّةُ؛ ذُكِرَ الْمُلْحِدُ الْإِخْوَانِيُّ، وَهُوَ «سَيِّدُ قُطَيْبٍ».

وَإِذَا ذُكِرَتْ الرَّبِيعِيَّةُ؛ ذُكِرَ الزُّنْدِيقُ الْمُرْجِيُّ، وَهُوَ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ» ... وَهَكَذَا

دَوَالِيكَ فِي سَائِرِ الْفِرَقِ.^(١)

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْهِ فَإِنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ تَسْتَمِدُّ أَفْكَارَهَا مِنْ مُؤَسَّسِهَا، وَكُلَّ فِرْقَةٍ رَفَعَ أُسُسَ بُيَانِهَا رَجُلٌ صَالٌّ: (لَا يَزَالُ

بُيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِبِيَّةً فِي قُلُوبِهِمْ) [التَّوْبَةُ: ١١٠]، وَلَكِنْ: (فَأَمَّا الزُّبَيْدُ فَيَذْهَبُ جَفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ

فَيَنْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) [الرَّعْدُ: ١٧].

قَالَ تَعَالَى: (أَفَمَنْ أُسِّسَ بُيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ

قُلْتُ: إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَاللَّهُ وَحْدَهُ مُشْرَعُ مَنْهَجِهِمْ عَنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ،
بِفَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الصَّحِيحِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْفِرْقُ وَرِثَتِ الْجِدَالَ وَالشَّقَاقُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ شَرًّا أَلَزَمَهُمُ الْجِدَالَ، وَمَنَعَهُمْ

الْعَمَلَ).^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ هِيَ تَحَارِبُ

الْحَزْبِيَّةَ بِكُلِّ أَشْكَالِهَا وَأَنْوَاعِهَا، وَالسَّبَبُ وَاضِحٌ جِدًّا الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ تَنْتَهِي إِلَى
شَخْصٍ مَعْصُومٍ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَمَّا الْأَحْزَابُ الْأُخْرَىٰ، فَيَنْتَمُونَ إِلَىٰ أَشْخَاصٍ غَيْرِ مَعْصُومِينَ، قَدْ يَكُونُونَ فِي

أَنْفُسِهِمْ صَالِحِينَ، قَدْ يَكُونُونَ فِي ذَوَاتِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَلَكِنَّ أَتْبَاعَهُمْ^(٢) لَيْسُوا

فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٩].

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٤٥)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٥ ص ٢٠٢)، وَابْنُ
أَبِي حَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤٧٠٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «اقتضاء العلم العمل» (١٢٢)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمَّ
الْكَلَامِ» (ج ٤ ص ١٥٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٦ ص ١٠٤)، وَفِي «تَذَكِرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ٣ ص ٩٢٤)، وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (١٧٧٧). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) كَمَا يَدْعِي عَلِيُّ الْحَلَبِيُّ الْهَالِكُ؛ أَنَّهُ مِنْ أَتْبَاعِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مُنْحَرِفٌ عَنْ مَنْهَجِهِ جُمْلَةً

كَذَلِكَ).^(١) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يُعْرَنُكُمْ انْتِسَابُ أَوْلِيكَ إِلَيَّ «سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ» -، فَلَيْسَ لَهُمْ مِنْهَا إِلَّا
الِاسْمُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ لَهُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَهُمْ فِي وَادٍ، وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ فِي وَادٍ.

* وَلَا يُعْرَنُكُمْ أَيْضًا ادَّعَاؤُهُمْ أَخْذَ الْفُتْيَا مِنْ الْأَئِمَّةِ.^(٢)

قُلْتُ: لِذَلِكَ، فَإِنَّا نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ: «فِرْقَةِ رَبِيعِ الضَّالِّ»، وَمِنْ كُلِّ حَامِلٍ
لِلْأَفْكَارِ الْهَدَامَةِ.

أَقُولُ؛ هَذَا لِيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ فِي انْتِسَابِ هَؤُلَاءِ إِلَيَّ «السُّنَّةِ»، تَشْوِيهَا لِسُنَّةِ؛ كَمَا
إِنَّ انْتِسَابَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَحَرِّفِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَشْوِيَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَتَنْفِيرٌ مِنْ: «الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ»؛ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

* لِذَلِكَ حَذَرَ النَّبِيُّ ﷺ: حُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَزَلَ تِلْكَ الْفِرْقَ؛ بِقَوْلِهِ ﷺ:

(فَاعْتَزَلَ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا).^(٣)

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٣٤):
(وَالْعُلَمَاءُ الْمُتَبَصِّرُونَ الْيَوْمَ فِي أَوْطَانِ الْمُسْلِمِينَ قَلِيلُونَ، وَعُلَمَاءُ السُّوءِ وَأَدْعِيَاءُ
الْعِلْمِ، مِنَ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنْفُسَهُمْ عُلَمَاءَ، وَلَيْسُوا بِعُلَمَاءَ، وَيَتَسَبَّبُونَ إِلَى الْعِلْمِ كَذِبًا

وَتَفْصِيلًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) انظُرْ: «فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ الْأَكْبَارِ» (ص ٩٧).

(٢) قُلْتُ: هُمْ لَيْسُوا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَلَا هُمْ عَلَى مَذْهَبِ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي الدِّينِ، فَاتَّبِعْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٤٧).

وَبَاطِلًا، هُوَ لِأَكْثَرِ كَثِيرُونَ، وَلَكِنْ لَا عِبْرَةَ بِهِمْ، وَلَا قِيمَةَ لَهُمْ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِالْحَقِّ، وَعَدَمِ نَصْرِهِمْ لِلْحَقِّ، وَحُجَّةِ الْمُخَالَفِينَ، وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالضَّالِّينَ: ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ. اهـ

قُلْتُ: وَاتِّبَاعُ الْجَمَاعَاتِ ضَلُّوا السَّبِيلَ لِتَعَلُّقِهِمْ بِفِتْوَى الْأَصَاغِرِ؛ بِفِتْوَى الْمَدْعُوِّ: رَبِيعِ الْمُخْرَبِيِّ، وَبِفِتْوَى الْمَدْعُوِّ: يُوسُفَ الْقَرَضَاوِيِّ، وَبِفِتْوَى الْمَدْعُوِّ: سَلْمَانَ الْعُودَةَ، وَبِفِتْوَى الْمَدْعُوِّ: عَدْنَانَ عَرْعُورٍ، وَبِفِتْوَى الْمَدْعُوِّ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَصَاغِرِ، وَهَذَا دَلِيلُ الْإِفْلَاسِ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنََّّهُمْ مِنْ عَدَمِ التَّوْفِيقِ لَمْ تَنْشَرْحْ صُدُورُهُمْ؛ لِإِجْمَاعِ: أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ فَفَقَزُوا إِلَى فِتَاوَى الْمَشْبُوهِينَ: ﴿أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْجُمَحِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِنْ أَسْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ). قَالَ مُوسَى: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: الْأَصَاغِرُ مَنْ أَهْلُ الْبِدْعِ. (١)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ، مَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ قَبْلِ أَكْبَرِهِمْ، فَإِذَا أَتَاهُمُ الْعِلْمُ مِنْ قَبْلِ أَصَاغِرِهِمْ هَلَكُوا). (٢)

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٩٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٣٦١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٦٦٨٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «نَصِيحَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ» (٦)، وَفِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (٧٧٥)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (ص ٢٠)، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي «الْفِتَنِ» (ج ٤ ص ٨٤٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٦١٢)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٦١٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٨ ص ٤٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١١٤)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٨)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفُوزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «لَمَحَةٍ عَنِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ» (ص ٤٣) عَنْ أَتْبَاعِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ: (وَلَهُمْ أَشْبَاهُ فِي زَمَانِنَا، يَتْرُكُونَ عُلَمَاءَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَنْحَاذِرُونَ إِلَى أَصْحَابِ الْفِكْرِ الْمُنْحَرِفِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَلْ مِنَ الْعَقْلِ فِي شَيْءٍ أَنْ يُعْرِضَ طَالِبُ الْعِلْمِ الْحَقَّ عَنْ فَتَاوَى أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأُصُولِ؛ لِيُقْبَلَ عَلَى فَتَاوَى الْأَصَاغِرِ، وَلَا سِيَّمَا فِي مِثْلِ هَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ؛ «مَالِكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» [الْقَلَمُ: ٣٠].

هَذَا: «إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ»، وَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْفَظَ بِلَادَنَا، وَجَمِيعَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الْفِتْنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَأَنْ يُدِيمَ عَلَيْنَا نِعْمَةَ الْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَنِعْمَةَ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ. وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

في «الزُّهْدِ» (ص ٢٨١)، وَمَعْمَرٌ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١١ ص ٢٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَاللَّكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٩٤)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٤٤٦)، وَ(٢٠٤٨٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٥٧)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «مُسْنَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ» (٢٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ١ ص ٣٦٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١ ص ١٥٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اللَّهُ نَاصِرُ كُلِّ صَابِرٍ
 ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى خَطَرِ الْبِدْعَةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

(١) عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا أَقُولُ كَمَا قَالَتِ «الْمُرْجِيَّةُ» الضَّالَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ!).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٦١٣)، وَ (٧٠٧)، وَالْخَلَّالُ فِي «الْإِيمَانِ» (ق/١٠٩/ط)، وَفِي «السُّنَّةِ» (١١٢٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٠١)، وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ٩٩٢)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٨٦).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: هَكَذَا وَصَفَ الْإِمَامُ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْمُرْجِيَّةُ»، لِأَنَّ مَا ابْتَدَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ، بِدْعَةٌ أَصْرُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ الْإِرْجَاءِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
 * وَهَذَا الْوَصْفُ؛ لِجَمِيعِ أَصْنَافِ: «الْمُرْجِيَّةِ» الضَّالَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ.

(١) هُوَ الْإِمَامُ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ، أَبُو عَتَّابِ الْكُوفِيِّ، الْحَافِظُ، الثَّبْتُ، الْقُدْوَةُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: (١٣٢هـ).

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٧٣)، وَ «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٤٠٢).

(٢) وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْمُرْجَةُ أَخَوْفٌ عِنْدِي عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْأَزَارِقَةِ!). يَعْنِي: الْخَوَارِجَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (لَفِتْنَتُهُمْ عِنْدِي أَخَوْفٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الْأَزَارِقَةِ!)^(١).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٦١٧)، وَ (٦٢٠)، وَالْخَلَّالُ فِي «الْإِيمَانِ» (ق/١٢٧/ط)، وَفِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٦٢)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٤٣)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٢٧٤)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٢٢١)، وَ (١٢٣١)، وَ (١٢٣٣)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (١٨٠٦)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (١١).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ^(٢)، وَقَتَادَةُ^(٣) يَقُولَانِ: لَيْسَ

(١) هُوَ الْإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ، أَبُو عِمْرَانَ الْكُوفِيُّ، ثِقَةٌ، فقيهٌ، تُوِّفِيَ سَنَةَ: «٩٦هـ»، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِينَ.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١١٨).

(٢) قُلْتُ: فَالْمُرْجَةُ أَخَوْفٌ عِنْدَ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْخَوَارِجِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٣) هُوَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَبُو نَصْرِ الطَّائِي، الْحَافِظُ، الثَّقَةُ، تُوِّفِيَ سَنَةَ: «١٣٢هـ».

انظُرْ: «سَبِيْرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٢٧)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٦٥).

(٤) هُوَ الْإِمَامُ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيِّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ، حَافِظٌ عَصْرِهِ، قُدْوَةٌ الْمُسَرِّينَ، وَالْمُحَدِّثِينَ، تُوِّفِيَ سَنَةَ: «١١٨هـ».

مِنَ الْأَهْوَاءِ شَيْءٌ أَخَوْفٌ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْإِرْجَاءِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٦٤١)، (٧٣٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٤٤)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٨٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٢٢٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٤) وَعَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ^(١)، وَأَبِي الْبُخْتَرِيِّ^(٢)، وَبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيِّ^(٣)، وَمَيْسَرَةَ بْنِ يَعْقُوبَ^(٤)، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ^(٥)؛ قَالُوا: (الْإِرْجَاءُ بَدْعَةٌ).

انظر: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٦٩).

(١) هُوَ الْإِمَامُ الضَّحَّاكُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْمَشْرِقِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ الْكُوفِيِّ، صَدُوقٌ، حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٥٧)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٦٠٤).

(٢) هُوَ الْإِمَامُ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزِ الطَّائِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ، الثَّقَفُ، الْفَقِيهَ، تُوفِّيَ سَنَةَ: (٨٨٣هـ).

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٦)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٩).

(٣) هُوَ الْإِمَامُ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيِّ الْكُوفِيُّ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ.

انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٤ ص ٢٤٦).

(٤) هُوَ الْإِمَامُ مَيْسَرَةُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ جَمِيلَةَ الطُّهَوِيِّ الْكُوفِيِّ.

انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٩ ص ١٩٤).

(٥) هُوَ الْإِمَامُ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلِ بْنِ حُصَيْنِ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ، تُوفِّيَ سَنَةَ:

(١٢١هـ).

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٠٢)، وَ«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٣١٣).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٢٢)، وَاللَّكَايِي فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ٩٧٨)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٢٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٢٧٠)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٤٥٩)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (٤٣١).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٢٣١): (وَمِثْلُ أَيْمَةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ: لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالَفَةِ: لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ ... إِذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ، وَمِنْهَاجِهِ وَشُرْعَتِهِ، وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ، وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيْلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ، وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا أَوْلَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٢٣٢): (فَإِذَا كَانَ أَقْوَامٌ مُنَافِقُونَ يَتَدْعُونَ بِدَعَا، تُخَالِفُ الْكِتَابَ، وَيُلْبِسُونَهَا عَلَى النَّاسِ، وَلَمْ تُبَيِّنْ لِلنَّاسِ: فَسَدَ أَمْرُ الْكِتَابِ، وَبُدِّلَ الدِّينُ؛ كَمَا فَسَدَ دِينُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَنَا بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبْدِيلِ الَّذِي لَمْ يُنْكَرْ عَلَى أَهْلِهِ ... فَلَا بُدَّ أَيْضًا: مِنْ بَيَانِ حَالِ هَؤُلَاءِ؛ بَلْ الْفِتْنَةُ

بِحَالِ هَؤُلَاءِ أَعْظَمَ^(١)؛ فَإِنَّ فِيهِمْ إِيْمَانًا يُوجِبُ مَوَالَاتِهِمْ، وَقَدْ دَخَلُوا فِي بَدَعٍ مِنْ بَدَعِ الْمُتَأَفِّقِينَ الَّتِي تُفْسِدُ الدِّينَ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ تِلْكَ الْبَدَعِ، وَإِنْ أَقْتَضَى ذَلِكَ ذِكْرَهُمْ وَتَعْيِينَهُمْ؛ بَلْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَلَقَّوْا تِلْكَ الْبِدْعَةَ عَنْ مُتَأَفِّقٍ؛ لَكِنْ قَالُوا ظَانِّينَ أَنَّهَا هُدًى، وَأَنَّهَا خَيْرٌ وَأَنَّهَا دِينٌ؛ وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ: لَوْجَبَ بَيَانُ حَالِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ١

ص ١٢١): (فَقَلَّ مَنْ تَجَدَّدَ فِي اعْتِقَادِهِ فَسَادًا؛ إِلَّا وَهُوَ يَظْهَرُ فِي عَمَلِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدَّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (ج ١ ص ٢٧٤): (فَإِنَّ

الْبَدْعَ فِي الدِّينِ سَبَبُ الْفَوَاحِشِ وَغَيْرِهَا، مِنْ الْمُنْكَرَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ٢

ص ١١٦): (إِنَّ فِعْلَ هَذِهِ الْبَدَعِ يُنَاقِضُ الْاِعْتِقَادَاتِ الْوَاجِبَةَ، وَيُنَازِعُ الرَّسْلَ عَلَيْهِمْ

السَّلَامَ مَا جَاءُوا بِهِ عَنِ اللهِ، وَأَنَّهَا تَوْرَثُ الْقَلْبَ نِفَاقًا، وَلَوْ كَانَ نِفَاقًا خَفِيًّا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ٢

ص ١١٦): (فَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا، عَلِمَ يَقِينًا مَا فِي حَشْوِ الْبَدَعِ مِنَ السُّمُومِ الْمُضْعِفَةِ

لِلْإِيْمَانِ، وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّ الْبَدْعَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُفْرِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِفَادَاتِ وَالْإِنْشَادَاتِ» (ص ١٧٨): (فَإِنَّ الْبَدْعَ

فِي الدِّينِ هَالِكٌ، وَهِيَ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنَ السُّمِّ فِي الْأَبْدَانِ). اهـ

وَلِهَذَا نَبَّهَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّ إِنْكَارَ مُنْكَرِ الْمُتَبَدِّعَةِ، أَوْلَى مِنْ إِنْكَارِ دِينِ الْيَهُودِ

(١) وَهَؤُلَاءِ: «الْمُبْتَدِعَةُ»، جَمَعُوا بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْعَيْ، وَبَيْنَ مُضَلَّاتِ الْفِتَنِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

وَالنَّصَارَى. (١)

قُلْتُ: وَجِهَادٌ هُوَ لِأَيِّ أَفْضَلٍ مِنْ جِهَادِ أَهْلِ الشَّرْكِ. (٢)

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥

ص ٩٠): (لِأَهْلِ الْبِدْعِ عِلَامَاتٌ مِنْهَا: أَنَّهُمْ يَتَعَصَّبُونَ لِأَرَائِهِمْ، فَلَا يَرِجِعُونَ إِلَى الْحَقِّ،

وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُمْ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ١ ص ١٣٦): (أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ،

يَعُودُ إِلَى الْبِدْعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ص ٤١١):

(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَصْدُهُ أَنْ يُحَرِّفَ الْخَلْقَ عَنِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَا يُبَالِي إِلَى أَيِّ

الشَّقِيئِينَ صَارُوا: الْإِفْرَاطَ أَوْ التَّفْرِيطَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٩١): (فَتَنَبَّهْ: أَيُّهَا

الْمُسْلِمُ الرَّاعِبُ فِي النَّجَاةِ، وَانظُرْ إِلَى حَقَائِقِ الْأُمُورِ بِمِرَاةِ الْعَدَالَةِ، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ

التَّعَصُّبِ وَالْهَوَى). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجُوزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ج ١ ص ٣٨٩): (اعْلَمْ أَنَّ

أَوَّلَ تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ عَلَى النَّاسِ صَدُّهُمْ عَنِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ؛ فَإِذَا أَطْفَأَ مَصَابِيحَهُمْ

خَبَطَهُمْ فِي الظَّلَامِ كَيْفَ شَاءَ). اهـ

(١) انظر: «دِرَاسَةٌ نَفْدِيَّةٌ لِقَاعِدَةِ الْمَعْدِرَةِ وَالتَّعَاوُنِ» لِلدُّكْتُورِ حَمِدِ الْعُمَانِ (ص ١٢٠).

(٢) وَانظُرْ: «تَرْتِيبَ الْمَدَارِكِ» لِلْقَاضِي عِيَاضِ (ج ٣ ص ٢٥٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٧٨): (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، يَقُولُونَ: فِي كُلِّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُوَ بَدْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتْرَكُوا خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ إِلَّا وَقَدْ بَادَرُوا إِلَيْهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ١ ص ٢١٤): (الْمُعْرِضُ: عَنِ التَّوْحِيدِ مُشْرِكٌ، شَاءَ أَمَّ أَبِي، وَالْمُعْرِضُ: عَنِ السُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ صَالٌّ، شَاءَ أَمَّ أَبِي، وَالْمُعْرِضُ عَنِ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَذِكْرِهِ: عَبْدُ الصُّورِ، شَاءَ أَمَّ أَبِي). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٢٢٩): (الْبِدْعُ مَظَانُّ النَّفَاقِ؛ كَمَا أَنَّ السُّنَنَ شَعَائِرُ الْإِيْمَانِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٢٣١): (وَمِثْلُ أُمَّةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ: لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالَفَةِ: لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ، وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ١ ص ٢١٣): (الْقُلُوبُ إِذَا اشْتَغَلَتْ بِالْبِدْعِ أَعْرَضَتْ عَنِ السُّنَنِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ج ١ ص ١٤٠): (الْإِعْرَاضُ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِفْتَاحُ كُلِّ بَدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ أُصُولِ الْإِيْمَانِ» (ص ٤١٠): (دُعَاةُ الضَّلَالِ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ أَكْثَرُ مِنْ دُعَاةِ الْهَدْيِ؛ فَلَا يُعْتَرَّ بِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الِإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٣٣٥): (وَالرَّأْيُ إِذَا

عَارَضَ السُّنَّةَ؛ فَهُوَ بَدْعٌ وَضَلَالَةٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٤١): (الْبِدْعُ لَا تَرَالُ

تُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ صَغِيرٍ إِلَى كَبِيرٍ، حَتَّى تُخْرِجَهُ إِلَى الْإِلْحَادِ وَالزَّنْدَقَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج ١ ص ١٦٠): (مَنْ

عُرِضَ عَلَيْهِ حَقٌّ؛ فَرَدَّهُ فَلَمْ يَقْبَلْهُ، عُوِقِبَ بِفَسَادِ قَلْبِهِ، وَعَقْلِهِ، وَرَأْيِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ١١٧): (وَإِذَا تَدَبَّرْتَ

حُجَجَهُمْ^(١)، وَجَدْتَ دَعَاوَى لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ص ٤٥): (فَإِنَّ

الْمَعَاصِيَ يَجْرُ بِعُضْوَيْهَا بَعْضًا، فَالْغَفْلَةُ يَنْشَأُ عَنْهَا الذَّنْبُ الصَّغِيرُ، ثُمَّ يَنْشَأُ عَنْهُ الذَّنْبُ

الْكَبِيرُ، ثُمَّ يَنْشَأُ عَنْهَا أَنْوَاعُ الْبِدْعِ، وَالْكَفْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الدُّرَرِ السَّنِّيَّةِ» (ج ٩

ص ٢٣): (الْعَاقِلُ يَدُورُ مَعَ الْحَقِّ أَيْنَمَا دَارَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١

ص ٣٩٠): (الْبِدْعُ غَالِيهَا شُبُهَةٌ، وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهَا سَبَبُهُ الشَّهْوَةُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٩٢): (التَّمَسُّكُ

بِالْأَفْسِسَةِ - يَعْنِي: الْآرَاءَ - مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النَّصُوصِ وَالْآثَارِ: طَرِيقُ أَهْلِ الْبِدْعِ). اهـ

(١) يَعْنِي: أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ١٨٢): (وَأَهْلُ الْكَلَامِ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ السَّلَفُ، لَا يَخْلُو كَلَامٌ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَرَدُّ لِبَعْضِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ -، كَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُشَبَّهَةِ، وَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يَتَّهَمُونَ كُلَّ مَنْ تَرَدَّدَ فِي قَبُولِ الْأَحَادِيثِ، أَوْ رَدَّ شَيْئًا مِنْهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٧٩): عَنِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: (يُرَدُّونَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تَعَارَضُ مَقُولَاتِهِمْ^(١)). اهـ

قُلْتُ: فَاسْبَابُ تَمَادِي أَهْلِ الْبِدْعِ فِي ضَلَالَاتِهِمْ، أَنَّهُمْ يَضْعُونَ لَهُمْ قَاعِدَةً بَاطِلَةً، وَيَبْنُونَ عَلَيْهَا أَحْكَامًا بَاطِلَةً لِذَلِكَ، ثُمَّ يَجْرُهُمْ ذَلِكَ إِلَى قَوَاعِدَ جَدِيدَةٍ بَاطِلَةٍ، وَهَكَذَا تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، وَالْعِيَاضُ بِاللَّهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٤٩): (الْمُبْتَدِعُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ، وَمُشَاقٌّ لَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٩٢): (فَكَانُوا مَتَمَسِّكِينَ بِظَاهِرِ مِنَ الْقَوْلِ لَا بِظَاهِرِ الْقَوْلِ^(٢))؛ وَعُمْدَتُهُمْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالنُّصُوصِ الَّتِي

(١) قُلْتُ: وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً، كَمَا فَعَلَ «رَبِيعُ الْمَدْخَلِيُّ» فِي أَحَادِيثِ الْإِيمَانِ، الَّتِي هِيَ ضِدُّ أَفْكَارِهِ الْإِرْجَائِيَّةِ.

(٢) فَالْمُبْتَدِعُ هَذَا تَمَسَّكَ فِي الدِّينِ بِظَاهِرِ مِنَ الْقَوْلِ، لَا بِظَاهِرِ الْقَوْلِ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الرُّومُ: ٧].

فِيهَا عِلْمٌ بِمَا قُيِّدَ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَا بَيْنَهُ الْقُرْآنُ، وَأَظْهَرُهُ: فَهَوَ حَقٌّ؛ بِخِلَافِ مَا يَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ نَفْسِ الْقُرْآنِ يُسَمَّى ظَاهِرَ الْقُرْآنِ؛ كَاسْتِدْلَالَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٤٤٥): (الْجَهْمِيَّةُ لَيْسَ مَعَهُمْ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَعَلَوْ اللهُ عَلَى الْعَرْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ نَصٌّ أَصْلًا، لَا آيَةٌ وَلَا حَدِيثٌ وَلَا أُثْرٌ، عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ).

* بَلِ الَّذِي ابْتَدَأَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ اتِّبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ، بَلْ وَضَعَ ذَلِكَ كَمَا وَضَعَتْ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَدْيَانِ الْكُفَّارِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلرُّسُلِ؛ كَمَا ذَكَرَ عَنْ مُبَدَّلَةِ الْيَهُودِ، ثُمَّ فَشَا ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يَعْرِفُوا أَصْلَ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ١٤٢): (وَالْمُفْتَرِقَةُ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ تَجْعَلُ لَهَا دِينًا، وَأُصُولَ دِينِ قَدْ ابْتَدَعُوهُ بِرَأْيِهِمْ ثُمَّ يَعْرِضُونَ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، فَإِنْ وَافَقَهُ احْتَجَبُوا بِهِ اعْتِضَادًا لَا اعْتِمَادًا، وَإِنْ خَالَفَهُ فَتَارَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَهَذَا فِعْلٌ أَيْمَتِهِمْ، وَتَارَةً يُعْرِضُونَ عَنْهُ وَيَقُولُونَ: نَفُوْضُ مَعْنَاهُ إِلَى اللهِ، وَهَذَا فِعْلٌ عَامَّتِهِمْ، وَعُمْدَةُ الطَّائِفَتَيْنِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ تَتَّبِعُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْظَاهِرُ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ رِئِينَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النُّورُ: ٤٠].

(١) كَذَلِكَ: «الْفُرْقَةُ الْبِدْعِيَّةُ»، تَعَلَّمَ أَنَّ الضَّلَالَاتِ الَّتِي نَشَرَتْهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ مُخَالَفَةٌ لِلرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

فِي الْبَاطِنِ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ يَجْعَلُونَ أَقْوَالَهُمْ الْبِدْعِيَّةَ مُحْكَمَةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا،
وَأَعْتِقَادُ مُوجِبِهَا، وَالْمُخَالَفُ إِذَا كَافِرٌ، وَإِذَا جَاهِلٌ: لَا يَعْرِفُ هَذَا الْبَابَ، وَلَيْسَ لَهُ عِلْمٌ
بِالْمَعْقُولِ، وَلَا بِالْأَصُولِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٣٣٤): (لَكِنَّ كَثِيرًا
مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَا خِبْرَةَ لَهُمْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَثَارُ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ بَلْ يَنْصُرُ مَقَالَاتٍ^(١) يَظُنُّهَا دِينَ الْمُسْلِمِينَ بَلْ إِجْمَاعَ
الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ قَدْ قَالَهَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلْ الثَّابِتُ عَنِ السَّلَفِ مُخَالَفٌ
لَهَا). اهـ

قُلْتُ: فَالْحَزْبِيُّ التَّمَسُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، فِي الدِّينِ سَبِيلُ
الْمُتَأَخِّرِينَ فِي التَّحْقِيقِ، وَهُوَ لِأَنَّ دُونَ مُسْتَوَى تَحْقِيقِ السَّلَفِ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٤٣٦): (وَمَنْ آتَاهُ اللَّهُ
عِلْمًا وَإِيمَانًا؛ عِلْمٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ التَّحْقِيقِ إِلَّا مَا هُوَ دُونَ تَحْقِيقِ
السَّلَفِ لَا فِي الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْعِلْمُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ لَكِنَّ هُوَ لِأَنَّ مَا بَيْنَ مُقْصِرٍ أَوْ قَاصِرٍ،
أَوْ مُتَعَالِمٍ مَعْرُورٍ فِي التَّحْقِيقِ فِي عِلْمِ السَّلَفِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ١٠٦): (فَاعْلَمُوا أَنَّ

(١) كَمَا نَصَرَ أَتْبَاعُ رَبِيعٍ، مَقَالَاتِ رَبِيعِ الْبِدْعِيَّةِ، ظَنُّوْهَا دِينَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ ظَنُّوا فِيهَا إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ
غَفْرًا.

الْبِدْعَةَ: لَا يُقْبَلُ مَعَهَا عِبَادَةٌ مِنْ صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْبَاتِ، وَمَجَالِسُ صَاحِبِهَا تُنْزَعُ مِنْهُ الْعِصْمَةُ، وَيُوكَلُ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْمَاشِي إِلَيْهِ وَمَوْقَرُهُ مُعِينٌ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ، فَمَا الظَّنُّ بِصَاحِبِهَا وَهُوَ مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ الشَّرِيعَةِ، وَيَزْدَادُ مِنَ اللَّهِ بِعِبَادَتِهِ بُعْدًا؟!، وَهِيَ مَطْنَةٌ إِلْقَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَمَانِعَةٌ مِنَ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَرَافِعَةٌ لِلْسِّنَنِ الَّتِي تُقَابِلُهَا، وَعَلَى مُبْتَدِعِهَا إِثْمٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ، وَتُلْقَى عَلَيْهِ الذُّلَّةُ وَالْغَضَبُ مِنَ اللَّهِ، وَيُبْعَدُ عَنْ حَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُودًا فِي الْكُفَّارِ الْخَارِجِينَ عَنِ الْمِلَّةِ، وَسَوْءِ الْخَاتِمَةِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الدُّنْيَا، وَيَسْوَدُّ وَجْهُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُعَذَّبُ بِنَارِ جَهَنَّمَ، وَقَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَتَبَرَّأَ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ، وَيَخَافُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ فِي الدُّنْيَا زِيَادَةً إِلَى عَذَابِ الْآخِرَةِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ١٠٧): (وَأَمَّا أَهْلُ الْكُفْرِ، وَالْبِدْعِ وَالشَّهَوَاتِ فَكُلُّ بِحَسْبِهِ، قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: مَا بَالُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ لَهُمْ مَحَبَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَهْوَائِهِمْ، فَقَالَ أَنْسَيْتَ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]؛ قَالَ: (أَشْرَبُوا حُبَّهُ، حَتَّى خَلَصَ ذَلِكَ إِلَى قُلُوبِهِمْ).^(١)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٧٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٢)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٢٦٣).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَمِنْهُ مَا يَرَى الْمُبْتَدِعُ؛ أَنَّهُ قَدْ أَحْسَنَ فِي إِدْخَالِ الْبِدَعِ فِي الْعِبَادَةِ، حَتَّى أُشْرِبَ فِي قَلْبِهِ حُبَّ الْبِدْعَةِ؛ كَمَا أُشْرِبَ حُبَّ الْعِجْلِ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ حَزَازَةً^(١): فِي قَلْبِهِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِسْمَايَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٩ و ١١٠].

عَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠]؛ هَذَا الْمَسْجِدُ الضَّرَّارُ، رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ رَاضِينَ بِمَا صَنَعُوا، أَوْلَيْكَ الْمُنَافِقُونَ، يَرُونَ أَنَّهُمْ قَدْ أَحْسَنُوا وَصَنَعُوا؛ كَمَا كَانَ حُبُّ الْعِجْلِ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، وَقَرَأَ: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ١٠٣): (أَهْلُ الْبِدَعِ

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٩٢)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ١ ص ٤٧٢).

(١) وَالْحَزَازَةُ: الشُّكُّ فِي الْقَلْبِ.

انظُرْ: «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ١٨٨٥).

(٢) أَنْتَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٨٨٤).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

شَرُّ مَنْ أَهَلَ الْمَعَاصِي الشَّهْوَانِيَّةَ؛ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٠١): (فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْهَوَى يَغْمِي عَيْنَ الْقَلْبِ، فَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ، أَوْ يُنَكِّسُهُ فَيَرَى الْبِدْعَةَ سُنَّةً، وَالسُّنَّةَ بَدْعَةً). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَخِيطُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٣٧٦): (لَيْسَ كُلُّ مَنْ ادَّعَى الْعِلْمَ أَحْرَزَهُ، وَلَا كُلُّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَمْعِ الْمُعَانِدِ» (ج ٢ ص ٣١٠): (مَجَالِسُ الشُّوْءِ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّعِدَ عَنْهَا، فَهُوَ أَسْلَمَ لِدِينِهِ، وَعَرَضِهِ، وَمُرُوءَتِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٥٦٨): (طَرِيقُ السُّنَّةِ عِلْمٌ وَعَدْلٌ وَهُدًى؛ وَفِي الْبِدْعَةِ جَهْلٌ وَظُلْمٌ، وَفِيهَا اتِّبَاعُ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّهُ لَابَدُّ أَنْ يُوجَدَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ: سَوَاءً فِي الْمَعَاصِي أَوْ الْبِدَعِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ أَعْمَالَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مَبْنَاهَا عَلَى الضَّلَالِ، وَالْإِنْحِرَافِ، وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، فَلَا يُؤْجَرُونَ عَلَيْهَا لِمُخَالَفَتِهَا لِلشَّرْعِ^(١)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ مَنَّا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَبَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٢٣]، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ)^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ).

* وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَعَقُ طَوَائِفَ مِنْهَا فِي تَقْلِيدِ سُنَنِ الْكَافِرِينَ الْأَصْلِيِّينَ، وَالْمُبْتَدِعِينَ الْهَالِكِينَ، وَهَذِهِ السُّنَنُ تَكُونُ فِي الْعَقَائِدِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالْأَعْيَادِ، وَاللَّبَاسِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

(١) فَالتَّشْبَهُ بِهَذَا يُوَقِّعُ الْمُسْلِمَ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَالتَّقْلِيدِ لَهُمْ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْعَقَائِدِ، وَفِي هَذَا مُشَاقَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَفِي هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَتَبِعَنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جَحْرَ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَىٰ؟ قَالَ: فَمَنْ.)^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يَفْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنْ خَوَاصِّ الْكُفَّارِ، لِذِمِّ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ.^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ» (ص ٣٥٠): (فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ، وَبِفَارِسَ وَالرُّومِ، وَظُهُورُ هَذَا الشَّبهِ فِي الطَّوَائِفِ^(٣)؛ إِنَّمَا يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَضِدَّهُ، وَعَرَفَ الْوَاجِبَ وَالْوَاقِعَ، وَطَابَقَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، وَوَارَنَ بَيْنَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِحُ). اهـ

قُلْتُ: فَعَلَىٰ هَذَا يَكُونُ إِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْأُمَّةِ أَنَّهَا سَتَّبَعُ سُنَنَ الْأُمَّةِ الْهَالِكَةِ؛ إِنَّمَا يَعْنِي طَوَائِفَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُمْ الْجَمَاعَاتُ الْحَزْبِيَّةُ، وَالْجَمَاعَاتُ الْمَذْهَبِيَّةُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٧٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٦٣١).

(٢) وَأَنْظَرُ: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ج ١ ص ٤٨٢)، وَ «البدع في الدين» للشَّيْخِ أَحْمَدَ الْبَنْعَلِيِّ (ج ٤ ص ١٦٧).

قُلْتُ: وَإِنَّ التَّشْبِيهَ يَكُونُ جُزْئِيًّا؛ كَمَا يَكُونُ كَلْبًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَنْظَرُ: «فَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمُنَاوِيِّ (ج ٦ ص ١٠٤).

(٣) وَلَقَدْ ظَهَرَ هَذَا الشَّبَهُ فِي الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْيَوْمَ حَيْثُ تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ، وَبِفَارِسَ وَالرُّومِ فِي تَفْرِيقِهِمْ، وَسِيَاسَتِهِمْ، وَأَفْكَارِهِمْ، وَلِبَاسِهِمْ، وَعَبْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَدْعِي هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ؛ أَنَّهَا ضِدُّ النَّصَارَىٰ فِي الْعَرَبِ، وَضِدُّ فَارِسَ فِي إِيرَانَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

هَذَا الزَّمَانِ، وَهُمْ أَهْلُ الْإِفْتِرَاقِ؛ الَّذِينَ افْتَرَقُوا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(١)، وَهُؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي افْتِرَاقِهِمْ فِي دِينِهِمْ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٠٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الرُّومُ: ٣١ و ٣٢].
قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ الَّتِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهَا صِرَاحَةً فِي الشَّرْعِ الْحَكِيمِ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْكَافِرِينَ فِيهَا الْإِفْتِرَاقُ فِي الدِّينِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَتَّرَقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٢٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١

(١) وَلَا يَقْضدُ النَّبِيُّ ﷺ: أُمَّةُ الْإِجَابَةِ الَّتِي اسْتَجَابَتْ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِرَسُولِهِ ﷺ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.
* فَهَذِهِ الْأُمَّةُ لَا تَفْعُ فِي مُسَابَهَةِ الْكَافِرِينَ، وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالسِّيَاسِيِّينَ الْجَهْلَةَ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَهِيَ مَحْفُوظَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَحَفِظَ دِينَهَا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يُوسُفُ: ٦٤].
* فَالْأَمْرُ إِنَّهُ سَتَبَقَى أُمَّةُ الْإِجَابَةِ عَلَى السُّنَّةِ لَا تَتَشَبَّهُ بِالْهَالِكِينَ، وَسَتَبَقَى مُسْتَمْسِكَةٌ بِالْحَقِّ، لَا يَضُرُّهَا مَنْ حَذَلَهَا، وَلَا مَنْ عَادَاهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَاللَّهُ تَكْفَّلَ بِالْحِفْظِ.

ص ١٢٨)، وَابْنُ وَصَّاحٍ فِي «الْبِدْعِ» (ص ٩٢)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٦٩).

بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ.

قُلْتُ: فَإِذَا نُهِيَ عَنِ التَّشْبِهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعَبَائِهِمْ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ وَجُوبَ مُخَالَفَتِهِمْ فِي جَمِيعِ مَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَهَذِهِ الْمُخَالَفَةُ مِنْ أَكْبَرِ مَقَاصِدِ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَانْتَبَهَ.

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ...).

قُلْتُ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمُخَالَفَةِ الْمُشْرِكِينَ مُطْلَقًا.

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ حَبْرٍ الْبَنْعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْبِدْعِ فِي الدِّينِ» (ج ٤ ص ١٦٦):

(وَلِهَذَا كَانَ هَذَا التَّشْبَهُ بِهِمْ مُحَرَّمًا). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ حَبْرٍ الْبَنْعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْبِدْعِ فِي الدِّينِ» (ج ٤ ص ١٦٧):

(وَإِذَا كَانَتْ مُخَالَفَتُهُمْ سَبَبًا لظُهُورِ الدِّينِ، فَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، أَنْ يَظْهَرَ

دِينُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ؛ فَتَكُونُ نَفْسُ مُخَالَفَتِهِمْ مِنْ أَكْبَرِ مَقَاصِدِ الْبَعْثَةِ). اهـ

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُخَالَفَةَ الْكُفَّارِ فِي الدِّينِ مَقْصُودَةٌ، فَكَيْفَ

نُؤَافِقُهُمْ فِي مَا يَخْتَصُّ بِهِمْ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ؟

وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَالِفُوا الْيَهُودَ...).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٩٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٩).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٥٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٢٦٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٨٦)، وَالْبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (٥٣٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٣٢)، وَالْبِرَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٤٨٠)، وَالِدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٤٤٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٣٤٨) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ مَيْمُونِ الرَّمْلِيِّ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، مِنْ أَجْلِ: هِلَالِ بْنِ مَيْمُونِ الرَّمْلِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٥٧٦).

* وَكَذَلِكَ: يَعْلَى بْنُ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٦٠٩).

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٢٢٥)، وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ٣ ص ١٤٥): (لَا مَطْعَنَ فِي إِسْنَادِهِ).

قُلْتُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِمُخَالَفَةِ الْيَهُودِ.
قُلْتُ: وَالْأَدْلَةُ وَاضِحَةٌ فِي الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ، وَالنَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ.

وَعَنِ الْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (يَبْدُؤُونَ فَيَكُونُونَ مُرَجِّئَةً!، ثُمَّ يَكُونُونَ قَدَرِيَّةً!، ثُمَّ يَصِيرُونَ مَجُوسًا!).^(٣) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا تَكُونُ مَجُوسِيَّةً حَتَّى تَكُونَ قَدَرِيَّةً، ثُمَّ يَتَرَنَّدُ قَوْمًا، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا!).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (٤)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٩٠)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (١١٦٨)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٩٦٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِحِ» (ج ١ ص ٤٠٦)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي «جُزْئِهِ» (٥٤) مِنْ طَرَقٍ عَنِ مُجَاهِدٍ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ فِي «الْإِنْتِصَارِ» (ج ٣ ص ٧٦٤).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (لَمْ يَكُنْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ فِيكُمْ).^(٣)
وَعَنِ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نِعَمَ الْأُخُوَّةُ لَكُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ، أَنْ كَانَ لَكُمْ

(١) هُوَ الْإِمَامُ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْرُومِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَكِّيُّ، ثِقَةٌ إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَفِي الْعِلْمِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: «إِحْدَى، أَوْ اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثِ، أَوْ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ» * هـ، وَلَهُ: «٨٣» سَنَةً.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٢١).

(٢) قُلْتُ: حَتَّى إِلَى أَمَدٍ بَعِيدٍ، حَيْثُ تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ إِلَى يَقُولُوا بِأَقْوَالِ الْقَدَرِيَّةِ، وَالْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ، وَالْمَجُوسِيَّةِ، كَمَا حَصَلَ لِجَمِيعِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ نَصْرِ فِي «السُّنَّةِ» (٦٧).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

الْحُلُوُّ وَلَهُمُ الْمُرُّ، كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى تُحْدَى السَّنَةُ بِالسَّنَةِ، حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ^(١).

وَالْقُدَّةُ: هِيَ رِيشَةُ السَّهْمِ، يُضْرَبُ مَثَلًا، لِلشَّيْئَيْنِ يَسْتَوِيَانِ، وَلَا يَتَفَاوَتَانِ^(٢).
قُلْتُ: فَتُضِيحُ سِلْسِلَةٌ: «الْفَرَقِ الضَّالَّةُ»، تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.
* بَلْ مَنْ نَظَرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِدَعِ الْقَدِيمَةِ، أَوْ الْبِدَعِ الْحَدِيثَةِ، وَجَدَ أَنَّ لَهَا أَصْلًا
عِنْدَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ٢٢): (أَسَانِيدُ: «جَهْمُ
بْنُ صَفْوَانَ»، تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ، وَالصَّابِئِينَ، وَالْمُشْرِكِينَ). اهـ
وَعَنِ الْإِمَامِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إِنَّمَا فَشَا الْقَدْرُ فِي الْبَصْرَةِ، لَمَّا أَسْلَمَ
النَّصَارَى وَالْيَهُودُ، لِأَنَّ الْقَدَرَ مَقَالَةٌ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)^(٣).
وَقَالَ الْإِمَامُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ،

(١) أنثر صحيح.

أَخْرَجَهُ ابْنُ نَصْرِ فِي «السَّنَةِ» (٦٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (٣٢١٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ»
(ج ١ ص ١٩١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٢٥٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انظر: «النّهائية في غريب الحديث» لابن الأثير (ج ٤ ص ٢٨).

(٣) أنثر صحيح.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «الطُّبُورِيَّاتِ» (١١٧٩)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٩٥٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا مَا لَهُمْ).^(١)

* وَكَانَ السَّلْفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كَسْفِيَانِ بْنِ عَيْيَنَةَ وَغَيْرِهِ، يَقُولُونَ: (مَنْ فَسَدَ مِنْ عُلَمَائِنَا

فَفِيهِ شَبَهُ مِنْ الْيَهُودِ، وَمَنْ فَسَدَ مِنْ عِبَادِنَا فَفِيهِ شَبَهُ مِنَ النَّصَارَى).^(٢)

وَعَنِ الْإِمَامِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ مَعْبُدًا ^(٣) يَقُولُ بِقَوْلِ النَّصَارَى!).^(٤)

وَعَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا تُجَالِسُوا مَعْبُدًا، إِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ).^(٥)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ يُفْلِحْ، وَمَنْ تَعَاطَى الْكَلَامَ لَمْ

يَخْلُ مِنْ أَنْ يَتَجَهَّمَ).^(٦)

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ١٩)،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) انْظُرْ: «بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٣٢).

(٣) هُوَ مَعْبُدٌ الْجَهَنِيُّ الْقَدْرِيُّ الْمُبْتَدِعُ.

(٤) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (١٠٨٤)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٦٣).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٥) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٦٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٩ ص ٣٢٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٦) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ السَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (٢١٣٧).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٧٣):
 (وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ مَبْدَأَ «التَّجْهِمِ» فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَانَ أَصْلُهُ «مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ»، وَمُبَدَّلَةٌ «الصَّابِئِينَ» مِنَ الْهِنْدِ، وَالْيُونَانَ، وَكَانَ مِنْ مُبَدَّلَةٍ: «أَهْلُ الْكِتَابِ»
 مِنَ الْيَهُودِ). اهـ

قُلْتُ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنْ مَصَادِرِ التَّصَوُّفِ الْأَصْلِيَّةِ النَّصْرَانِيَّةِ، وَأَنَّ التَّشْيِعَ لَهُ صِلَةٌ
 وَثِيقَةٌ بِالْيَهُودِ.

* وَهَكَذَا مَنْ تَبَعَ كَثِيرًا مِنَ الْبِدْعِ وَجَدَ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِينَ صِلَةً وَثِيقَةً،
 وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.^(١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ١٦٦): (وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَهْتَدِ
 بِهِدْيِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَا يَسْتَنُّ بِسُنَّتِهِ؛ فِيمَا إِلَى بَدْعَةٍ، أَوْ مَعْصِيَةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ١ ص ٢٢٠)؛ عَنِ
 الْمُتَبَدِّعَةِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ: (هُؤُلَاءِ فِيهِمْ انْحِرَافٌ يُشْبِهُ انْحِرَافَ
 «الْيَهُودِ» أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ، وَهُؤُلَاءِ فِيهِمْ انْحِرَافٌ يُشْبِهُ انْحِرَافَ «النَّصَارَى» أَهْلِ
 الْعِبَادَةِ وَالْإِرَادَةِ). اهـ

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩١).

(١) وَانظُرْ: «التَّصَوُّفُ» لِشَيْخِ إِحْسَانَ إِلَهِيِّ ظَهِيرٍ (ص ٤٩ و ٧٩)، وَ«بَدَلُ الْمَجْهُودِ فِي إِثْبَاتِ مُشَابَهَةِ الرَّافِضَةِ
 لِلْيَهُودِ» لِلْجَمِيلِيِّ (ص ١٥٥).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بُعْيَةِ الْمُرتَادِ» (ص ٣٣٨)؛ عَنِ الْمُبتَدِعَةِ:
(وَلِهَذَا كَانَ هُوَ لَاءَ مَعَ تَظَاهِرِهِم بِالْإِسْلَامِ، قَدْ يَكُونُونَ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْكَافِرِ الْمُظْهِرِ
كُفْرَهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ١٩٨)؛ عَنِ حُجَّةِ جَهْمِ بْنِ
صَفْوَانَ: (ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدْرَكَ حُجَّةً مِثْلَ حُجَّةِ: زَنَادِقَةَ النَّصَارَى!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤٧)؛ عَنِ
الْمُبتَدِعَةِ: (حَتَّى أَشْبَهَهُ هُوَ لَاءَ الْيَهُودَ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ، وَأَشْبَهَهُ هُوَ لَاءَ النَّصَارَى
الصَّالِحِينَ؛ بَلْ صَارَ مِنْهُمَا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤٣): (وَمَنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُصْلِحُ بَاطِنَهُ وَيُفْسِدُهُ، وَلَمْ يَقْصِدْ صِلَاحَ قَلْبِهِ بِالْإِيمَانِ وَدَفَعَ النِّفَاقَ
كَانَ مُنَافِقًا إِنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُظْهِرُهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ، وَهُوَ عَلَانِيَةٌ،
وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤٣): (مَنْ فَسَّرَ
الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ، عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَهُوَ
مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ مُلْحِدٍ فِي آيَاتِ اللَّهِ مُحَرِّفٍ لِلِكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ^(١)، وَهَذَا فَتْحُ لِبَابِ الزَّنَدَقَةِ
وَالْإِلْحَادِ، وَهُوَ مَعْلُومٌ الْبُطْلَانِ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَكُتِبَ «رَبِيعُ الْمُدْخَلِيِّ» عَلَى مَا فِيهَا مِنْ تَحْرِيفِ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فَإِنَّ أَتْبَاعَهُ
يُعْظَمُونَهَا لِجَهْلِهِمْ فِي الدِّينِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ١٨٧ و ٢٠٧ و ٢١٠).

* صَدَقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ، وَنَصَحَ وَبَرَ.

قُلْتُ: وَأَصْلُ بِدْعَةِ الْجَهْمِيَّةِ يَعُودُ إِلَى الْيَهُودِ، وَهَذَا شَأْنُ أَكْثَرِ الْبِدَعِ، أَنَّهَا تَعُودُ إِلَى أُمَّمِ الْكُفْرِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ؛ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَطِيعُوا مُوَاجَهَةَ الْإِسْلَامِ بِالسَّيْفِ، فَبَثُوا فِيهِ الْأَفْكَارَ الضَّالَّةَ، وَالْمُعْتَقَدَاتِ الْمُنْحَرِفَةَ لِإِفْسَادِهِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٦٨)؛ بَابُ: إِعْلَامِ النَّبِيِّ

- رَحِمَهُ اللهُ - لِأُمَّتِهِ رُكُوبَ طَرِيقِ الْأُمَّمِ قَبْلَهُمْ، وَتَحْذِيرَهُ إِيَّاهُمْ ذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٦٥٧): (فَإِنَّ كَثِيرًا

مِنْ أَحْوَالِ الْيَهُودِ قَدْ ابْتُلِيَ بِهَ بَعْضِ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ، وَكَثِيرًا مِنْ أَحْوَالِ النَّصَارَى قَدْ ابْتُلِيَ بِهَ بَعْضِ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الدِّينِ؛ كَمَا يُبْصِرُ ذَلِكَ مَنْ فَهِمَ دِينَ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا - رَحِمَهُ اللهُ - ثُمَّ نَزَلَهُ عَلَى أَحْوَالِ النَّاسِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٧٥):

(فَكَانَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْبِدَعِ^(٢) فِيهِ شَبَهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٧٦):

(وَهُؤُلَاءِ الْمُحَرِّفَةُ الْمُبَدِّلَةُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَعَيْرِهِمْ، اتَّبَعُوا سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَفَارَسَ، وَالرُّومِ؛ فَغَيَّرُوا فِطْرَةَ اللهِ تَعَالَى، وَبَدَّلُوا كِتَابَ

(١) وَانظُرْ: «الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالزَّنَادِقَةَ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص ١٩٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٢١٨)، وَ«بَيَانَ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٣)، وَ«التَّصَوُّفَ» لِلشَّيْخِ إِحْسَانَ الْإِهْيَاطِيِّ ظَهِيرَ (ص ٤٩ و ٧٩)، وَ«الْإِبَانَةَ الْكُبْرَى» لِابْنِ بَطَّةَ (ج ٢ ص ٥٦٨).

(٢) مِنْهَا بَدَعَ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةَ؛ فَفِيهَا شَبَهُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اللَّهُمَّ عَفِّرَا.

اللَّهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ عِبَادَهُ عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَهُمْ عَلَيْهَا). اهـ
 قُلْتُ: وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُرَوِّجَ بَدْعَهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ أَنْ تَنْتَحِلَ اسْمًا
 يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ تَحْتَالُ فِيهِ عَلَى اتِّبَاعِهَا الْجَهْلَةَ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَّبِعَةٍ لِمَا انْتَحَلَتْهُ فِي
 الدِّينِ، فَانْتَحَلَتْ مَثَلًا: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» السَّلَفِيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَّبِعَةٍ لَهَا، بَلْ خَالَفُوا فِيهَا
 السُّنَّةَ الَّتِي أَمَرَ الْكِتَابُ بِاتِّبَاعِهَا؛ وَحَارَبُوا السُّنَّةَ وَأَهْلَهَا، الَّذِينَ أَمَرَ الْكِتَابُ بِمُؤَالَاتِهِمْ،
 وَصَارُوا يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ مِنَ الْكِتَابِ؛ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ مِنْ غَيْرِ فِقْهِ مِنْهُمْ
 بِمَعْنَاهُ، وَلَا رُسُوخٍ فِي الْعِلْمِ، وَلَا اتِّبَاعٍ لِلسُّنَّةِ، وَأَثَارِ السَّلَفِ، وَلَا مُرَاجَعَةَ لِعُلَمَاءِ
 السُّنَّةِ الَّذِينَ يَفْهَمُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْأَثَارَ، حَتَّى فَارَقُوا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢١٠)؛ عَنِ طَرِيقَةِ
 الْمُبْتَدِعَةِ فِي تَرْوِيجِ بَدْعِهِمْ: (فَانْتَحَلْتُ الْخَوَارِجُ كِتَابَ اللَّهِ، وَانْتَحَلْتُ الشَّيْعَةَ أَهْلَ
 الْبَيْتِ، وَكِلَاهُمَا: غَيْرُ مُتَّبِعٍ لِمَا انْتَحَلَهُ؛ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ: خَالَفُوا السُّنَّةَ الَّتِي أَمَرَ الْقُرْآنُ
 بِاتِّبَاعِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٣٩): (وَهُؤُلَاءِ
 الْمُتَأَخَّرُونَ - مَعَ ضَلَالِهِمْ وَجَهْلِهِمْ - يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ وَأَعْرَفُ^(١) مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ

(١) وَهَكَذَا ادَّعَى رُؤُوسُ الْجَمَاعَاتِ الْحَرْبِيَّةِ، كَمَا فِي مُقَالَاتِهِمْ الْمُخَالَفَةَ لِسَلَفِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُمْ مَعَ ضَلَالِهِمْ،
 وَجَهْلِهِمْ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ؛ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ وَأَعْرَفُ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، وَالشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ، وَالشَّيْخِ
 الْفُؤَزَانَ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَالشَّيْخِ الْغُدَيَّانِ وَغَيْرِهِمْ فِي الْعَقِيدَةِ وَالِدُّعْوَةِ، وَإِلَّا لِمَاذَا إِلَى الْآنَ لَمْ

وَمُتَّقَدِّمِيهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٢٥): (فَمَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَهُوَ حَقٌّ، وَمَا خَالَفَ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ). اهـ

قُلْتُ: فَكُلُّ مَعْنَى يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَحُجَّتُهُ دَاحِضَةٌ: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٣٨].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٥٩٢): (وَجَمِيعُ الْبِدْعِ؛ كَبِدْعِ الْخَوَارِجِ، وَالشَّيْعَةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالْقَدْرِيَّةِ لَهَا شُبُهَةٌ فِي نُصُوصِ الْأَنْبِيَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٥٥٧): (وَجَمِيعُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ قَدْ يَتَمَسَّكُونَ بِنُصُوصٍ؛ كَالْخَوَارِجِ، وَالشَّيْعَةِ، وَالْقَدْرِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٩): (فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ حَدَّثَتْ بِدْعَةٌ: «الْقَدْرِيَّةُ»، وَ«الْمُرْجِيَّةُ»؛ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْإِرْجَاءِ هُوَ الَّذِي بَدَعَهُ السَّلَفُ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَمَلَ

يَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْهُمْ بِأَحْكَامِ الدِّينِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ أَهْلِ الْبِدْعِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، اللَّهُمَّ سَلِّمْ وَسَلِّمْ.

لَيْسَ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَهَذَا هُوَ اعْتِقَادُ رَبِيعِ الْمُرْجِيِّ، وَاتَّبَاعِهِ الْمُرْجِيَّةُ^(١).
 قُلْتُ: وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ - بِوُقُوعِ طَوَائِفٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِيْمَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ
 الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.

* فَقَدْ قَالَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ فِي الْأُخْرَى، كَمَا قَالَتْ الْيَهُودُ: ﴿قَالَتْ الْيَهُودُ لَيْسَتْ
 النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتْ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٦٠): (وَاخْتِلَافُ
 أَهْلِ الْبِدْعِ هُوَ مِنْ هَذَا النَّمَطِ، فَالْخَارِجِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ الشَّيْعِيُّ عَلَى شَيْءٍ، وَالشَّيْعِيُّ
 يَقُولُ: لَيْسَ الْخَارِجِيُّ عَلَى شَيْءٍ، وَالْقَدْرِيُّ النَّافِي يَقُولُ: لَيْسَ الْمُثْبِتُ عَلَى شَيْءٍ،
 وَالْقَدْرِيُّ الْجَبْرِيُّ الْمُثْبِتُ يَقُولُ: لَيْسَ النَّافِي عَلَى شَيْءٍ، وَالْوَعِيدِيُّ يَقُولُ: لَيْسَتْ
 الْمُرْجِيَّةُ عَلَى شَيْءٍ، وَالْمُرْجِيَّةُ^(٢) يَقُولُ: لَيْسَتْ الْوَعِيدِيُّ عَلَى شَيْءٍ، بَلْ وَيُوجَدُ شَيْءٌ
 مِنْ هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأُصُولِيَّةِ وَالْفُرُوعِيَّةِ لِمُتَسَبِّبِنَ إِلَى السُّنَّةِ، فَالْكَلاَّبِيُّ يَقُولُ:
 لَيْسَ الْكِرَامِيُّ عَلَى شَيْءٍ، وَالْكَرَامِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ الْكَلاَّبِيُّ عَلَى شَيْءٍ، وَالْأَشْعَرِيُّ
 يَقُولُ: لَيْسَ السَّالِمِيُّ عَلَى شَيْءٍ، وَالسَّالِمِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ الْأَشْعَرِيُّ عَلَى شَيْءٍ،
 وَيُصَنِّفُ السَّالِمِيُّ؛ كَأَبِي عَلِيِّ الْأَهْوَازِيِّ كِتَابًا فِي مَثَالِبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَيُصَنِّفُ
 الْأَشْعَرِيُّ؛ كَابْنَ عَسَاكِرِ كِتَابًا يُنَاقِضُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَذَكَرَ فِيهِ مَثَالِبَ
 السَّالِمِيَّةِ). اهـ.

(١) أَي: اعْتِقَادُ الْمُرْجِيَّةِ الْخَامِسَةِ.

(٢) وَكَمَا قَالَتْ الْفِرْقُ الصَّالَّةُ، أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ!، فَوَقَعَتْ فِيْمَا وَقَعَتْ فِيهِ:
 الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٥٥٥): (وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَسَاوِيِ إِيْمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ، بَلْ لَا يَتَسَاوَى النَّاسُ فِي التَّصَدِيقِ، وَلَا فِي الْحُبِّ، وَلَا فِي الْخَشْيَةِ، وَلَا فِي الْعِلْمِ، بَلْ يَتَفَاوَسُونَ مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ١١٨): (وَقَدْ عَدَلَتْ الْمُرْجِيَّةُ فِي هَذَا الْأَصْلِ عَنْ بَيَانِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى رَأْيِهِمْ، وَعَلَى مَا تَأَوَّلُوهُ بِفَهْمِهِمُ اللَّغَةَ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٢٨٧): (بَلْ كُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا تَقَوْلُهُ الْخَوَارِجُ، وَالْمُرْجِيَّةُ فِي مَعْنَى الْإِيمَانِ، عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ). اهـ

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ^(١) رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (مَا لَيْلٌ بَلِيلٌ، وَلَا نَهَارٌ بِنَهَارٍ: أَشْبَهُ مِنْ الْمُرْجِيَّةِ بِالْيَهُودِ!).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْأَلَكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (١٨١٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، ثِقَّةٌ فَاضِلٌ.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٧٩).

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ فِي «الْإِتِّصَارِ» (ج ٣ ص ٧٩٤).

قُلْتُ: وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّ الْيَهُودَ يَعْتَقِدُونَ، أَنَّهُمْ نَاجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلُوا عَمَلًا قَطُّ!، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ لَهُمْ، وَالنَّارَ لِغَيْرِهِمْ، وَلَوْ دَخَلُوا النَّارَ سَيَدْخُلُونَهَا أَيَّامًا مَعْدُودَةً، وَكَذَلِكَ الْمُرْجِيَّةُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ قَدْ نَالُوا الْإِيمَانَ بِدُونِ عَمَلٍ، وَأَنَّهُمْ سَيَنْجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ دَخَلُوا النَّارَ سَيَدْخُلُونَهَا أَيَّامًا مَعْدُودَةً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَدِيثِ الصَّبَاحِ» (ص ٣٢٩): (الضَّالُّ: هُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ عَلَى غَيْرِ هُدًى، عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ، وَالْغَاوِي: هُوَ الَّذِي يُخَالِفُ الْعِلْمَ، يَعْلَمُ وَلَكِنْ يُخَالِفُ الْعِلْمَ^(١)؛ كَالْيَهُودِ وَأَشْبَاهِهِمْ!). اهـ

قُلْتُ: وَلَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ - بِمَا يَقَعُ فِي أُمَّتِهِ بَعْدَهُ مِنْ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ، وَفِي الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ.

* وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ - مِنْ افْتِرَاقِ أُمَّتِهِ عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَنَّهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ: مَنْ كَانَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ^(٢).



(١) كـ «الْفِرَقِ الضَّالَّةُ»؛ الْغَاوِيَةُ الَّتِي تَعْلَمُ مُخَالَفَتَهَا لِلْعِلْمِ، ثُمَّ تُخَالِفُ؛ فَتَشَبَّهَتْ بِالْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ: «تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ» [البقرة: ١٠٨].

(٢) وَأَنْظُرْ: «جَامِعَ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ١٢٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى

أَنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّ فَسَادَهُمْ يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِينَ
كُلِّهِمْ^(١)، وَأَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ لَمْ يَعْرِفْ فَسَادَهُمْ كُلُّ مُسْلِمٍ، وَهُمْ أخطرُ مِنَ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى

(١) عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيِّ الْبُكَاءِ قَالَ: (كَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ^(٢)): يُنَزَّلُ
أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ^(٣): بِمَنْزِلَةِ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى!). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَهْلُ الْبِدْعِ بِمَنْزِلَةِ
الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^(٤)).

أَثَرُ حَسَنٍ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٣١)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ»
(ج ٥ ص ٨)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ عَلَى تَارِكِ الْمَحَجَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٦)،

(١) وَأَنْظُرْ: «السُّنَّةُ» لِلْخَلَالِ (ج ٥ ص ٩٤).

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، ثِقَّةٌ، فِقِيهٌ، فَاضِلٌ مَشْهُورٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: «عَشْرٍ وَمِائَةٍ»، وَقَدْ قَارَبَ
التَّسْعِينَ.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٣٦).

(٣) مِنْ «الْمُرْجئةِ» وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٤) قُلْتُ: وَوَجْهُ كَوْنِ أَهْلِ الْبِدْعِ بِمَنْزِلَةِ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى قَدْ حَرَفَ، وَبَدَّلَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَشَرَعَ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، اللَّهُمَّ عَفِّرْ.

وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٣٨٨).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَا يَضُرُّ ضَعْفُ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ هُنَا، لِأَنَّهُ رَاوِي الْأَثَرِ مُبَاشَرَةً دُونَ وَاسِطَةٍ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَاتَّقُوا التَّفَرُّقَ، فَإِنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ، اللَّهُمَّ غَفِّرَا.

(٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ رَجُلًا صَنَعَ شَيْئًا مِنْ زِيِّ

الْعَجَمِ^(١)؛ فَقَالَ: (لِيَتَّقِ رَجُلٌ أَنْ يَكُونَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ).^(٢)

قُلْتُ: إِذَا كَانَ هَذَا فِي لِبَاسِهِمْ، فَمَا بَالُكَ فِي اعْتِقَادِهِمْ؟ أَلَيْسَ هَذَا أَخْذًا بِدِينِ

الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَالْمَرَادُ: فَلْيَحْذَرِ الْمَرْءُ أَنْ يَتَشَبَهَ بِزِيِّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥١].

(٣) وَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لِيَتَّقِ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا

وَهُوَ لَا يَعْلَمُ).^(٣)

(١) الْعَجَمُ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٥٠٧)، وَ(١٥٩٥)، وَ(١٦٠٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٦٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٣٥٩): (فَهَذِهِ الْمَقَالَاتُ^(١) وَأَمْثَالُهَا مِنْ أَعْظَمِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى بَعْضِ مَا بِهِ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا وَأَنَّهَ بَاطِلٌ، وَالْوَاجِبُ إِنْكَارُهَا؛ فَإِنَّ إِنْكَارَ هَذَا الْمُنْكَرِ السَّارِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْلَى مِنْ إِنْكَارِ دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، الَّذِي لَا يَضِلُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ لَا سِيَّمَا وَأَقْوَالُ^(٢) هَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنْ أَقْوَالِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَفِرْعَوْنَ، وَمَنْ عَرَفَ مَعْنَاهَا، وَاعْتَقَدَهَا كَانَ مِنْ الْمُتَنَافِقِينَ، الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ بِجِهَادِهِمْ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاعْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧٣]، وَالنَّفَاقُ إِذَا عَظُمَ كَانَ صَاحِبُهُ شَرًّا مِنْ كُفَّارِ أَهْلِ الْكِتَابِ ... وَهَؤُلَاءِ قَدْ عُرِفَ مَقْصُودُهُمْ؛ كَمَا عُرِفَ دِينُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالرَّافِضِيَّةِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ، وَأَشْعَارٌ مَوْلَفَةٌ، وَكَلَامٌ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

* وَقَدْ عَلِمَ مَقْصُودُهُمْ بِالضَّرُورَةِ، فَلَا يُتَارَعُ فِي ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ^(٣) لَا يُلْفِتُ إِلَيْهِ وَيَجِبُ بَيَانُ مَعْنَاهَا، وَكَشْفُ مَغْزَاهَا، لِمَنْ أَحْسَنَ الظَّنَّ بِهَا، وَخِيفَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِهَا، أَوْ أَنْ يَضِلَّ، فَإِنَّ ضَرَرَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ السُّمُومِ الَّتِي يَأْكُلُونَهَا، وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّهَا سُمُومٌ، وَأَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ السَّرَّاقِ وَالْخَوَّتَةِ، الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُمْ سُرَّاقٌ وَخَوَّتَةٌ ... وَقَدْ دَخَلَ بِسَبَبِ هَؤُلَاءِ الْجُهَالِ الْمُعْظَمِينَ لَهُمْ مِنْ الشَّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ). اهـ

(١) كَمَقَالَاتِ الْحَزْبِيِّ الَّتِي كَتَبَهَا فِي «الْبِدْعِ» الْخَبِيثَةِ؛ فَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ الْبَاطِلِ، نَسَّأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

(٢) وَأَقْوَالُ «رَبِيعِ الْمَخْرَبِيِّ» فِي الْإِرْجَاءِ شَرٌّ مِنْ أَقْوَالِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ عِظَمِ الْفِتْنَةِ بِهَا، وَالْتِبَاسِ أَمْرًا عَلَى الْعَامَّةِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

(٣) فَلَا يُلْفِتُ إِلَى أَتْبَاعِ الْجَمَاعَاتِ الْجَهْلَةِ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ عَنْ رُؤُوسِهِمْ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٣٦٨)؛ عَنِ الصُّوفِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ: (وَأَقْوَالٌ هُوَ لِأَنَّ شَرًّا مِنْ أَقْوَالِ النَّصَارَى، وَفِيهَا مِنَ التَّنَاقُصِ مِنْ جِنْسِ مَا فِي أَقْوَالِ النَّصَارَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣١٧): (فَمَنْ كَانَ خَطْوُهُ لِتَفْرِيطِهِ^(١) فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ مَثَلًا، أَوْ لِتَعَدِّيهِ حُدُودَ اللَّهِ بِسُلُوكِ السَّبْلِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا، أَوْ لِاتِّبَاعِ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ؛ فَهُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مِنَ أَهْلِ الْوَعِيدِ). اهـ

قُلْتُ: فَخَطَرُ الْمُبْتَدِعَةِ أَعْظَمُ مِنْ خَطَرِ الْمِلَلِ، وَذَلِكَ مِنْ جَهَةِ عِظَمِ الْفِتْنَةِ بِهِمْ، وَالتَّبَاسِ أَمْرِهِمْ عَلَى الْعَامَّةِ، لِأَنَّهُمْ مِنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

* وَفَسَادُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: ظَاهِرٌ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ فَسَادُهُمْ لِكُلِّ مُسْلِمٍ^(٢).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ١ ص ١٥٤): (اتِّبَاعُ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ تُشْبِهُ اتِّبَاعَ أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، كَمَا يُشْبِهُ الْمَاءُ الْمَاءَ، وَالْبَيْضَةُ الْبَيْضَةَ،

(١) فَخَطَأُ رَأْسِ الْجِزْبِ فِي الْإِعْتِقَادِ بِسَبَبِ تَفْرِيطِهِ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ اتِّبَاعِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ، وَتَعَدِّيهِ حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى بِسُلُوكِ سَبْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِاتِّبَاعِ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَوَقَعَ فِي ظُلْمِ نَفْسِهِ، وَظَلَمَ اتِّبَاعَهُ، فَكُلُّهُمْ مِنَ أَهْلِ الْوَعِيدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(٢) قُلْتُ: فَالْجَمَاعَاتُ الْجِزْيِيَّةُ لَا يَظْهَرُ فَسَادُهَا لِكُلِّ مُسْلِمٍ، لِذَلِكَ فَضَرَرُهَا أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً بِحَشْوِهَا بِالْبِدْعَةِ، وَالضَّلَالَةِ، وَالْحَفْدِ، وَالغُلِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُفْسِدَاتِ الْقُلُوبِ.

وَالْتَمَرَةُ التَّمْرَةَ، وَقَدْ تَكُونُ مَفْسَدَةٌ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ أَشَدَّ عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ مِنْ مَفْسَدَةِ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْمَلِكِ؛ فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَةَ يَتَّمُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيُظْهِرُونَ لِلنَّاسِ أَنَّهُمْ يَنْصُرُونَ الدِّينَ وَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، وَهُمْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الضَّدِّ لِمَا هُنَالِكَ، فَلَا يَزَالُونَ يَنْقُلُونَ مَنْ يَمِيلُ إِلَى أَهْوِيَّتِهِمْ مِنْ بَدْعَةٍ إِلَى بَدْعَةٍ، وَيَدْفَعُونَهُ مِنْ شُنْعَةٍ إِلَى شُنْعَةٍ، حَتَّى يَسْلُخُوهُ مِنَ الدِّينِ وَيُخْرِجُوهُ مِنْهُ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْهُ^(١) فِي الصَّمِيمِ، وَأَنَّ الصَّرَاطَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ هُوَ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْفِيطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (ج ٤ ص ٥٤٦)؛ فِي شَأْنِ الصُّوفِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ: (اسْتَعْمَارُهُمْ لِأَفْكَارِ ضِعَافِ الْعُقُولِ أَشَدُّ مِنْ اسْتِعْمَارِ كُلِّ طَوَائِفِ الْمُسْتَعْمِرِينَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ٣٤٩): (وَمِنْ عَظِيمِ آفَاتِهَا، وَمُصِيبَةِ الْأُمَّةِ بِهَا أَنَّ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، وَالْآرَاءَ الْمُهْلِكَةَ الَّتِي تَتَوَلَّدُ مِنْ قَبْلِهَا لَا تَزَالُ تَنْمُو، وَتَتَزَايَدُ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ، وَتَعَاقِبُ الْأَزْمِنَةَ، وَكَيْسَتْ الْحَالُ فِي الضَّلَالَاتِ الَّتِي حَدَثَتْ مِنْ قَبْلِ أُصُولِ الْأَدْيَانِ الْفَاسِدَةِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ فَسَادَ تِلْكَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْأُمَّةِ، وَأَصْحَابُهَا لَا يَطْمَعُونَ فِي إِدْخَالِهَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، فَلَا تَطْمَعُ أَهْلُ الْمِلَّةِ: الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَا الْمَجُوسِيَّةِ، وَلَا الثَّنَوِيَّةِ، وَنَحْوِهِمْ أَنْ يُدْخِلُوا أُصُولَ مِلَّتِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ). اهـ

(١) وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي: «الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ»؛ تَتَجَارَى بِهَا الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ إِلَى صَاحِبِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

٤) وَقَالَ الْإِمَامُ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْكَلَاعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بَدْعَةً إِلَّا غَلَّ صَدْرُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتَلَجَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ١٢٦)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٤)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الصُّغْرَى»؛ تَعْلِيْقًا (ص ٥٥)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: لِأَنَّ إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالْبَدْعَةِ، وَتَمَكَّنَتْ مِنْ قَلْبِهِ وَدَعَا إِلَيْهَا، سُلِبَ وَرَعَهُ وَأَمَانَتُهُ، وَحَمَلَ غَلًّا وَحَقْدًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَوْلُهُ: «وَاخْتَلَجَتْ»: مِنَ الْخَلَجِ، وَهُوَ الْجَذْبُ وَالنَّزْعُ. (١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَصْلِ» (ج ٤ ص ٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرْقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجِرِ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونَ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٣٢)؛ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ: (وَيَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ، أَوْ ذَبَّ عَنْهُمْ، أَوْ أَثْنَى عَلَيْهِمْ، أَوْ عَظَّمَ كُتُبَهُمْ، أَوْ عُرِفَ بِمُسَاعَدَتِهِمْ وَمُعَاوَنَتِهِمْ، أَوْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِمْ، أَوْ أَخَذَ يَعْتَدِرُ لَهُمْ، بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَدْرِي مَا هُوَ؟ أَوْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ صَنَّفَ هَذَا الْكِتَابَ؟... وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمَعَادِيرِ

(١) انظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٥٩).

الَّتِي لَا يَقُولُهَا إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُنَافِقٌ؛ بَلْ تَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ عَرَفَ حَالَهُمْ، وَلَمْ يُعَاوَنِ
عَلَى الْقِيَامِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعُقُولَ
وَالْأَدْيَانَ عَلَى خَلْقٍ مِنَ الْمَشَايخِ^(١)، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأَمْرَاءِ، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي
الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ). اهـ



(١) فَأَفْسَدَ رِبْعَ الْمَدْخَلِيِّ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ جَهْتِهِ كَ«مُحَمَّدِ الْمَدْخَلِيِّ»، وَ«عُبَيْدِ الْجَابِرِيِّ»، وَ«صَالِحِ
السُّحَيْمِيِّ»، وَ«مُحَمَّدِ بَارْمُولٍ»، وَغَيْرِهِمْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى

أَنَّ دِيَانَاتِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، لَمْ تُقْبَلْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى

اعْلَمِ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْإِسْلَامِ دُونَ الْعَمَلِ بِهِ، فَهَذَا لَا يَكْفِي فِيهِ، بَلْ مَنْ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْكَثِيرَةِ، أَوْ الْقَلِيلَةِ، فَإِنَّهُ ابْتَغَى غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنَ الْمُبْتَدِعِينَ، فَانْتَبِهْ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣].

(١) قُلْتُ: كَذَلِكَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ الْإِسْلَامِ، وَيَتْرُكُونَ بَعْضَهُ، أَوْ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَيَتْرُكُونَ بَعْضَهَا، أَوْ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ السُّنَنِ، وَيَتْرُكُونَ بَعْضَهَا؛ فَهَذَا أَيْضًا لَا يَكْفِي فِي الْإِسْلَامِ، وَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٠٨]؛ أَيُّ: خُذُوا جَمِيعَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَاعْمَلُوا بِهَا، فَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الصَّحِيحُ الَّذِي يَجِبُ الْإِنْتِسَابُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [لُقْمَانُ: ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَغْيَرِ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٣].

قُلْتُ: وَالْإِسْلَامُ؛ الْإِنْقِيَادُ وَالْخُضُوعُ، وَالْإِسْتِسْلَامُ بِالتَّوْحِيدِ وَالطَّاعَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِرَسُولِهِ - ﷺ -، فَمَنْ اتَّبَعَهُ كَانَ مَرْضِيًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ بَاغِيًّا لِعَيْرِ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى.^(١)

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْمَرَاغِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٠٤): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لِأَنَّ الدِّينَ إِذَا لَمْ يَصِلْ بِصَاحِبِهِ إِلَى هَذَا الْخُضُوعِ وَالْإِنْقِيَادِ لِلَّهِ تَعَالَى: كَانَ رُسُومًا، وَتَقَالِيدَ لَا تُجْدِي شَيْئًا، بَلْ تَزِيدُ النُّفُوسَ فَسَادًا، وَالْقُلُوبَ ظَلَامًا، وَيَكُونُ حِينئِذٍ مَصْدَرَ الشَّخْنَاءِ، وَالْعَدَاوَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا، وَمَصْدَرَ الْخُسْرَانِ فِي الْآخِرَةِ بِالْحُرْمَانِ مِنَ النِّعَمِ الْمُقِيمِ، وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ لِأَنَّهُ أَضَاعَ مَا جَبَلَتْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ

(١) وَانظُرْ: «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِلْمَرَاغِيِّ (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣٧٢)، وَرِزَادِ الْمَسِيرِ لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ١ ص ٤١٦)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَ«ثَلَاثَةُ الْأُصُولِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ص ٦٦)، وَ«شَرْحُ ثَلَاثَةِ الْأُصُولِ» لِلشَّيْخِ الْجَامِيِّ (ص ٢٣).

عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١)، وَخَسِرَ نَفْسَهُ إِذْ لَمْ يُزَكِّهَا بِالْإِسْلَامِ لِلَّهِ، وَإِخْلَاصِ السَّرِيرَةِ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزُّمَرُ: ١٥]. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣٧٣): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ أَي: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا سِوَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^(٢): ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْقَاسِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ» (ج ٤ ص ١٣٦): ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ﴾؛ أَي: يَطْلُبُ: ﴿غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾؛ أَي: غَيْرَ التَّوْحِيدِ وَالْإِنْفِيَادِ لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، كَدَابِ الْمُشْرِكِينَ صَرِيحًا، وَالْمُدَّعِينَ لِلتَّوْحِيدِ مَعَ إِشْرَاكِهِمْ كَأَهْلِ الْكِتَابِينَ: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَدْ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لَقَدْ أَدْخَلَتْ: «الْجَمَاعَاتُ الْحَزْبِيَّةُ» الْبَاطِلَ الْخَبِيثَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَادَّعَتْ أَنَّهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلْ هُوَ دِينُ: «الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ»، لِأَنَّهَا ابْتَدَعَتْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهَا هَذَا الدِّينُ، إِذَا فَهِمِي فِي الْآخِرَةِ حَاسِرَةٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَمُرِيقًا يُلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ ابْتَدَعُوا الْفِتْنَةَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٨].

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣).

عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ^(١)، ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ لِضَلَالِهِ وَجُوهِ الْهِدَايَةِ فِي الدُّنْيَا. اهـ

قُلْتُ: وَالْمَعْنَى؛ أَنَّ الْمُعْرِضَ عَنِ الْإِسْلَامِ، أَوْ عَنِ شَيْءٍ مِنْهُ، أَيُّ: الطَّالِبِ لِغَيْرِهِ، فَهَذَا فَاقِدٌ لِلنَّفْعِ، وَوَاقِعٌ فِي الْخُسْرَانِ؛ بِإِبْطَالِ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ الَّتِي فُطِرَ النَّاسُ عَلَيْهَا. قُلْتُ: وَفِي تَرْتِيبِ الرَّدِّ، وَالْخُسْرَانِ عَلَى مُجَرَّدِ الطَّلَبِ مِنَ الْكَافِرِ، وَمِنَ الْمُسْلِمِ؛ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ حَالَ مَنْ تَدَيَّنَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ، وَاطْمَأَنَّ بِذَلِكَ أَقْطَعُ وَأَقْبَحُ. فَعَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنِ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ قَوْمٌ أَشَدَّ نَقْضًا لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ).^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ: (بُغْضًا لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ).

وَعَنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولِ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ عِيَاضٍ، عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْجَهْمِيَّةِ، فَقَالَ: (لَا تُصَلِّ خَلْفَهُمْ)^(٣)، وَتَلَا: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ٨٥].^(٤)

(١) فَعَمَلٌ: «الْفُرْقُ» التَّحْرِيفُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، لَيْسَ هُوَ عَلَيْهِ أَمْرُ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِذَا فَهُوَ رَدٌّ عَلَيْهَا.

(٢) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٠٤)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٩٠)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٣٤٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٢ ص ٣٦٤).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) فَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِهِذِهِ الْآيَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَمَا بِالْكَ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي الدِّينِ!

(٤) أَنْتَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٢٩)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٩١ و ٩٢)، وَحَرْبٌ الْكِرْمَانِيُّ فِي «الْمَسَائِلِ» (١١٥٢).

قُلْتُ: فَإِذَا صَلَّى الْمَرْءُ خَلْفَ الْجَهْمِيِّ، فَلَنْ تُقْبَلَ مِنْهُ هَذِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ ابْتَغَى فِيهَا غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا، كَذَلِكَ مَنْ ابْتَغَى غَيْرَ الْإِسْلَامِ فِي الْإِعْتِقَادِ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ النَّحْوِيِّ الزَّجَّاجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَقْبَلُ دِينًا غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَلَا عَمَلًا إِلَّا مِنْ أَهْلِهِ؛ فَقَالَ ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٨٥]، يَبْتَغِ جِزْمٌ «بِمَنْ» وَقَوْلُهُ ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ الْجَوَابُ، وَمَعْنَى ﴿الْخَاسِرِينَ﴾ أَي: مِمَّنْ خَسِرَ عَمَلَهُ. ^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَضِيَ اللَّهُ فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٢٠٨): (وَأَمَّا الشَّرْكُ فِي الْإِرَادَاتِ وَالنِّيَّاتِ، فَذَلِكَ الْبَحْرُ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ، فَمَنْ أَرَادَ بِعَمَلِهِ غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ، أَوْ نَوَى شَيْئًا غَيْرَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، وَطَلَبَ الْجَزَاءَ مِنْهُ، فَقَدْ أَشْرَكَ فِي نِيَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وَالْإِخْلَاصُ: أَنْ يُخْلِصَ لِلَّهِ فِي أَعْمَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَإِرَادَتِهِ وَنِيَّتِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَنِيفِيَّةُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ كُلَّهُمْ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِهَا، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

=
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْزَلَهُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» (ص ٣٨٤).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

[آلِ عِمْرَانَ: ٨٥]، وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي مَنْ رَغِبَ عَنْهَا فَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ السُّفَهَاءِ). اهـ
 وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٥ ص ١٢٠): (مَنْ ابْتَغَى
 الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَمْ يَزِدْ مِنْ اللهِ إِلَّا بُعْدًا). اهـ
 وَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَا يَشْمُ مُبْتَدِعُ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، أَوْ يَتُوبُ).^(١)
 يَعْنِي: إِلَى أَنْ يَتُوبَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِفْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ص ٥١):
 (فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٩] إِشَارَةٌ إِلَى اتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ،
 وَهُوَ دَاءُ الْعَصَاةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٩] إِشَارَةٌ إِلَى اتِّبَاعِ
 الشُّبُهَاتِ، وَهُوَ دَاءُ الْمُبْتَدِعَةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْخُصُومَاتِ، وَكَثِيرًا مَا يَجْتَمِعَانِ، فَقَلَّ
 مَنْ تَجَدَّدَ فِي اعْتِقَادِهِ فَسَادًا؛ إِلَّا وَهُوَ يَظْهَرُ فِي عَمَلِهِ). اهـ
 قُلْتُ: وَيَدْخُلُ فِيهِ تَرْكُ بَعْضِ أَعْمَالِ الدِّينِ، أَوْ الْإِبْتِدَاعُ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْبِدْعِ؛ فَإِنَّ
 ذَلِكَ يَدْخُلُ^(٢): فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي
 الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٤]؛ أَي: مُنْقَادُونَ مُخْلِصُونَ.^(٣)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٤ ص ٢٣٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْظَرُ: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» لِلْبَيْضاوِيِّ (ج ١ ص ١٦٧).

(٣) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٣٢٠).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (فَدَيْنُ الرَّحْمَنِ: هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالَّتِي لِلشَّيْطَانِ: الْيَهُودِيَّةُ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ، وَالْمَجُوسِيَّةُ، وَالصَّابِئَةُ، وَدَيْنُ الْمُشْرِكِينَ^(١)). اهـ

قُلْتُ: فَلَمَّاذَا قَالَ الْمُبْتَدِعُ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى الْإِسْلَامُ، ثُمَّ يَعِدُلُ عَنْهُ إِلَى الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ^{(٢)؟!}: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَقَدْ دَلَّ قَوْلُهُ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٩]؛ عَلَى أَنَّهُ دِينَ جَمِيعِ أَنْبِيَائِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاتَّبَاعِهِمْ مِنْ أَوْلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ قَطُّ وَلَا يَكُونُ لَهُ دِينٌ سِوَاهُ). اهـ

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ أَبْعَدَ مِنْ كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُرْجِئَةِ!^(٣)).

قَالَ الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللهُ فِي «الْمُنْتَقَى» (ج ٢ ص ٢٣): (الْفِتْنَةُ إِنَّمَا حَدَثَتْ، وَتَحَدَّثَتْ بَيْنَ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِ الْإِضْغَاءِ إِلَى الْأَفْكَارِ الْوَافِدَةِ الْمَشْبُوهَةِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَنْهَجِ الصَّحِيحِ). اهـ



(١) وَدَيْنُ الْجَمَاعَاتِ الْعَصْرِيَّةِ لِلشَّيْطَانِ، وَالْعِبَادَةُ بِاللَّهِ.

(٢) فَدَيْنُ الْإِرْجَاءِ هُوَ دِينُ «رَبِيعِ الْمُحْرَبِيِّ» أَحَدُهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ الْأَمَارَةُ بِالسُّوءِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا.

(٣) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٢٩).

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى

أَنَّ دِيَانَاتِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا لَأَنَّهَا تُنْسَبُ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَيُقَالُ: دِينُ الْمُرْجِيَّةِ، وَدِينُ الرَّافِضَةِ، وَدِينُ الْخَوَارِجِ، وَدِينُ الْجَهْمِيَّةِ، وَدِينُ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَدِينُ الْإِخْوَانِيَّةِ، وَدِينُ التُّرَاثِيَّةِ، وَدِينُ السُّرُورِيَّةِ، وَدِينُ الْقُطَيْبِيَّةِ، وَدِينُ الدَّاعِشِيَّةِ، وَدِينُ التَّبْلِيغِيَّةِ، وَدِينُ الصُّوفِيَّةِ، وَدِينُ الْحَمَاسِيَّةِ، وَدِينُ الْقَسَامِيَّةِ، وَدِينُ الْعَقْلَانِيَّةِ، وَهَكَذَا. (١)

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْإِسْلَامِ دُونَ الْعَمَلِ بِهِ، فَهَذَا لَا يَكْفِي فِيهِ، بَلْ مَنْ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْكَثِيرَةِ، أَوْ الْقَلِيلَةِ، فَإِنَّهُ ابْتَغَى عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنَ الْمُبْتَدِعِينَ، فَانْتَبِه. (٢)

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْفِرَقَ هِيَ الَّتِي وَضَعَتْ لِنَفْسِهَا هَذِهِ الدِّيَانَاتِ الْبَاطِلَةَ، وَأَخَذَتْهَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٢) قُلْتُ: كَذَلِكَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ الْإِسْلَامِ، وَيَتْرَكُونَ بَعْضَهُ، أَوْ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَيَتْرَكُونَ بَعْضَهَا، أَوْ يَعْمَلُونَ بِبَعْضِ السُّنَنِ، وَيَتْرَكُونَ بَعْضَهَا؛ فَهَذَا أَيْضًا لَا يَكْفِي فِي الْإِسْلَامِ، وَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]؛ أَي: خُذُوا جَمِيعَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَاعْمَلُوا بِهَا، فَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الصَّحِيحُ الَّذِي يَجِبُ الْإِنْتِسَابُ إِلَيْهِ.

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ١٩].
 (٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٨٥].

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣٧٣): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ أَي: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا سِوَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ^(١): ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢). (٣) اهـ

(٣) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٨٣].

قُلْتُ: وَالْإِسْلَامُ؛ الْإِنْقِيَادُ وَالْخُضُوعُ، وَالْإِسْتِسْلَامُ بِالتَّوْحِيدِ وَالطَّاعَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِرَسُولِهِ ﷺ -، فَمَنْ اتَّبَعَهُ كَانَ مَرْضِيًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ بَاغِيًّا لِغَيْرِ

(١) لَقَدْ أَدْخَلَتْ: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» الْإِرْجَاءَ الْحَبِيبَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَادَّعَتْ أَنَّهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلْ هُوَ دِينٌ: «الْمُرْجِيَّةُ الْخَامِسَةُ»، لِأَنَّهَا ابْتَعَتْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا؛ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهَا هَذَا الدِّينُ، إِذَا فَهِيَ فِي الْآخِرَةِ خَاسِرَةٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٧٨].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ١٦٥].
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٨].

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣).
 (٣) فَعَمَلٌ: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» الْإِرْجَاءُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، لَيْسَ هُوَ عَلَيْهِ أَمْرُ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِذَا فَهُوَ رَدٌّ عَلَيْهَا.

دِينِ اللَّهِ تَعَالَى^(١).

٤) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٧) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ دِينٍ أُحْدِثَ فِي الْإِسْلَامِ، فَهُوَ دِينٌ بَاطِلٌ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ أَحَدَثَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ -^(٢).

٥) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَتَّرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٢٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٢٨)، وَابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبِدَعِ» (ص ٩٢)، وَاللَّكَّاؤِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٢٨).

(١) وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِلْمَرَاغِيِّ (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣٧٢)، وَ«رَادَ الْمَسِيرِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٤١٦)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَ«ثَلَاثَةَ الْأُصُولِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ص ٦٦)، وَ«سَرَحَ ثَلَاثَةَ الْأُصُولِ» لِلشَّيْخِ الْحَابِئِيِّ (ص ٢٣).

(٢) وَأَنْظُرْ: «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٥٢).

ص ١٠٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٦٩).

بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (دِينٌ مُحَدَّثٌ؛ دِينُ الْإِرْجَاءِ^(٢)).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٦٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٨٢)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٨٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ: «الْمُرْجِيَّةَ» لَهُمْ دِينٌ مُحَدَّثٌ يَخْتَلِفُ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ تَمَامًا!.

(٧) وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي الْإِرْجَاءِ-: (رَأَيْ مُحَدَّثٌ أَدْرَكْنَا النَّاسَ

(١) هُوَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ، حَافِظٌ، فَقِيهٌ، عَابِدٌ، إِمَامٌ حُجَّةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: (١٦١هـ)، وَلَهُ: «٦٤» عَامًا.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٩٤)، وَ«سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٢٢٩).

(٢) قُلْتُ: فَجَعَلَ الْإِمَامُ الثَّوْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دِينَ: «الْمُرْجِيَّةَ الْقَدِيمَةَ»، وَ«الْمُرْجِيَّةَ الْجَدِيدَةَ» مِنَ الدِّيَانَاتِ الْمُحَدَّثَةِ الْبِدْعِيَّةِ، لَيْسَ هَذَا الدِّينُ؛ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَانْتَبِهْ.

(٣) هُوَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ، حَافِظٌ، فَقِيهٌ، عَابِدٌ، إِمَامٌ حُجَّةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٦١هـ)، وَلَهُ (٦٤) عَامًا.

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٩٤)، وَ«سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٢٢٩).

عَلَى غَيْرِهِ!). يَعْنِي: لَيْسَ مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٦١٠)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (١١٨٩)،
وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٠١)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ١٠٠٤).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِنْتِصَارِ» (ج ٣ ص ٧٩٣): فَضَّلُ: فِي
ذِكْرِ فَصَائِحِ الْمُرْجَةِ.

٨) وَعَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ^(١)، وَأَبِي الْبُخْتَرِيِّ^(٢)، وَبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيِّ^(٣)،
وَمَيْسِرَةَ بْنِ يَعْقُوبَ^(٤)، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ^(٥)؛ قَالُوا: (الْإِرْجَاءُ بَدْعَةٌ).

-
- (١) هُوَ الْإِمَامُ الضَّحَّاكُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْمَشْرِقِيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْكُوفِيِّ، صَدُوقٌ، حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.
انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٥٧)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٦٠٤).
(٢) هُوَ الْإِمَامُ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزِ الطَّائِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ، الثَّقَفِيُّ، تُوفِّيَ سَنَةَ: (٨٣هـ).
انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٦)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٩).
(٣) هُوَ الْإِمَامُ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيِّ الْكُوفِيُّ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ.
انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٤ ص ٢٤٦).
(٤) هُوَ الْإِمَامُ مَيْسِرَةُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ جَمِيلَةَ الطُّهَوِيِّ الْكُوفِيِّ.
انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٩ ص ١٩٤).
(٥) هُوَ الْإِمَامُ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلِ بْنِ حُصَيْنِ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ، ثِقَةٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ، تُوفِّيَ سَنَةَ:
(١٢١هـ).

انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٠٢)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٣١٣).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٢٢)، وَاللَّكَايِي فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٥ ص ٩٧٨)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٢٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٢٧٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَئِمَّةَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِرْجَاءَ بِدَعْوَةِ أُحَدِثَتْ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، لَيْسَ هُوَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ.

وَعَنْ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: ٧] قَالَ: (أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ، قَالَ: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا، وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: إِذَا كَانَ عَلَى السُّنَّةِ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٢٤): (قَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَضِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ١١٠]. اهـ

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْإِخْلَاصِ» (٢٢)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٨ ص ٤٢٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «جِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٩٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ١ ص ٢٤).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعَظِّمُ الْأَعْمَالَ لِكَثْرَتِهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَوَافِقَةً لِلسُّنَّةِ، لِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المُلْكُ: ٢]، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: أَكْثَرُ عَمَلًا، وَالْعَمَلُ الْحَسَنُ مَا كَانَ مُوَافِقًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٤٣٦): (وَقَوْلُهُ: ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾؛ أَي: لِيَخْتَبِرَكُمْ: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾؛ وَلَمْ يَقُلْ: أَكْثَرُ عَمَلًا؛ بَلْ ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، وَلَا يَكُونُ الْعَمَلُ حَسَنًا حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا لِلَّهِ ﷻ، عَلَى شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَمَتَى فَقَدَ الْعَمَلُ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ حَبِطَ وَبَطَلَ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٥].

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢٠٧): وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ حَالِ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ: (فَأَضَلَّ بِكَلَامِهِ بَشَرًا كَثِيرًا ... وَوَضَعَ دِينَ الْجَهْمِيَّةِ^(٢)). اهـ

قُلْتُ: فَنَسَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ آرَاءَ «جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ» الْبِدْعِيَّةَ إِلَى دِينِهِ الْبَاطِلِ، لَا إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ.^(٣)

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَهُ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ لَهُمْ دِينٌ يَخْتَلِفُ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ تَمَامًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بَيَانِ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٦٧): (قُلْتُ: أَصْحَابُ «عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ» هُمْ: الْمُعْتَرِلَةُ؛ فَإِنَّ عَمْرًا هُوَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ الَّذِي

(١) وَانظُرْ: «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٤٣٦).

(٢) قُلْتُ: رُؤُوسُ الْجَمَاعَاتِ وَصَعُوا لِاتِّبَاعِهِمْ دِيَانَاتٍ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(٣) قُلْتُ: فَآرَاءُ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ مِنْ دِينِهَا الْبَاطِلِ، لَيْسَتْ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

ابْتَدَعَ: «دِينِ الْمُعْتَزَلَةِ» هُوَ وَ«وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ».

* وَأَمَّا الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فَهُمْ مِنْ جِنْسِ الَّذِينَ قَامُوا بِأَمْرِ
مِحْنَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى: «دِينِ الْجَهْمِيَّةِ»؛ لَمَّا دَعَوْا النَّاسَ إِلَى الْقَوْلِ «بِخَلْقِ الْقُرْآنِ»
وَعَيْرِهِ مِنْ أَقْوَالِ: الْجَهْمِيَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَأَشَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّ بَدَعَ الْمُعْتَزَلَةَ مِنْ دِينِهِمْ، وَأَنَّ بَدَعَ
الْجَهْمِيَّةَ مِنْ دِينِهِمْ، كَدِينِ الْيَهُودِ، وَدِينِ النَّصَارَى، وَدِينِ الْمَجُوسِ، وَعَيْرِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٠٩): (وَلَكِنَّ
الْخَوَارِجَ دِينَهُمُ الْمُعْظَمُ مُفَارَقَةٌ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتِحْلَالُ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ). اهـ
قُلْتُ: فَسَبَّ الدِّينَ إِلَى الْخَوَارِجِ؛ رَغْمَ أَنَّهُمْ يَتَسَمَّوْنَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ
حُجَّتَهُمُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ!.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ دِينَ الْفِرَقِ كُلِّهِمْ لَيْسَ هُوَ دِينِ الْإِسْلَامِ.

* لِذَلِكَ فَيَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْ دِيَانَاتِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، وَبَيَانُ ضَلَالِهِمْ فِي
الدِّينِ.

قُلْتُ: فَخَدَعَ الْمُبْتَدِعُ أَتْبَاعَهُ الْجُهَالَ بِهَذَا الْبَاطِلِ، وَمَوَّهَ عَلَيْهِمْ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.
وَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ الضَّلَالََةَ حَقَّ الضَّلَالََةِ أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ
تُنْكِرُ، وَتُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوْنَ فِي دِينِ اللهِ؛ فَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ).^(١)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٠٤)، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٩٠)، وَابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٣٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.

وَعَنِ الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ كَثُرَتْ خُصُومَاتُهُ لَمْ يَزَلْ يَتَنَقَّلُ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ).^(١) وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلِ).

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ: بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا - ﷺ - بِدِينٍ وَاحِدٍ، وَأَرَاكَ تَتَنَقَّلُ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ).^(٢)

قُلْتُ: وَصَدَقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّمَا يُجَادِلُ الَّذِي قَدْ شَكَ فِيمَا هُوَ مُتَمَسِّكٌ بِهِ، فَهُوَ يَبْحَثُ عَنْ دَيْنٍ يَتَّبِعُهُ، وَلِهَذَا تَرَى كَثِيرًا مِمَّنْ هَذَا حَالُهُ تَرَاهُ كُلَّ يَوْمٍ: هُوَ مَعَ فِرْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْفِرْقِ الْمُبْتَدِعَةِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رَضِيَ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٥٥)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْثَرُ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٥٧٠)، وَ (٥٧٧)، وَ (٥٧٨)، وَ (٥٧٩)، وَ (٥٨٠)، وَ (٥٨٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١١٦)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّمْتِ» (١٦١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (١٠٣)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٢١٦)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٦ ص ٨)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٠)، وَابْنُ النَّبَاءِ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ» (ص ٤٢)، وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٣٨٤)، وَ (٣٨٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٥٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٨٥٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

رُؤُوسِ الْمُتَبَدِّعَةِ: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ انْتَحَلَ لِنَفْسِهِ دِينًا يَنْصُرُهُ^(١))، وَرَبًّا يَعْبُدُهُ، وَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابٌ يَتَّبِعُونَهُ^(٢))، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُكْفِّرُ مَنْ خَالَفَهُ، وَيَلْعَنُ مَنْ لَا يَتَّبِعُهُ، وَهُمْ فِي اخْتِلَافِهِمْ وَتَبَائِنِهِمْ^(٣)؛ كَاخْتِلَافِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، فَاخْتِلَافُهُمْ؛ كَاخْتِلَافِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي التَّوْحِيدِ، وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ، وَفِي الْكَيْفِيَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُتَبَدِّعَةُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ يَحْمِلُونَ شِرَارَ سُنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٨٩): (فَإِنَّ هَؤُلَاءِ: مُرَجِّئَةٌ أَهْلُ ضَلَالٍ، وَزَيْغٍ وَعُدُولٍ عَنِ الْمِلَّةِ). اهـ

وَعَنْ ابْنِ شُبْرَمَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو وَائِلٍ يَقُولُ لِشَقِيقِ الضَّبِّيِّ: (أَيَا شَقِيقُ هَلْ وَجَدْتَ دِينَكَ مُنْذُ أَضَلَلْتَهُ - وَكَانَ شَقِيقٌ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٧٧٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي

(١) كَمَا فَعَلَ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيُّ» فَقَدْ انْتَحَلَ لِنَفْسِهِ: «دِينَ الْإِرْجَاءِ» يَنْصُرُهُ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

(٢) كَاتِبَاتِ الْجَمَاعَاتِ الْجَهَلَةِ.

(٣) كَاخْتِلَافِ أَتْبَاعِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ، فَهُوَ كَاخْتِلَافِ: الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

بَكَرِ الْحُمَيْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شُبْرَمَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٧٣):

(فَهَذَا أَمْرٌ بِتَبْدِيلِ فِطْرَةِ اللهِ الَّتِي فَطَرَ عَلَيْهَا عِبَادَهُ وَهِيَ طَرِيقَةٌ: الْمُبْتَدَعَةُ الْمُبَدَّلِينَ

لِفِطْرَةِ اللهِ وَشَرَعْتِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ

يَهُودَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ»^(١). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَطَرَتِ اللهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الرُّومُ: ٣٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

قُلْتُ: فَاللهُ تَعَالَى خَلَقَ النَّاسَ عَلَى الْفِطْرَةِ ... وَمِمَّا فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ هُوَ مَحَبَّةُ

الْحَقِّ وَإِرَادَتُهُ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٠ ص ٨٨): (وَالْقَلْبُ خَلَقَ

يُحِبُّ الْحَقَّ وَيُرِيدُهُ وَيَطْلُبُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٦ ص ٣٣٨): (فَإِنَّ الْحَقَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) قُلْتُ: وَرَبِيعُ الْمُدْخَلِيِّ هَذَا، أَفْسَدَ فِطْرَةَ الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ جِهَتِهِ مِنْ: «الرَّبِيعِيَّةِ»، حَتَّى تَرَجَّحَ عِنْدَهُمُ الْبَاطِلُ

عَلَى الْحَقِّ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَهَذَا كَافٍ فِي أَنْ فَطَرْتَهُمْ قَدْ فَسَدَتْ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَهُمْ عَلَى

الْفِطْرَةِ الَّتِي تُوجِبُ تَرْجِيحَ الْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

وَأَنْظُرْ: «دَرَاءَ تَعَاوُضِ الْعَقْلِ عَلَى النُّقْلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٨ ص ٤٦٣)، وَ«تَبْسِيرِ اللَّطِيفِ الْمَنَّانِ» لِلشَّيْخِ

السَّعْدِيِّ (ص ٥٠)، وَ«مُدَاوَةَ النَّفُوسِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٣١).

مَحْبُوبٌ فِي الْفِطْرَةِ. وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْهَا. وَأَجَلُ فِيهَا وَأَلَدُّ عِنْدَهَا مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ لَا تُحِبُّ ذَاكَ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٨ ص ٤٦٣): (فِي النَّفْسِ مَا يُوجِبُ تَرْجِيحَ الْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَهَذَا كَافٍ فِي كَوْنِهَا وَوَلِدَتْ عَلَى الْفِطْرَةِ). اهـ
قُلْتُ: فَالْنُّفُوسُ مَفْطُورَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَحُبِّهِ.

* وَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَلْزَمَ الْفِطْرَةَ، وَيَحْذَرَ الْأَسْبَابَ الَّتِي تَصُدُّهُ عَنِ الْحَقِّ وَتَصْرِفُهُ عَنْهُ، وَإِذَا مَا صَرَفَهُ عَنْهُ صَارَ فُ؛ عَادَ إِلَى الْحَقِّ وَلَزِمَهُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُحِبًّا، وَمُؤْتِرًا لِلْحَقِّ يَطْلُبُهُ وَيَلْزَمُهُ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ٣٢): (وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ عِبَادَهُ عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَالتَّصَدِيقُ بِهِ، وَمَعْرِفَةُ الْبَاطِلِ وَالتَّكْذِيبُ بِهِ، وَمَعْرِفَةُ النَّافِعِ الْمَلَائِمِ وَالْمَحَبَّةُ لَهُ، وَمَعْرِفَةُ الضَّارِّ الْمُنَافِي وَالْبُغْضُ لَهُ بِالْفِطْرَةِ^(٢)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ٧): (الْإِسْلَامُ هُوَ دِينُ اللَّهِ الْعَامِّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ مِنْ جَمِيعِ عِبَادِ اللَّهِ

(١) انظر: «الصَّوَارِفَ عَنِ الْحَقِّ» لِلدُّكْتُورِ حَمَدِ الْعُمَّانِ (ص ٥).

(٢) قُلْتُ: فَلَمَّا كَذَّبَتْ «الْجَمَاعَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» الْحَقَّ، وَعَدَمَ التَّصَدِيقَ بِهِ، وَصَدَّقَتِ الْبَاطِلَ وَأَرَادَتْهُ، عَلِمْنَا أَنَّ فِطْرَتَهُمْ قَدْ تَلَوَّتْ بِبِدْعِ «رَبِيعِ الْمَخْرَبِيِّ» حَتَّى لَمْ تَمَيِّزْ بَيْنَ النَّافِعِ وَالضَّارِّ فِي الدِّينِ: «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَمَا لَأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ» [هُودٌ: ٢٤].

المؤمنين). اهـ

قُلْتُ: فَتَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ: «دِينَ الرَّبِيعِيَّةِ» الَّذِي وَضَعَهُ «رَبِيعُ الْمَدْحَلِيُّ» لَهُمْ وَهُوَ: «دِينُ الْإِرْجَاءِ»، يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِلَى شِيعَتِهِ، لَا يُنْسَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ يُقْبَلُ مِنْهُمْ هَذَا الدِّينُ الَّذِي ابْتَدَعُوهُ مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَعَنْ أَبِي حَمْزَةَ: لَمَّا كَثُرَتِ الْمَقَالَاتُ -يَعْنِي: الْأَرَءَاءَ- بِالْكُوفَةِ أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عِمْرَانَ، أَمَا تَرَى مَا ظَهَرَ بِالْكُوفَةِ مِنَ الْمَقَالَاتِ؟ فَقَالَ: (أُوهُ، دَقَّقُوا قَوْلًا، وَاخْتَرَعُوا دِينًا مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ، لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَمَا خَالَفَهُ بَاطِلٌ، لَقَدْ تَرَكُوا دِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ، إِيَّاكَ وَإِيَّاهُمْ).^(١)

أَنْتَ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٤ ص ٢٢٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ يَزِيدَ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَشْعَثِ ثَنَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْأَعْوَرِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَأوردُهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِ» (ج ٣ ص ٦٩٧).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٤ ص ٢٢٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ سَعِيدِ ثَنَا

(١) قُلْتُ: فَتَبَيَّنَ الْإِمَامُ النَّخَعِيُّ أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ وَضَعُوا دِينًا مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ، لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

جَرِيرٌ عَنْ مُعِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيمَا أَحَدَثُوا مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ - يَعْنِي: أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ».

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا خَرَجَ يُقْرئُنَا، قَالَ: (لَا يُجَالِسُنَا حُرُورِيٌّ، وَلَا مُرْجِيٌّ، وَلَا رَجُلٌ عَلَى دِينِ شَقِيقِ الدَّوَّاقِ الضَّبِّيِّ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٥٦٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٧٧٥) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَنَحْنُ غُلَمَةٌ أَيْفَاعٌ، فَكَانَ يَقُولُ: (لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ غَيْرَ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا^(١)، وَسَعْدًا^(٢) بْنَ عُبَيْدَةَ).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) وَشَقِيقُ الضَّبِّيِّ هَذَا مِنْ قُصَّاصِ الْخَوَارِجِ!، لِأَنَّهُ كَانَ يَقُصُّ بِالْكُوفَةِ.

* وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ يَدُّمُهُ.

انظُرْ: «الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٣)، وَ«لِسَانَ الْوَيْزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٠٠)، وَ«مِيزَانَ

الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٩).

(٢) سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ كَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ.

انظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٥٥٥) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: (لَا تُجَالِسُوا مِنَ الْقُصَّاصِ إِلَّا أَبَا الْأَحْوَصِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّ الضَّلَالََةَ حَقَّ الضَّلَالََةِ أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ، وَتُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوْنَ فِي دِينِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ وَاحِدٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٠٤)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٩٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: هَذَا حَالُ الْقُصَّاصِ وَالْجُهَّالِ... يَتَغَيَّرُونَ عَلَى الدِّينِ، وَيَتَلَوَّنُونَ فِي الدِّينِ؛ اللَّهُمَّ غَفْرًا.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هُوَ لَا بِوَجْهِهِ، وَهُوَ لَا بِوَجْهِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٠ ص ٤٧٤)، وَفِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»

(ص ١٤٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٩٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢

ص ٢٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ١٩٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ»

(ص ٣١٩)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٤٦)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»

(ج ٢ ص ٩٩١)، وَالْخَطَابِيُّ فِي «الْعُزْلَةِ» (ص ٣٠)، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٧٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٤٦)، وَفِي «الْأَرْبَعِينَ الصُّغْرَى» (ص ١٥٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٥ ص ٥٩)، وَفِي «صَفَةِ النَّفَاقِ» (ص ١٥٦)، وَالْمُقَرِّبِيُّ فِي «جُزْءِ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ» (ص ٤٠)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٣ ص ١٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٥٠٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨٢)، وَابْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِ الْمَشَايخِ» (ص ١٢٦)، وَالسَّمْرَقَنْدِيُّ فِي «تَنْبِيهِ الْعَافِلِينَ» (ص ١٣١)، وَهَنَّادٌ فِي «الزَّهْدِ» (ج ٢ ص ٥٥٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٦٧ - إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّنْتِ» (ص ١٦٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٨٠)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ» (ص ١٣٩)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٩٧)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (ج ١ ص ٣٥٤)، وَالْبَيَانِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٦٥)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (ص ٤٥٨)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمْوَالِ» (ج ٢ ص ٣٣٧)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١٧٠)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٦٧)، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «عَوَالِي مَالِكٍ» (ص ٣٨٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْمُخْتَصِّ» (ص ٣٣)، وَالْقَاسِمُ الثَّقَفِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٢٧٤)، وَالْفَزَارِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ص ٣٠٦)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «جُزْءِ دَمِّ ذِي الْوَجْهَيْنِ» (ص ٣٤)، وَبِرِّيدُ بْنُ حَبِيبٍ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٥)، وَالْكَنْدِيُّ فِي «عَوَالِي مَالِكٍ» (ص ٣٥٠)، وَالسَّهْرُورِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/ ١٠ / ط) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

قُلْتُ: إِنَّمَا كَانَ ذُو الْوَجْهَيْنِ شَرَّ النَّاسِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ حَالُ الْمُنَافِقِ، إِذْ هُوَ مُتَمَلِّقٌ

بِالْبَاطِلِ، وَالْكَذِبِ مُدْخِلٌ لِلْفَسَادِ بَيْنَ النَّاسِ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٦ ص ٥٨٩): (قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ)؛ يَعْنِي: بِهِ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ النَّاسِ بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ، وَيُوجِّهُهُ كُلَّ طَائِفَةٍ بِمَا يَتَوَجَّهُ بِهِ عِنْدَهَا مِمَّا يُرْضِيهَا مِنَ الشَّرِّ!). اهـ

قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى مُجَانَبَةِ: ذِي الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَلِغَيْرِهِ فَهُوَ يُؤَالِي هَذَا، وَيُؤَالِي هَذَا مِنْ أَجْلِ مَصَالِحِهِ^(١)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* فَالْوَيْلُ لِلْمُتَبَدِّعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَأْتُونَ هَوْلَاءَ بَوَجْهِهِ، وَهَوْلَاءَ بَوَجْهِهِ لِيَحْضُلُوا عَلَى ذُنُوبِهِمْ الْفَانِيَةِ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

فَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (أَكْثَرَ النَّاسِ خَطَايَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ خَوْضًا فِي الْبَاطِلِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» (ص ٢٣٣)، وَهَنَّادٌ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٢ ص ٥٤١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١٠٨)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّنْتِ» (ص ٨٠)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٢ ص ٥٤٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٤١٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ فِي الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٤٥) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ

(١) قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (السَّاقِطُ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٠٧)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

الأعمش عن صالح بن خباب عن حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمُغْنِي» (ج ٣ ص ١١٢).
 وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ٣٠٣): «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ».
 وَتَابِعَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبَجَرَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ.
 أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (ج ١ ص ٣٤٥)، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ: بَيْنَ
 عَبْدِ الْمَلِكِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِيِّ (ج ١٨ ص ٣١٣).
 وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مَسَائِلِ
 الْجَاهِلِيَّةِ» (ص ١٢٦): (فَهَذَا مِنَ الْعُقُوبَاتِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَرَكَ الْحَقَّ يُتَتَلَى بِالْبَاطِلِ،
 وَهَذِهِ سُنَّةٌ لَا تَبْدَلُ وَلَا تَتَغَيَّرُ، فَبَعْضُ الْمُسْلِمِينَ تَرَكَوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ
 ﷺ، وَأَخَذُوا بِأَقْوَالِ النَّاسِ، وَأَخَذُوا عِلْمَ الْمُنْطِقِ، وَأَخَذُوا عِلْمَ الْكَلَامِ، هُمْ مِنْ هَذَا
 الْقَبِيلِ، لَمَّا تَرَكَوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَخَذُوا غَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا
 أَعْرَضُوا عَنِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذُوا عَقِيدَتَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ، ابْتُلُوا بِأَخْذِ الْعَقِيدَةِ مِنْ عُلُومِ الْكُفْرَةِ وَالْمَلَا حِدَةِ، فَمَا أَشَبَّهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ!.
 * وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ تَرَكَ الْحَقَّ فَإِنَّهُ يُتَتَلَى بِالْبَاطِلِ، وَمَنْ تَرَكَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يُتَتَلَى بِمَذَاهِبِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ - كَالْمُرْجِيَّةِ -، وَالَّذِي يَتَحَزَّبُ مَعَ
 الْجَمَاعَاتِ الضَّالَّةِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، يُتَتَلَى بِأَنْ
 يَكُونَ مَعَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ.

* هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَهَذَا مِمَّا يُحَدِّثُ الْمُسْلِمَ مِنْ أَنْ يَتَرَكَ الْحَقَّ لِأَنَّهُ

إِذَا تَرَكَ الْحَقَّ ابْتُلِيَ بِالْبَاطِلِ، وَإِذَا تَرَكَ اتِّبَاعَ أَهْلِ الْحَقِّ اتَّبَعَ أَهْلَ الْبَاطِلِ، دَائِمًا
وَأَبَدًا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مَسَائِلِ
الْجَاهِلِيَّةِ» (ص ١٢٨): (وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَقْبَلَ الْحَقَّ مِمَّنْ جَاءَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
صَالَةٌ الْمُؤْمِنِ أَيْنَمَا وَجَدَهُ أَخَذَهُ، مَعَ صَدِيقِهِ، أَوْ مَعَ عَدُوِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ الْحَقَّ.

* أَمَّا إِذَا كَانَ يُعْتَبَرُ الْأَشْخَاصُ فَقَطْ، فَهَذَا دِينُ: أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ... وَالْحَاصِلُ: أَنَّ
الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ تَجَنُّبُ سُنَّةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهِيَ الْكُفْرُ بِالْحَقِّ إِذَا كَانَ مَعَ
مَنْ لَا يُحِبُّهُ، فَلَا يَحْمِلُكَ بُغْضُ الشَّخْصِ عَلَى أَنْ تَرْفُضَ مَا مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ.

وَمِثْلُ هَذَا: مَا هُوَ مَوْجُودٌ الْآنَ: إِذَا كَانَتْ طَائِفَةٌ، أَوْ جَمَاعَةٌ تَبْغِضُ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ،
فَإِنَّهُمْ يَرْفُضُونَ مَا مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ، فَيَحْمِلُهُمْ بُغْضُهُمْ لِهَذَا الْعَالَمِ عَلَى أَنْ يَرْفُضُوا مَا مَعَهُ
مِنَ الْحَقِّ، وَأَنْ يُعْتَمُوا عَلَيْهِ، وَيَزْهَدُوا فِيهِ، وَيَحْذَرُوا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَمِنْ أَشْرِطَتِهِ، وَلَوْ
كَانَتْ حَقًّا.. لِمَاذَا؟ لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِأَنَّهُمْ لَا يُحِبُّونَ هَذَا الشَّخْصَ.

* وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ أَنْ تَقْبَلَ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ مَعَ مَنْ لَا تُحِبُّ، وَلَا
تَكُونُ الْعَدَاوَاتُ الشَّخْصِيَّةَ، وَالْأَهْوَاءُ النَّفْسِيَّةَ مَانِعَةً مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ). (١) اهـ

(١) فَالْمُسْلِمُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ الْحَقَّ، وَلَا يَنْظُرَ إِلَى الْعَدَاوَةِ الشَّخْصِيَّةِ، وَالْأَعْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ، وَالْإِسْعَاعَاتِ
الَّتِي تُشَاعُ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَا تَحْمِلُهُ هَذِهِ الْأُمُورُ عَلَى رَفْضِ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْحَقِّ بَلْ يَنْتَفِعُ بِهِ... هَذَا هُوَ
الْوَاجِبُ.

قُلْتُ: فَيَجِبُ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْهَجُوا هَذَا الْمَنْهَجَ الرَّبَّانِيَّ، قَبُولَ الْحَقِّ مِمَّنْ جَاءَ بِهِ.

وَأَنْظُرْ: «شَرْحِ مَسَائِلِ الْجَاهِلِيَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ص ١٣٠).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مَسَائِلِ الْجَاهِلِيَّةِ» (ص ١٢٢): (وَهَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُمْ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَرِحَ بِالْبَاطِلِ فَإِنَّهُ لَا يَتْرُكُهُ، أَمَا إِذَا لَمْ يَفْرَحْ بِهِ وَكَانَ عِنْدَهُ تَشَكُّكٌ مِنْهُ، فَهَذَا حَرِيٌّ أَنَّهُ يَتُوبُ وَيَرْجِعُ عَنْهُ، لَكِنْ إِذَا أَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ وَفَرِحَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَوَّلُ عَنْهُ، وَهَذِهِ عُقُوبَةٌ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْحَقَّ يُتَكَلَّى بِالْبَاطِلِ، وَمَنْ تَرَكَ الْاجْتِمَاعَ؛ فَإِنَّهُ يُتَكَلَّى بِالتَّفَرُّقِ وَالتَّشْتِتِ...). اهـ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَى الْحَقِّ فَيَجِبُ أَنْ يَقُولَ بِهِ، وَلَا يَقُولَ بِخِلَافِ الْحَقِّ. فَالِإِنْتِسَابُ الصَّحِيحُ: هُوَ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى الشَّيْءِ وَيَكُونُ مُوَافِقًا لَهُ، فَالَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ يُوَافِقُ مَا جَاءُوا بِهِ مِنْ سَلَامَةِ الْمَنْهَجِ، وَصِحَّةِ الْمُعْتَقَدِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ مَذَاهِبِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ.^(١)

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْقَاصِّ أَنْ يَلْزَمَ السُّكُوتَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَتَكَلَّمَ فِيهِ بِلَا عِلْمٍ، فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢٩): (أَنَّ الْمُسْتَكْبِرَ عَنِ الْحَقِّ يُتَكَلَّى بِالِانْتِقَادِ لِلْبَاطِلِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّسْعِينِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٥٩): (فَإِنَّ التَّجَهُمَ، وَالرَّفْضَ، هُمَا: أَعْظَمُ وَالْبِدْعَ، أَوْ مِنْ أَعْظَمِ الْبِدْعِ الَّتِي حَدَّثَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا كَانَ الزَّانِدُفَةُ الْمُحَضَّةُ؛ مِثْلَ الْمَلَا حِدَةِ مِنَ الْقَرَامِطَةِ، وَنَحْوِهِمْ، إِنَّمَا يَسْتَرُونَ

(١) قُلْتُ: وَإِلَّا كَانَ مُتَنَاقِضًا فِي الْإِنْتِسَابِ، فَالتَّنَاقُضُ فِي الْإِنْتِسَابِ هُوَ: أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى شَيْءٍ وَهُوَ مُخَالِفٌ لَهُ، وَهَذَا اِنْتِسَابٌ بَاطِلٌ وَكَذِبٌ.

بِهَذَيْنِ: بِالتَّجَهُمِ، وَالتَّشْعِيعِ). اهـ

قُلْتُ: كُلُّ ذَلِكَ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ، وَبِاسْمِ الْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ، وَبِاسْمِ الْجِهَادِ، وَبِاسْمِ الدَّعْوَةِ، وَبِاسْمِ الْإِصْلَاحِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَاتَّخَذُوهُمُ الْمَسَاجِدَ مَقَرًّا لَهُمْ، وَالتَّأَمَّرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي جَمْعِ التَّبَرُّعَاتِ فِيهَا، وَالِاسْتِفَادَةَ مِنْ الْمُصَلِّينَ، وَمِنْ أَمْوَالِهِمْ.

* وَلَا يَزَالُ هُوَ لِأَسَبِّ رِيبَةٍ، وَسَكِّ فِي الدِّينِ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يُظَاهِرُونَ شَيْئًا، وَيُطِئُونَ شَيْئًا آخَرَ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ -عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ- فِي «إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ» (ج ١ ص ٢٤٢): (التَّنْبِيهُ عَلَى خِدَاعِ الْمُخَادِعِينَ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى حَذَرٍ دَائِمًا مِنَ الْمَشْبُوهِينَ، وَمِنْ تَضْلِيلِهِمْ، وَأَنَّهُمْ قَدْ يَتَّظَاهِرُونَ بِالصَّلَاحِ، وَيَتَّظَاهِرُونَ بِالْمَشَارِيعِ الْخَيْرِيَّةِ -كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ-، وَلَكِنْ مَا دَامَتْ سَوَابِقُهُمْ، وَمَا دَامَتْ تَصَرُّفَاتُهُمْ تَشْهَدُ بِكُذِّبِهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ، وَلَا نَنُخَدِعُ بِالْمَظَاهِرِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْمَقَاصِدِ، وَإِلَى مَا يَتَرْتَّبُ -وَلَوْ عَلَى الْمَدَى الْبَعِيدِ- عَلَى هَذِهِ الْمَظَاهِرِ فَفِيهِ تَنْبِيهُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْحَذَرِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَمَكَانٍ مِنْ تَضْلِيلِ الْمَشْبُوهِينَ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ تَظَاهَرَ بِالْخَيْرِ، وَالصَّلَاحِ، وَالْمَشَارِيعِ الْخَيْرِيَّةِ لَا يَكُونُ صَالِحًا... فَإِنَّا نَأْخُذُ الْحَذَرَ مِنْهُ، وَلَا نَنُخَدِعُ). اهـ

وَسُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا وَاجِبُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ حِيَالَ كَثْرَةِ الْجَمْعِيَّاتِ، وَالْجَمَاعَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، وَاخْتِلَافِهَا فِيمَا بَيْنَهَا حَتَّى إِنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ تُضَلُّ الْأُخْرَى. أَلَا تَرُونَ مِنَ الْمُنَاسِبِ

التَّدخُلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ بِإِيضَاحِ وَجْهِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْخِلَافَاتِ، خَشِيَّةٌ تَفَاقُمَهَا، وَعَوَاقِبُهَا الْوَحِيمَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هُنَاكَ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (إِنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بَيْنَ لَنَا دَرْبًا وَاحِدًا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْلُكُونَهُ وَهُوَ صِرَاطُ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمَنْهَجِ دِينِهِ الْقَوِيمِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١)).

* كَمَا نَهَى رَبُّ الْعِزَّةِ، وَالْجَلَالِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنِ التَّفَرُّقِ، وَاخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْفُشْلِ، وَتَسَلُّطِ الْعَدُوِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾^(٣).

* فَهَذِهِ دَعْوَةُ إِلَهِيَّةٌ إِلَى اتِّحَادِ الْكَلِمَةِ، وَتَأَلُّفِ الْقُلُوبِ، وَالْجَمْعِيَّاتِ إِذَا كَثُرَتْ فِي أَيِّ بَلَدٍ إِسْلَامِيٍّ مِنْ أَجْلِ الْخَيْرِ، وَالْمُسَاعَدَةِ، وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَنْ تَخْتَلِفَ أَهْوَاءُ أَصْحَابِهَا^(٤)؛ فَهِيَ خَيْرٌ، وَبَرَكَتَةٌ، وَفَوَائِدُهَا عَظِيمَةٌ.

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ؛ آيَةٌ: «١٥٣».

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ؛ آيَةٌ: «١٠٣».

(٣) سُورَةُ الشُّورَى؛ آيَةٌ: «١٣».

(٤) وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَهْوَاءُ أَصْحَابِهَا بِالْإِتِّصَارِ - بِالْحَمِيَّةِ الْحَزْبِيَّةِ - لِلْجَمْعِيَّةِ، أَوْ الْحِزْبِ، أَوْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَنْتَسِبُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَمْعِيَّتِهِ، أَوْ حِزْبِهِ، أَوْ جَمَاعَتِهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ عَلَى خَطَأٍ أَوْ خَطِيئَةٍ!. وَالْوَيْلُ

* أَمَا إِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تَضَلُّ الْأُخْرَى، وَتَقْدُ أَعْمَالَهَا ^(١) فَإِنَّ الضَّرَرَ بِهَا حِينِدٌ عَظِيمٌ، وَالْعَوَاقِبَ وَخِيَمَةً. فَالْوَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَوْضِيحُ الْحَقِيقَةِ، وَمُنَاقَشَةُ كُلِّ جَمَاعَةٍ، أَوْ جَمْعِيَّةٍ، وَنُصْحُ الْجَمِيعِ؛ بِأَنْ يَسِيرُوا فِي الْخَطِّ الَّذِي بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ، وَدَعَا إِلَيْهِ نَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَمَنْ تَجَاوَزَ ^(٢) هَذَا، وَاسْتَمَرَ فِي عِنَادِهِ لِمَصَالِحِ شَخْصِيَّةٍ، أَوْ لِمَقَاصِدَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ الْوَجِبَ التَّشْهِيرُ بِهِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ مِمَّنْ عَرَفَ الْحَقِيقَةَ ^(٣)، حَتَّى يَتَجَنَّبَ النَّاسُ طَرِيقَهُمْ، وَحَتَّى لَا يَدْخُلَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ فَيُضِلُّوهُ، وَيَضْرِبُوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

أَشَدُّ الْوَيْلِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَمْعِيَّتِهِ، أَوْ حِزْبِهِ، أَوْ جَمَاعَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ مِنْهُ النُّصْرَةَ حَتَّى فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ!.
قُلْتُ: وَكُلُّ جَمْعِيَّةٍ تَخْطُ لِنَفْسِهَا خُطَّةً تَأْتِي عَلَى غَيْرِهَا أَنْ تَنَازَعَهَا إِيَّاهَا، فَهِيَ مُمْسِكَةٌ بِهِمْ مَنْ أَنْشَأَهَا، وَقَدْ تَدْعِي لِنَفْسِهَا أَنَّهَا بِذَلِكَ تَتَمَسَّكُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ! وَلِذَلِكَ تَجِدُ الْجَمْعِيَّاتِ الْحِزْبِيَّةَ الْمَرْعُومَةَ لَا تَتَعَاوَنُ مَعَ بَعْضِهَا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ﴿نَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]؛ لِأَنَّ كُلَّ جَمْعِيَّةٍ مِنْ حِزْبٍ آخَرَ!... بَلِ الْجَمْعِيَّةُ الْفُلَانِيَّةُ تَطْعَنُ فِي الْجَمْعِيَّةِ الْأُخْرَى؛ كَأَنَّهَا غَيْرُ إِسْلَامِيَّةٍ!

(١) هَذَا الْحَاصِلُ مِنَ الْجَمْعِيَّاتِ - الْمَرْعُومَةِ بِأَنَّهَا خَيْرِيَّةٌ - وَالْجَمَاعَاتِ، وَالْأَحْزَابِ.
(٢) تَأَمَّلْ جَيِّدًا هَذَا الْكَلَامَ... فَالْقَدْ تَجَاوَزَتْ هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتُ الْمَرْعُومَةُ، وَاسْتَمَرَّتْ فِي عِنَادِهَا لِمَصَالِحِ حِزْبِيَّةٍ، فَالْوَجِبُ التَّشْهِيرُ بِهَا، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهَا مِمَّنْ عَرَفَ حَقِيقَتَهَا، حَتَّى يَتَجَنَّبَ النَّاسُ طَرِيقَهُمْ، وَحَتَّى لَا يَدْخُلَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ فَيُضِلُّوهُ، وَيَضْرِبُوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّبَاعِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٣) وَلِلَّهِ الْحَمْدُ نَحْنُ نَعْرِفُ حَقِيقَتَهُمُ الْحِزْبِيَّةَ، وَلِذَلِكَ نَحْذِرُ مِنْهُمْ؛ كَمَا ذَكَرَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(١).

* وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ كَثْرَةَ الْفِرْقِ وَالْجَمَاعَاتِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ مِمَّا يَحْرِصُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أَوْلَا وَأَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِنْسِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَوَحْدَتِهِمْ، وَإِدْرَاكَهُمْ الْخَطَرَ الَّذِي يُهَدِّدُهُمْ، وَيُسْتَهْدَفُ عَقِيدَتَهُمْ يَجْعَلُهُمْ يَنْشَطُونَ لِمُكَافَحَةِ ذَلِكَ، وَالْعَمَلِ فِي صَفِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَرْءِ الْخَطَرِ عَنْ دِينِهِمْ، وَبِلَادِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ، وَهَذَا مَسْلُوكٌ لَا يَرْضَاهُ الْأَعْدَاءُ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَلِذَا هُمْ يَحْرِصُونَ عَلَى تَفْرِيقِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَشْتِيتِ شَمْلِهِمْ، وَبَذْرِ أَسْبَابِ الْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمْ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ كَلِمَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُزِيلَ مِنْ مُجْتَمَعِهِمْ كُلَّ فِتْنَةٍ وَضَلَالٍ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ»^(٢) اهـ

وَسُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْخِلَافَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْمُتَشْرِعَةِ بَيْنَ الْأَحْزَابِ، وَالْجَمَاعَاتِ؟ فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْزَمَ الْحَقَّ الَّذِي يُدُلُّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ يُوَالِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُعَادِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ حِزْبٍ، أَوْ مَذْهَبٍ يُخَالِفُ الْحَقَّ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ، وَعَدَمَ الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ).

* فَدِينُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ،

وَاتِّبَاعُ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ؛ آيَةٌ: «١٥٣».

(٢) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ» لِلشَّيْخِ بْنِ بَازٍ (ج ٥ ص ٢٠٢ و ٢٠٤).

* فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَلْزَمَ هَذَا الْحَقُّ، وَأَنْ يَسْتَقِيمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَاتِّبَاعُ شَرِيعَتِهِ الَّتِي جَاءَ بِهَا نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ مَعَ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمِ صَرْفِ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَكُلُّ مَنْ مَذَهَبٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَكُلُّ حِزْبٍ لَا يَدِينُ بِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ يَحِبُّ أَنْ يَتَّعِدَ عَنْهُ، وَأَنْ يَتَّبِعَ مِنْهُ، وَأَنْ يَدْعُوَ أَهْلَهُ إِلَى الْحَقِّ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ الرَّفْقِ، وَتَحْرِيِ الْأُسْلُوبِ الْمُفِيدِ، وَيَبْصُرَهُمْ بِالْحَقِّ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفِصْلِ» (ج ٤ ص ٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنْ جَمِيعَ فِرْقِ الصَّلَاةِ لَمْ يُجْرِ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرِيَّةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونَ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحَسْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ» (ص ٢٦): (فَأَمَّا الْغِشُّ فِي الدِّيَانَاتِ؛ فَمِثْلُ الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْقِظَةِ» (ص ٦٠) عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ الزَّنَادِقَةِ: (فَمِنْهُمْ: مَنْ يُفْتَضِّحُ فِي حَيَاتِهِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ يُفْتَضِّحُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَسَأَلَ اللَّهُ السِّرَّ وَالْعَفْوُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُفِيدَةِ»

(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَمَقَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ» لِلشَّيْخِ بْنِ بَازٍ (ج ٥ ص ١٥٧).

(ص ٦٠): (كُلُّ مَنْ خَالَفَ جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ ضَالٌّ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ؛ هُمْ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ. وَنَقُولُ أَيْضًا: كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْمُخَالَفَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّضْلِيلِ، أَوْ بِالتَّكْفِيرِ حَسَبَ كِبَرِهَا وَصِغَرِهَا، وَبُعْدِهَا وَقُرْبِهَا مِنَ الْحَقِّ^(١)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٨٢): (وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدِيمٌ مَعْرُوفٌ ... فَإِنَّهُ: «مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ» الَّذِينَ تَلَقَّوهُ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ٢ ص ١٧٨): (الطَّرَائِقُ الْمُبْتَدَعَةُ؛ كُلُّهَا: يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ٤١٤): (الْبِدْعَةُ الَّتِي يُعَدُّ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبِدْعَةِ: الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٣٦٣): (أَنَّ الَّذِي

(١) لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْقَائِمَةَ فِي عَصْرِنَا مَرْفُوضَةٌ شَرْعًا، وَأَنَّهَا امْتِدَادٌ لِلْفِرَقِ الَّتِي انْشَقَّتْ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ عَصْرِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ.

وَلِذَلِكَ: وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ انْشَقَّتْ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَخَرَجَتْ عَنْهَا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَكْفِيرُهَا، وَخُرُوجُهَا عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ مُخَالَفَاتِ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ، أَوْ تَضْلِيلِ فَقَطْ دُونَ تَكْفِيرِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ بُعْدِهَا وَقُرْبِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ.

أَبْدَعَ مَذْهَبَ الرَّافِضَةِ كَانَ زَنْدِيقًا^(١) مُلْحِدًا عَدُوًّا لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُتَأَوِّلِينَ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالْقَدْرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ: الرَّافِضَةُ رَاجِعٌ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ إِيْمَانٌ لِفَرْطِ جَهْلِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ١٧٠)؛ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ عَلِمْتُمْ مُخْلَطٌ فِيهِ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ: (فَمُبْتَدِعَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكَلامِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِمَا ابْتَدَعُوهُ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْعِلْمَ الْمَشْرُوعَ وَيَعْمَلُوا بِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٦)؛ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ الزَّنَادِقَةِ: (وَعَمِدُوا إِلَى الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ، تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، وَلَا دَلَالََةَ فِيهَا، وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يَخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرْقُ: الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَرِلَةِ، وَالْقَدْرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ

* إِذَا فَالزَّنَادِقَةُ: تُطَلَّقُ عَلَى الْمُلْحِدِينَ، وَالْمُرْتَدِينَ، وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ، وَالْقَصَاصِينَ، وَالْمُمَثِّلِينَ، وَالْمُغْنِينَ، وَالشُّورِيِّينَ، وَالْعَقْلَانِيِّينَ، وَالْمُفَكِّرِينَ^(٢)، وَالْعَاصِينَ، وَمَنْ نَهَجَ مِنْهُمْ، وَسَلَكَ مَسَلَكَهُمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ وَسَلِّمْ. قُلْتُ: فَكُلُّ مَنْ خَالَفَ مَا ثَبَتَ فِي الدِّينِ، وَأَصَرَ عَلَيْهِ، وَعَمَلَ بِهِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُ، فَهُوَ زَنْدِيقٌ!، سِوَاءِ كَفَرٍ، أَمْ لَمْ يَكْفُرْ^(٣)، فَافْهَمْ لِهَذَا. (١)

(١) قُلْتُ: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيِّدِ الْيَهُودِيِّ!

(٢) قُلْتُ: فَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُعْطَلَةُ لِأَحْكَامِ الدِّينِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «تَوْضِيحُ بَعْضِ الْمُسْطَلْحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ فِي شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الْخُمَيْسِ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «لَمَحَةٍ عَنِ الْفَرَقِ الضَّالَّةِ» (ص ١٨): (قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمُحَمَّدًا - ﷺ - مُصَدِّقٍ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَيَّ دَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ * فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * أَفَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ٨١ و ٨٢ و ٨٣].

* فَلَا دِينَ بَعْدَ بَعْتِهِ مُحَمَّدٍ - ﷺ - إِلَّا دِينَ مُحَمَّدٍ - ﷺ -، وَمَنْ ابْتَغَى غَيْرَهُ مِنَ الْأَدْيَانِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وَيَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].

* ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: وَهُمْ كُلُّ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، مِنَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ضَلَالِ الْعُلَمَاءِ، الَّذِينَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَتَرَكُوهُ؛ تَبَعًا لِأَهْوَائِهِمْ، وَأَغْرَاضِهِمْ،

(ص ١١ و ١٢)، وَدَرَجَةٌ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٣٠٧ و ٣٢٠)، وَ«بَيَانَ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧٩ و ٨٢)، وَ«مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٩)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ» لِابْنِ الْبَنَاءِ (ص ٥٩)، وَ«مُنَاطَرَةٌ فِي الْقُرْآنِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ص ٨٧).

(١) قُلْتُ: لِأَنَّ الرِّزْدَقَةَ تَتَفَاوَتُ فِي الْمُخَالَفِينَ، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْمُخَالَفَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ مَعْصِيَةٍ، أَوْ بَدْعَةٍ، أَوْ كُفْرٍ، أَوْ شُرْكَ، أَوْ نِفَاقٍ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قُلْتُ: كَذَلِكَ تَتَفَاوَتُ الْمَعْصِيَةُ، وَالْبَدْعَةُ فِي النَّاسِ، وَيَتَفَاوَتُ الْكُفْرُ، وَالشُّرْكَ، وَالنِّفَاقُ فِي النَّاسِ، الْكُلُّ بِحَسَبِ قُرْبِهِ، وَبَعْدِهِ مِنَ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا.

وَمَنَافِعِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ، يَعْرِفُونَ الْحَقَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَهُ، بَلْ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ، وَرَغْبَاتِهِمْ، وَمَا تُمْلِيهِ عَلَيْهِمْ عَوَاطِفُهُمْ، أَوْ انْتِمَاءُ أَتْمَهُمُ الْمَذْهَبِيَّةُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، هَؤُلَاءِ يُعْتَبَرُونَ مِنْ: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، لِأَنَّهُمْ عَصَوْا اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ، فَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

* ﴿وَالضَّالِّينَ﴾: وَهُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَيَجْتَهِدُونَ فِي الْعِبَادَةِ، لَكِنَّهُمْ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الرَّسُولِ ﷺ، كَالْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُحَرِّفِينَ، الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ فِي الْعِبَادَةِ، وَالزُّهْدِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَإِحْدَاثِ عِبَادَاتٍ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَيَتَّبِعُونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَشْيَاءَ لَمْ يَأْتِ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ. هَؤُلَاءِ ضَالُّونَ، عَمَلُهُمْ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ الرَّسُولُ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) هَؤُلَاءِ هُمُ الضَّالُّونَ، وَمِنْهُمْ النَّصَارَى، وَكُلُّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ عَلَى جَهْلٍ وَضَلَالٍ، وَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ حَسَنَةً، وَمَقْصَدُهُ طَيِّبًا، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لَيْسَتْ بِالْمَقَاصِدِ فَقَطْ، بَلْ الْعِبْرَةُ بِالِاتِّبَاعِ.

* وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ عَمَلٍ، أَنْ يَتَوَفَّرَ فِيهِ شَرْطَانِ، لِيَكُونَ مَقْبُولًا عِنْدَ اللَّهِ، وَمُثَابًا عَلَيْهِ صَاحِبُهُ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ ﷻ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: الْمُتَابَعَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ - قَالَ تَعَالَى:

﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ.

* وَإِسْلَامُ الْوَجْهِ؛ يَعْنِي: الْإِخْلَاصَ لِلَّهِ تَعَالَى.

* وَالْإِحْسَانُ؛ هُوَ الْمُتَابَعَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ.

* فَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَمَرَ بِالِاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَهَانَا عَنِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ.

* وَالنَّبِيُّ ﷺ كَذَلِكَ أَمَرَنَا بِالِاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَهَانَا عَنِ التَّفَرُّقِ

وَالِاخْتِلَافِ. لِمَا فِي الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ، وَلِمَا فِي التَّفَرُّقِ مِنَ الْمَضَارِّ^(١) الْعَاجِلَةِ، وَالْآجِلَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

* فَالْأَمْرُ يَحْتَاجُ إِلَى اهْتِمَامٍ شَدِيدٍ، لِأَنَّهُ كُلَّمَا تَأَخَّرَ الزَّمَانُ كَثُرَتِ الْفِرْقُ، وَكَثُرَتِ

الدَّعَايَاتُ، وَكَثُرَتِ النَّحْلُ، وَالْمَذَاهِبُ الْبَاطِلَةُ، كَثُرَتِ الْجَمَاعَاتُ الْمُتَفَرِّقَةُ.

* لَكِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْظُرَ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ

أَخَذَ بِهِ، مِمَّنْ جَاءَ بِهِ، كَاتِبًا مِنْ كَانَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ.

* أَمَّا مَا خَالَفَ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَتَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَ مَعَ جَمَاعَتِهِ، أَوْ مَعَ مَنْ

يَنْتَمِي إِلَيْهِمْ، مَا دَامَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُرِيدُ النَّجَاةَ لَا يُرِيدُ الْهَلَاكَ لِنَفْسِهِ.

* وَالْمُجَامَلَةُ لَا تَنْفَعُ فِي هَذَا، الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ، وَالْإِنْسَانُ لَا تَأْخُذُهُ

الْمُجَامَلَةُ، أَوْ يَأْخُذُهُ التَّعَصُّبُ، أَوْ يَأْخُذُهُ الْهَوَى فِي أَنْ يَنْحَازَ مَعَ غَيْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ

(١) قُلْتُ: لِذَلِكَ مَا تَرَقَّعَتْ: «الْفِرْقَةُ الرَّبِيعِيَّةُ» مُنْذُ اجْتِمَاعِهَا عَلَى أَبِي طَيْلٍ: رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ!، فَهِيَ فِي شِقَاقٍ، وَاخْتِلَافٍ، وَقِشَلٍ، حَتَّى تَرَاهَا فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فِيهَا انشِقَاقًا، كَمَا حَصَلَ لَهَا فِي: الْأُرْدُنِّ، وَالْيَمَنِ، وَالْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَالْكُوَيْتِ، وَالْجَزَائِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَالْجَمَاعَةِ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَضُرُّ نَفْسَهُ، وَيُخْرِجُ نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقِ النِّجَاةِ إِلَى طَرِيقِ الْهَلَاكِ.
 * وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ سِوَاءَ كُنْتَ مَعَهُمْ، أَوْ خَالَفْتَهُمْ؛ إِنْ كُنْتَ مَعَهُمْ، أَوْ خَالَفْتَهُمْ. إِنْ كُنْتَ مَعَهُمْ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَهُمْ يَفْرَحُونَ بِهَذَا، لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْخَيْرَ لِلنَّاسِ، وَإِنْ خَالَفْتَهُمْ فَأَنْتَ لَا تَضُرُّهُمْ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»^(١)، فَاَلْمُخَالَفُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ. اهـ

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزُرًّا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٥٢)، وَفِيهِ: (لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ.....	٥
(٢)	الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ: كَشَفَ زَيْغَ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعَاءَ، لِذَلِكَ: فَاحْذَرُوهَا؛ لِأَنَّهَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ.....	٦
(٣)	احْذَرِ أَنْ تَصْحَبَ أَتْبَاعَ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ الرَّعَاعِ وَالْهَمَجِ؛ فَإِنَّ هُؤُلَاءِ مِنَ الْمُتَّهَمِينَ فِي دِينِهِمْ: (وَبَسَّسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ) [هُودٌ: ٩٨]؛ أَي: قَبْحِ الْمَدْخَلِ الَّذِي يَدْخُلُونَ فِيهِ مَعَ الْمُتَحَرِّبَةِ.....	٩
(٤)	فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، مُفْتِي عَامِّ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَرئيسِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرئيسِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ، فِي أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ مِنَ الْإِثْمَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً الَّتِي هِيَ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....	١٠
(٥)	فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُفْتِي عَامِّ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَرئيسِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَرئيسِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، وَالْجَمَاعَاتِ الْهَالِكَةِ وَالْجَمْعِيَّاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.....	١٤
(٦)	فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ؛ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي جَمَاعَاتٍ، وَأَحْزَابٍ، وَجَمْعِيَّاتٍ حَزْبِيَّةِ	١٩

- فِي الدِّينِ
- ٢٢ (٧) فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، فِي تَحْرِيمِ
تَعَدُّدِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ.....
- ٢٧ (٨) فَتَوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغُدَيَانِ رَحِمَهُ اللهُ،
عُضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَعُضْوِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ
وَالْإِفْتَاءِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، فِي أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ
..... مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ فِي الْإِسْلَامِ.....
- ٢٩ (٩) فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ، عُضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ
الْعُلَمَاءِ، وَعُضْوِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ؛
بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ فِي دَمِّ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ فِي الْكِتَابِ
..... وَالسُّنَّةِ.....
- ٣٧ (١٠) الْمُقَدِّمَةُ.....
- ٧٣ (١١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى خَطَرِ الْبِدْعَةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.....
- ٨٧ (١٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ: سِوَاءٍ فِي الْمَعَاصِي أَوْ الْبِدَعِ.....
- ١٠٣ (١٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّ
فَسَادَهُمْ يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ، وَأَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ لَا يَعْرِفُ
فَسَادَهُمْ كُلُّ مُسْلِمٍ، وَهُمْ أخطرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.....
- ١١٠ (١٤) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ دِيَانَاتِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، لَا تُقْبَلُ عِنْدَ اللهِ
..... تَعَالَى.....

(١٥) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ دِيَانَاتِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا لَا تُنْسَبُ إِلَى
 دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَيُقَالُ: دِينُ الْمُرْجِيَّةِ، وَدِينُ الرَّافِضَةِ، وَدِينُ الْخَوَارِجِ،
 وَدِينُ الْجَهْمِيَّةِ، وَدِينُ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَدِينُ الْإِخْوَانِيَّةِ، وَدِينُ التُّرَاثِيَّةِ،
 وَدِينُ السُّرُورِيَّةِ، وَدِينُ الْقُطَيْبِيَّةِ، وَدِينُ الدَّاعِشِيَّةِ، وَدِينُ التَّبْلِيغِيَّةِ،
 وَدِينُ الصُّوْفِيَّةِ، وَدِينُ الْحَمَاسِيَّةِ، وَدِينُ الْقَسَامِيَّةِ، وَدِينُ الْعَقْلَانِيَّةِ،
 وَهَكَذَا.....

